

قرار مجلس الوزراء رقم () لسنة 2024
بشأن اللائحة الفنية لأدوات القياس القانونية

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2020 بشأن المواصفات والمقاييس،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (64) لسنة 2022 في شأن النظام الوطني للقياس،
- وبناءً على ما عرضه وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وموافقة مجلس الوزراء،

قَرَّر:

المادة (1)

التعريفات

في تطبيق أحكام هذا القرار، يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

- | | |
|--|--|
| الدولة | : الإمارات العربية المتحدة. |
| الوزارة | : وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. |
| الجهة المختصة | : الجهة الحكومية الاتحادية أو المحلية في الدولة التي يقع ضمن صلاحيتها تطبيق أي من أحكام هذا القرار. |
| الجهة المخولة | : أيّ جهة حكومية سواءً اتحادية أو محلية أو جهة خاصة تخولها الوزارة بشكلٍ رسمي القيام بأي من مهامها أو صلاحياتها المنصوص عليها في أحكام هذا القرار. |
| الجهة المعنية | : الجهة المقبولة من الوزارة للقيام بإجراءات تقييم المطابقة في المجالات التي تُحددها الوزارة وفق التشريعات النافذة في هذا الشأن. |
| أداة القياس القانونية | : أداة القياس المستخدمة في التعامل التجاري وتؤثر بشكل أو بآخر على سلامة وصحة الأفراد والبيئة نتيجة عدم إعطائها دلالات صحيحة. |
| التجميعات الفرعية لأداة القياس القانونية | : أجزاء مادية تعمل كل منها بشكل مستقل، وتشكل أداة قياس حين ربطها بتجميعات فرعية أخرى متوافقة معها أو مع أداة قياس قانونية متوافقة معها. |
| المواصفة القياسية المعتمدة | : المواصفة التي تعتمدها الوزارة، ويُشار إليها بعبارة "مواصفة قياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة" ويرمز لها بالرمز (م ق / إ ع م) أو (UAE.S). |
| الطرح في الأسواق | : إتاحة أداة القياس القانونية في السوق لأول مرة. |

الوضع في الاستخدام	: وضع أداة القياس القانونية إلى المستخدم النهائي، لاستخدامها لأول مرة في الغرض المخصص لها.
المصنّع	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي صنع أداة قياس القانونية، وسوّقها تحت اسمه أو علامته التجارية أو وضعها للاستخدام لأغراضه الخاصة.
الممثل المفوض	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري له صفة قانونية داخل الدولة، تلقى تفويضاً خطياً من المصنّع للتصرف بالنيابة عنه بمهام محددة.
المستورد	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري في الدولة الذي يقوم باستيراد أداة القياس القانونية من دولة أخرى وطرحها في الأسواق.
الموزع	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري في سلسلة التوريد، خلاف المصنّع أو المستورد، وي طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
سلسلة التوريد	: كافة المراحل التي يمر بها المنتج بعد إنتاجه وصولاً إلى المستهلك النهائي، وتشمل عمليات الاستيراد والتخزين والبيع بالجملة والتجزئة والتوصيل وغيرها.
المشغلين الاقتصاديين	: المصنّع أو الممثل المفوض أو المستورد أو الموزع.
مختبر معتمد	: مختبر فحص أو معايرة حاصل على الاعتماد الدولي وفقاً للمواصفة الدولية (ISO/IEC 17025) من قبل جهة اعتماد حاصلة على الاعتراف الدولي سواء كانت خارجية أو داخلية.
تقييم المطابقة	: أي نشاط يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر للتحقق من استيفاء السلعة أو المنتج أو المادة أو الخدمة للمتطلبات الفنية ذات العلاقة.
الاستدعاء	: أي تدبير يهدف إلى استرجاع أداة القياس القانونية التي تم طرحها في الأسواق.
السحب	: أي تدبير يهدف إلى منع أداة القياس القانونية في سلسلة التوريد من الإتاحة في السوق.
علامة المطابقة	: علامة يثبتها المصنّع للدلالة على أن أداة القياس القانونية مطابقة للمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار والتشريعات ذات الصلة بأداة القياس القانونية.
العلامة التكميلية	: علامة توضع بعد علامة المطابقة وتختص فقط بأدوات القياس القانونية الواردة في هذا القرار.
إعلان المطابقة	: وثيقة صادرة عن المشغل الاقتصادي يشهد فيها، تحت كامل مسؤوليته - قبل الوضع في الاستخدام أن المنتج مستوفٍ للمتطلبات الأساسية للسلامة الواردة في اللوائح الفنية النافذة.
بطاقة البيان	: أي كتابة أو طباعة أو رسومات مثبتة أو معلقة أو منقوشة على أداة القياس القانونية بأي طريقة، تستخدم لتحديد أداة القياس القانونية أو وصفها أو إعطائها معلومات عنها أو عن مكوناتها.

المادة (2)

نطاق السريان

1. تسري أحكام هذا القرار على أدوات القياس القانونية الآتية:
 - أ. أنظمة القياس المستمرة والديناميكية لكميات السوائل عدا الماء.
 - ب. أداة قياس الوزن الأوتوماتيكية.
 - ج. أداة قياس المسافة المقطوعة لمركبات الأجرة.
 - د. أداة القياس القانونية المادية (ذات الكمية المحددة).
 - هـ. أداة قياس الأبعاد.
 - و. أداة قياس ضغط الإطارات.
 - ز. أداة قياس الغازات العادمة للمركبات.
 - ح. أدوات القياس القانونية الجديدة المُصنَّعة داخل الدولة أو أدوات القياس القانونية المستعملة أو المستوردة.
 - ط. أدوات القياس القانونية التي يتم تزويدها بأي شكل بما في ذلك الشراء من خلال وسائل التقنية الحديثة (مثل: الشراء عن طريق الإنترنت أو خلافه).
2. لا تسري أحكام هذا القرار على أدوات القياس المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة إذا خُصِّصت للاستخدام لأي من الأغراض الآتية:
 - أ. عيّنات أدوات القياس القانونية المُستخدمة لأغراض العرض والدعاية والإعلان، ولا يجوز توزيعها سواء بمقابل أو بدون مقابل.
 - ب. أدوات القياس القانونية للاستخدامات الخاصة، مثل الاستخدامات العسكرية، أو التعليمية أو البحثية أو الاستخدامات الصناعية الخاصة.

المادة (3)

التجميعات الفرعية لأداة القياس القانونية

1. إذا كانت المتطلبات الخاصة لأدوات القياس القانونية المرفقة في الملحق (2) من هذا القرار تحدد المتطلبات الأساسية للتجميعات الفرعية لأداة القياس القانونية، فإن هذا القرار يسري على الأداة بعد إجراء التعديلات اللازمة لمثل هذه التجميعات الفرعية.
2. يجوز إجراء تقييم مطابقة للتجميعات الفرعية لأداة القياس القانونية بشكل مستقل عن إجراء تقييم المطابقة لأداة القياس القانونية.

المادة (4)

المتطلبات الأساسية

1. يُعد من متطلبات هذا القرار:
 - أ. تطبيق متطلبات الممانعة الكهرومغناطيسية لأدوات القياس القانونية وفقاً للتوجيه الأوروبي (30/EU/2014).
 - ب. متطلبات الانبعاث الكهرومغناطيسي الواردة في التوجيه الأوروبي (30/EU/2014).
2. يجب أن تلبى أداة القياس القانونية المتطلبات الأساسية الواردة في الملحق (1) المرفق بهذا القرار، بالإضافة إلى المتطلبات الخاصة بها الواردة في الملحق (2) المرفق بهذا القرار.

المادة (5)

طرح أدوات القياس القانونية في السوق ووضعها في الاستخدام

1. تتخذ الوزارة أو الجهة المخولة، بحسب الأحوال، جميع التدابير المناسبة لضمان أن أدوات القياس القانونية المطروحة في الأسواق والموضوعة في الاستخدام مستوفية لمتطلبات هذا القرار.
2. يجوز للوزارة أن تحدد وضع أداة القياس القانونية في الاستخدام إذا كان ذلك مبرراً بالظروف المناخية للدولة، وفي هذه الحالة يجب أن تحدد درجات الحرارة العليا والدنيا المحددة في الجدول (1) من الملحق (1) المرفق بهذا القرار، كما يجوز تحديد ظروف الرطوبة (ظروف تكاثف أو بدون تكاثف) أو مكان الاستخدام (أماكن مفتوحة أو مغلقة).
3. إذا كانت أدوات القياس القانونية ذات درجات دقة مختلفة، يُتخذ الآتي:
 - أ. تحدد درجات دقة أدوات القياس القانونية وفقاً للملحق (2) المرفق بهذا القرار.
 - ب. في حال عدم تحديد الملحق (2) المرفق بهذا القرار لدرجة الدقة لأدوات القياس المُعينة المستخدمة في مجال محدد، يجوز للوزارة تحديد هذه المجالات ودرجة دقة أدوات القياس القانونية المستخدمة فيها، على أن يسمح باستخدام أدوات القياس القانونية ذات درجات الدقة المختلفة في المجالات الأخرى في الدولة.
 - ج. في جميع الأحوال، يجوز للمستخدم النهائي استعمال أدوات قياس قانونية ذات درجة دقة أعلى من المحددة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند.

المادة (6)

التزامات المصنّع

1. يجب على المصنّع أن يضمن أن أداة القياس القانونية تم تصميمها وتصنيعها وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الملحقين (1) و (2) المرفقين بهذا القرار، كما يجب على المصنّع إعداد الوثائق الفنية المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القرار، والقيام بإجراءات تقييم المطابقة ذات الصلة والمنصوص عليها في المادة (15) من هذا القرار سواءً من قبله أو تحت مسؤوليته.

2. في حال مطابقة أدوات القياس القانونية للمتطلبات الواردة في هذا القرار، على المُصنِّع إصدار إعلان مطابقة وتثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية على أدوات القياس القانونية المطابقة.
3. يجب على المُصنِّع الاحتفاظ بالوثائق الفنيّة الخاصة بالمطابقة لأداة القياس القانونية وإعلان المطابقة لمدة (10) عشر سنوات بعد طرح أداة القياس القانونية في السوق.
4. يجب على المُصنِّع ضمان وجود إجراءات لسلسلة الإنتاج بما يتوافق مع أحكام هذا القرار، مع مراعاة حدوث تغيير في تصميم أداة القياس القانونية أو خصائصها أو تغيير في المواصفات المرجعية المنصوص عليها في الملحق (7) المرفق بهذا القرار أو الوثائق التقييمية المحددة في المادة (13) من هذا القرار أو غير ذلك من المواصفات الفنيّة المنصوص عليها في إعلان المطابقة لأداة القياس القانونية.
5. على المُصنِّع إجراء فحوصات على عيّنة من أداة القياس القانونية والتحقق منها، إذا لزم الأمر، والاحتفاظ بسجل للشكاوى المتعلقة بأدوات القياس القانونية غير المطابقة والتي تم استدعائها، كما يجب إبقاء المستوردين والموزعين على إطلاع بهذه الإجراءات ونتائجها.
6. على المُصنِّع تثبيت المعلومات التالية على أداة القياس القانونية باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية:
 - أ. اسم المُصنِّع.
 - ب. الاسم التجاري المُسجل.
 - ج. العلامة التجارية.
 - د. نوع أداة القياس القانونية.
 - هـ. الرقم التسلسلي.
 - و. أيّ معلومات أخرى تتيح التعرف عليها بسهولة.
 - ز. إذا كان حجم أو طبيعة أداة القياس القانونية لا تسمح بتثبيت المعلومات الواردة في هذا البند، فإنه يجب أن تُزود أداة القياس القانونية بوثيقة مرافقة لأداة القياس القانونية أو مثبتة على غلافها، وفقاً للفقرة (9-2) من الملحق (1) المرفق بهذا القرار.
7. إذا شك المُصنِّع لأي سبب من الأسباب أن أداة القياس القانونية غير مطابقة، عليه اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للتأكد من مطابقتها لأحكام هذا القرار، بما في ذلك استدعائها، إذا اقتضى الأمر ذلك.
8. إذا تضمنت أداة القياس القانونية خطراً، على المُصنِّع إبلاغ المستورد والموزع والوزارة أو الجهات المختصة أو الجهة المخولة مباشرةً بذلك موضعاً بشكل مفصّل نوع الخطر وحالة عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة من قبله.
9. يجب على المُصنِّع، بناءً على طلب من الوزارة والجهة المُعينة، تزويدهما بجميع المعلومات والوثائق اللازمة، سواءً ورقياً أو إلكترونياً، لإثبات مطابقة أداة القياس القانونية لأحكام هذا القرار، باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.
10. يجب على المُصنِّع أن يتعاون مع الوزارة والجهات المختصة، بناءً على طلبهم، في أيّ من الإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة للقضاء على المخاطر التي تشكلها أدوات القياس القانونية التي تم طرحها في الأسواق.

المادة (7)

الممثل المفوض

يجوز للمصنِّع، بالتزام خطي، أن يعيّن ممثلاً مفوضاً، وتعد جميع الالتزامات المنصوص عليها في المادة (6) من هذا القرار من ضمن التزامات الممثل المفوض، باستثناء الالتزامات المنصوص عليها في البندين (1) و(2) من المادة (6) من هذا القرار، كونها لا تشكل جزءاً من التزامات الممثل المفوض.

المادة (8)

التزامات المستورد

1. يلتزم المستورد أن يطرح في الأسواق أدوات القياس القانونية المطابقة لأحكام هذا القرار.
2. يجب على المستورد قبل طرح أداة القياس القانونية في الأسواق أو وضعها للاستخدام أن يضمن أن المُصنِّع قد استوفى المتطلبات الواردة في المادة (6) من هذا القرار.
3. يلتزم المستورد أن يضمن أن أداة القياس القانونية التي سيتم طرحها في السوق مرفقة بنسخة من "إعلان المطابقة" والتعليمات والمعلومات اللازمة وفقاً للفقرة (9-3) في الملحق (1) المرفق بهذا القرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات والتعليمات وبطاقة البيان واضحة ومفهومة للمستخدم النهائي وغير قابلة للإزالة.
4. يجب على المستورد ضمان أن أدوات القياس القانونية الواقعة تحت مسؤوليته لم تتأثر مطابقتها لمتطلبات هذا القرار نتيجة لنقلها أو تخزينها، وذلك طيلة فترة مسؤوليته عنها.
5. يجب على المستورد، عندما يقتضي الأمر، القيام بإجراء فحوصات على أدوات القياس القانونية المطروحة من قبله في الأسواق وذلك للتحقق من أدائها، وحفظ سجل بالشكاوى وحالات عدم المطابقة والاستدعاء، كما يجب عليه إبقاء الموزعين على علم بهذه الإجراءات ونتائجها.
6. إذا شك المستورد لأي سبب من الأسباب أن أداة القياس القانونية المطروحة من قبله في الأسواق غير مطابقة، عليه اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للتأكد من مطابقتها لمتطلبات هذا القرار، بما في ذلك استدعائها، إذا اقتضى الأمر ذلك.
7. إذا تضمنت أداة القياس القانونية خطراً، على المستورد إبلاغ المصنِّع والموزع والوزارة أو جهات التخويل مباشرةً بذلك موضحاً بشكل مفصل نوع الخطر وحالة عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة من قبله.
8. يجب على المستورد الاحتفاظ بإعلان المطابقة والوثائق الفنية تحت تصرف الوزارة وجهات التخويل لمدة (10) عشر سنوات بعد طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
9. يلتزم المستورد بتزويد الوزارة أو الجهة المعنية بجميع المعلومات والوثائق الفنية لإثبات المطابقة، سواء ورقياً أو إلكترونياً وباللغة التي تحددها الوزارة.
10. على المستورد التعاون مع الوزارة والجهات المختصة أو جهات التخويل عند الطلب، في أي أمر من شأنه إزالة الخطر المترتب على استخدام أدوات القياس القانونية المطروحة في الأسواق.

المادة (9)

التزامات الموزع

1. على الموزع عند طرح أدوات القياس القانونية في الأسواق أو وضعها في الاستخدام، عليه التعامل معها بكل عناية بما يضمن استمرارية مطابقتها لمتطلبات هذا القرار.
2. يجب على الموزع قبل طرح أداة القياس القانونية في الأسواق أو وضعها في الاستخدام، التأكد من أن أدوات القياس القانونية تحمل علامة المطابقة المعتمدة والعلامة التكميلية بالإضافة إلى وجود إعلان المطابقة والوثائق الفنية والتعليمات والمعلومات اللازمة وفقاً للفقرة (9-3) من الملحق (1) المرفق بهذا القرار، وأن المصنّع والمستورد قد استوفيا المتطلبات الواردة في المواد (4) و(6) و(8) من هذا القرار.
3. يلتزم الموزع ضمان أن أدوات القياس القانونية الواقعة تحت مسؤوليته قد تم تخزينها ونقلها بطريقة لن تؤثر على مطابقتها لمتطلبات هذا القرار.
4. إذا شك الموزع لأي سبب من الأسباب أن أداة القياس القانونية المطروحة من قبله في الأسواق غير مطابقة، عليه اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للتأكد من مطابقتها لمتطلبات هذا القرار، بما في ذلك استدعائها، إذا اقتضى الأمر ذلك.
5. إذا تضمنت أداة القياس القانونية خطراً، على الموزع إبلاغ المصنّع والمستورد والوزارة أو جهات التخويل مباشرةً بذلك موضحاً بشكل مفصل نوع الخطر وحالة عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة من قبله.
6. يجب على الموزع تزويد الوزارة و جهات التخويل بجميع المعلومات والوثائق اللازمة لإثبات المطابقة، سواءً ورقياً أو إلكترونياً.
7. يجب على الموزع التعاون مع الوزارة أو جهات التخويل عند الطلب، في أي أمر من شأنه إزالة الخطر المترتب على استخدام أدوات القياس القانونية المطروحة في الأسواق.

المادة (10)

الحالات التي تنطبق فيها التزامات المصنّع على المستورد والموزع

- يعتبر المستورد أو الموزع مصنّعاً لأداة القياس القانونية لأغراض هذا القرار، ويتحمل جميع التزامات المصنّع المنصوص عليها في المادة (6) من هذا القرار إذا قام بطرح أداة القياس القانونية في الأسواق باسمه أو علامته التجارية أو قام بتعديلها بطريقة قد تؤثر على مطابقتها.

المادة (11)

تحديد المشغلين الاقتصاديين

1. يجب على المشغلين الاقتصاديين تزويد الجهات المخولة عند الطلب بمسمى أيّ مشغل اقتصادي آخر سواءً قاموا بتزويده أو زودهم بأدوات القياس القانونية وأنواع هذه الأدوات.

2. يجب على المشغلين الاقتصاديين أن يكونوا قادرين على توفير هذه المعلومات لمدة (10) عشر سنوات بعد أن تم تزويدهم بأداة القياس القانونية أو قاموا بتزويدها للغير.

المادة (12)

مطابقة أدوات القياس القانونية

1. يجب أن تحصل أدوات القياس القانونية على شهادة إقرار النوع وفقاً للمواصفات المرجعية المنصوص عليها في الملحق (7) المرفق بهذا القرار.
2. للمُصنِّع أن يختار أي حل تقني آخر لإثبات المطابقة للمتطلبات الواردة في هذا القرار، شريطة إثبات صحة الحل التقني.
3. تعد أداة القياس القانونية مطابقة إذا استوفت إجراءات تقييم المطابقة المنصوص عليها في المادة (15) من هذا القرار.

المادة (13)

قائمة الوثائق التقييسية

تتولى الوزارة الآتي:

1. وضع قائمة بالوثائق التقييسية أو أجزاءها، والتي يجب استيفائها لتحقيق المطابقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار.
2. نشر مراجع الوثائق التقييسية والقائمة المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة.

المادة (14)

سحب مراجع الوثائق التقييسية

- على الوزارة إذا تبين لها أن الوثائق التقييسية التي نُشرت لا تستوفي كل المتطلبات المبينة في الملحقين (1) و(2) المرفقين بهذا القرار، سحب الوثائق التقييسية وعدم الاستمرار في نشرها.

المادة (15)

إجراءات تقييم المطابقة

1. يجب إجراء تقييم المطابقة وفقاً لنماذج المطابقة المحددة في الملحق (3) المرفق بهذا القرار لكل أداة قياس قانونية.
2. في حال وجود أكثر من نموذج مطابقة لأداة القياس القانونية، على المُصنِّع تحديد النموذج المعتمد لإجراء تقييم المطابقة.

المادة (16)

الوثائق الفنية

1. يجب أن تشمل الوثائق الفنية تصميم وتصنيع وتشغيل أداة القياس القانونية بشكل واضح وبلغة يسهل فهمها يُمكن معه إجراء تقييم مدى توافقها مع المتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار.
2. يجب أن تتضمن الوثائق الفنية توضيحاً لكل ما يأتي:
 - أ. تعريف الخصائص المترولوجية لأداة القياس القانونية.
 - ب. قابلية إعادة القياسات لأداة القياس القانونية.
 - ج. سلامة أداة القياس القانونية وعدم تأثرها بالظروف المحيطة.
3. يجب أن تتضمن الوثائق الفنية المعلومات التالية، لأغراض تقييم وتحديد النوع لأداة القياس القانونية:
 - أ. وصف عام لأداة القياس القانونية.
 - ب. التصميم النظري لأداة القياس القانونية والرسومات التصنيعية ومخططات المكونات والتجميعات الفرعية، والدوائر وغيرها.
 - ج. إجراءات تصنيع أداة القياس القانونية لضمان ثبات الإنتاج.
 - د. وصف للقطع الإلكترونية ومخططاتها، ومخططات التدفق المنطقي ووصف عام للبرمجيات يُبين خصائصها وعملياتها.
 - هـ. الوصف والشرح الضروري لفهم المعلومات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، ج، د) من هذا البند بالإضافة إلى كيفية استعمال أداة القياس القانونية.
 - و. قائمة بالمواصفات المرجعية المنصوص عليها في الملحق (7) المرفق بهذا القرار والوثائق التقييسية المحددة في المادة (13) من هذا القرار، المطبقة بشكل كامل أو جزئي، والمراجع التي تم نشرها بها.
 - ز. وصف للحلول التي تم تبنيها لتلبية المتطلبات الأساسية لأداة القياس القانونية، وذلك في حال عدم تطبيق المواصفات المرجعية المنصوص عليها في الملحق (7) المرفق بهذا القرار والوثائق التقييسية المنصوص عليها في المادة (13) من هذا القرار بما في ذلك قائمة بالمواصفات الفنية الأخرى ذات الصلة.
 - ح. نتائج حسابات التصميم، والاختبارات، وأي نتائج أخرى ذات صلة.
 - ط. توفير البيانات والاشتراطات الخاصة بظروف التشغيل الاعتيادية والتشويش لأدوات القياس القانونية على النحو الوارد في الملحق (1) المرفق بهذا القرار.
 - ي. شهادة فحوصات النوع أو شهادات فحص التصميم فيما يتعلق بأدوات القياس القانونية التي تحتوي على أجزاء مطابقة لتلك الواردة في التصميم.
4. يجب على المُصنِّع تحديد أماكن وضع الأختام والعلامات المطلوبة على أداة القياس القانونية وفقاً لأحكام هذا القرار.
5. يجب على المُصنِّع تحديد الشروط اللازمة للتوافق مع الواجهات الوسطية (interface) والتجميعات الفرعية لأداة القياس القانونية، وفقاً لما هو مناسباً.

المادة (17)

إعلان المطابقة

1. يجب أن يبين إعلان المطابقة أنه تم استيفاء المتطلبات الواردة في الملحقين (1) و(2) المرفقين بهذا القرار بأداة القياس القانونية.
2. يجب أن يكون إعلان المطابقة وفقاً لما هو مُبين في الملحق (4) المرفق بهذا القرار متضمناً العناصر الخاصة المُبيّنة في الملحق (3) المرفق بهذا القرار وأن يتم تحديثها بشكل دائم.
3. إذا تطلبت أداة القياس القانونية الامتثال لأكثر من لائحة فنية، يجب أن يتضمن إعلان المطابقة جميع تلك اللوائح الفنية.
4. عند إصدار إعلان المطابقة، يعتبر المُصنّع مسؤولاً عن مطابقة أداة القياس القانونية وفقاً لمتطلبات هذا القرار.

المادة (18)

قواعد وشروط تثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية

1. يجب تثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية بشكل واضح ومناسب ومقروء على أداة القياس القانونية أو بطاقة البيان، وفي حال عدم التمكن من تثبيتها على أداة القياس القانونية أو بطاقة البيان، فإنه يتم تثبيتها على الوثائق المرفقة بأداة القياس القانونية أو على غلاف أداة القياس القانونية.
2. إذا كانت أداة القياس القانونية تتكون من عدة قطع، باستثناء التجميعات الفرعية، فإنه يتم تثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية على القطعة الرئيسية.
3. يجب تثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية على أداة القياس القانونية قبل طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
4. يجب تثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية على أداة القياس القانونية أثناء التصنيع، إذا كان ذلك ممكناً.
5. يتم تثبيت العلامة التكميلية مباشرة بعد تثبيت علامة المطابقة.
6. يجب أن تُتبع علامة المطابقة والعلامة التكميلية بالرقم التعريفي للجهة المُعينة، وذلك إذا كانت الجهة المُعينة مشاركة أثناء مرحلة ضبط الإنتاج كما هو مبين في الملحق (3) المرفق بهذا القرار.
7. يجب تثبيت الرقم التعريفي للجهة المُعينة بواسطة الجهة المُعينة نفسها أو تحت إشرافها في حال تم تثبيت الرقم من خلال المُصنّع أو الممثل المفوض.
8. يجب أن يكون الرقم التعريفي للجهة المُعينة غير قابل للنزع، ويتلف تلقائياً عند نزعه.
9. يجوز لعلامة المطابقة والعلامة التكميلية والرقم التعريفي للجهة المُعينة أن تُتبع بعلامة أخرى تشير إلى خطر أو استخدام خاص.

المادة (19)

متطلبات الجهات المعنية

إضافة إلى ما ورد في النظام الإماراتي للرقابة على جهات تقييم المطابقة، على الجهات المعنية استيفاء المتطلبات الآتية:

1. أن تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة.
2. أن تكون جهة مستقلة، ويجوز للجهات التي تنتمي لاتحاد تجاري أو مهني ولها دور في تصميم أو تصنيع أو تزويد أو تجميع أو استخدام أو صيانة أدوات القياس القانونية التي سيتم تقييمها، أن تُقيّم أداة القياس القانونية بشرط إثبات استقلاليتها وعدم وجود أي تضارب للمصالح.
3. امتناع الإدارة العليا للجهة المعنية أن تكون طرفاً أو ممثلة عن أطراف لها دور في تصميم أو تصنيع أو تزويد أو تركيب أو بيع أو صيانة أداة القياس القانونية التي سيتم تقييمها.
4. يجب على الإدارة العليا للجهة المعنية تجنب الانخراط في أي مهمة تُشكل تضارباً في المصالح، خاصةً فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية، والذي قد يُشكل تضارباً مع استقلالية الحكم على أداة القياس القانونية، إلا أن ذلك لا يحول دون تبادل المعلومات بين المصنّع والجهة المعنية.
5. يجب ضمان أن النشاطات التي تقوم بها الجهات المتعاقدة معها من الباطن أو الشركات التابعة لها لا تؤثر على سرية أو حيادية أو موضوعية نشاط تقييم المطابقة.
6. القيام بأنشطة تقييم المطابقة بأعلى مستوى من النزاهة المهنية والكفاءة الفنية، وضمان عدم تعرضها لأي ضغوط، لاسيما تلك المتعلقة بالجوانب المالية، حيث يمكن أن تؤثر على موضوعية ومصداقية نتائج تقييم المطابقة.
7. القدرة على القيام بجميع أنشطة تقييم المطابقة المحددة في الملحق (3) المرفق بهذا القرار فيما يتعلق بالنشاطات المعنية لها، وبغض النظر عما إذا كانت هذه المهام تنفذ من قبلها أو باسمها وتحت مسؤوليتها.
8. يجب على الجهة المعنية أن يتوفر لديها في جميع الأوقات ولجميع إجراءات تقييم المطابقة ولكل نوع وصنف من أدوات القياس القانونية المعنية لها ما يأتي:
 - أ. موظفون ذوو كفاءة فنية وخبرة مناسبة للقيام بمهام تقييم المطابقة.
 - ب. إجراءات عمل موثقة لمهام تقييم المطابقة بشكل يضمن شفافية وقابلية إعادة هذه الإجراءات، كما يجب توفير سياسات وإجراءات مناسبة تفرق بين المهام التي يتم إجراؤها ضمن مجال التعيين والمجالات الأخرى.
 - ج. الإجراءات المتعلقة بأداء مهام أداة القياس القانونية والتي تراعي حجم العمل المناط بها، والقطاع الذي ستستخدم به، وطبيعة أداة القياس القانونية، ودرجة تعقيد التكنولوجيا المستخدمة فيها، وسلسلتها وعمليات إنتاجها.
9. يجب على الجهات المعنية أن يتوفر لديها الوسائل الضرورية المناسبة لإنجاز المهام الفنية والإدارية المرتبطة بتقييم المطابقة، كما يجب أن يتوفر لديها إمكانية الوصول إلى جميع المعدات والتجهيزات اللازمة للقيام بعملها.
10. يجب أن يتوفر في الموظفين العاملين بتقييم المطابقة في الجهة المعنية ما يأتي:

- أ. معرفة جيدة بمتطلبات تقييم المطابقة الذي يقومون به وأن يتوفر لديهم صلاحيات مناسبة للقيام بمهام التقييم.
- ب. معرفة جيدة بالمتطلبات الواردة في الملحقين (1) و (2) المرفقين بهذا القرار، والمواصفات المرجعية والوثائق التقييسية الخاصة بأداة القياس القانونية والتشريعات والأحكام التي تنطبق عليها.
- ج. القدرة على إصدار شهادات المطابقة وإعداد التقارير والسجلات المتعلقة بتقييم أداة القياس القانونية وفق عملية تقييم المطابقة.
11. ضمان حيادية الإدارة العليا للجهة المعنية وموظفيها المعنيين بعمليات تقييم المطابقة، وذلك بعدم اعتماد مكافأة الإدارة العليا والموظفين المسؤولين عن مهام تقييم المطابقة على عدد أو نتيجة عمليات التقييم التي تم إجراؤها.
12. أن يتوفر للجهات المعنية تأمين المسؤولية (Liability insurance)، وبما يتوافق مع التشريعات النافذة في الدولة.
13. يلتزم الموظفون العاملون في تقييم المطابقة في الجهة المعنية بالحفاظ على سرية المعلومات التي يحصلون عليها من خلال عملية التقييم، ويُستثنى من ذلك تزويد المعلومات السرية للجهات الحكومية المختصة.
14. المشاركة في مهام التقييس ذات العلاقة وضمان أن الموظفين المعنيين بتقييم المطابقة على إطلاع على الوثائق التقييسية، كما يجب المشاركة في مجموعات العمل والمهام المتعلقة بجهات التعيين وتبني القرارات والوثائق الصادرة عن مجموعات العمل.

المادة (20)

الجهات المعنية والتعاقد من الباطن

1. عندما تقوم الجهة المعنية بالتعاقد من الباطن بمهمة معينة مرتبطة بتقييم المطابقة أو اللجوء إلى إحدى الشركات الفرعية التابعة لها، يجب على الجهة المعنية ضمان أن هذه الجهات تلي المتطلبات المنصوص عليها في المادة (23) من هذا القرار، وإبلاغ الوزارة بذلك.
2. تتحمل الجهة المعنية كامل المسؤولية المترتبة على إجراء هذه المهام من قبل الجهات الأخرى.
3. لا يجوز إجراء التعاقد من الباطن أو لدى الشركات الفرعية التابعة لها إلا بموافقة العميل.
4. يجب على الجهة المعنية أن تحتفظ بوثائق تقييم الكفاءة للجهات التي تم التعاقد معها من الباطن لتقديمها للوزارة عند الطلب.

المادة (21)

قائمة الجهات المعنية وأرقامها التعريفية

تصدر الوزارة قائمة بالجهات المعنية، تتضمن أسماءها ومجال التعيين والرقم التعريفي.

المادة (22)

الالتزامات التشغيلية للجهات المعنية

1. يجب أن تقوم الجهات المعنية بتقييم المطابقة وفقاً لإجراء تقييم المطابقة المحدد في الملحق (3) المرفق بهذا القرار.
2. يجب أن تقوم الجهة المعنية بمهامها أخذه بعين الاعتبار حجم العمل المناط بأداة القياس القانونية، والقطاع الذي تتعلق به أداة القياس القانونية، وتركيب أداة القياس القانونية، ودرجة تعقيدها وحجم الإنتاج من أداة القياس القانونية، ومراعاة درجة الصرامة والحماية المطلوبة للمطابقة مع متطلبات هذا القرار.
3. إذا لم يستوفي المصنّع المتطلبات الواردة في الملحقين (1) و(2) المرفقين بهذا القرار أو المتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، فعلى الجهة المعنية أن تطلب من المصنّع اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم وعدم إصدار شهادة مطابقة.
4. إذا وجدت الجهة المعنية أثناء مراقبة المطابقة بعد إصدار شهادة المطابقة أن أداة القياس القانونية لم تعد مطابقة لمتطلبات هذا القرار، على الجهة المعنية أن تطلب من المصنّع اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كما يجب عليها تعليق أو سحب الشهادة في حال الضرورة.
5. في حال أن الإجراء التصحيحي المتخذ من قبل المصنّع لم يحقق النتيجة المتوقعة، فإن على الجهة المعنية تعليق أو سحب الشهادة، حسب الاقتضاء.

المادة (23)

الالتزامات الجهات المعنية فيما يتعلق بالمعلومات

1. يجب على الجهات المعنية إبلاغ الوزارة بالآتي:
 - أ. أي رفض أو تعليق أو سحب لشهادة تقييم المطابقة.
 - ب. حدوث أي ظرف من الظروف التي تؤثر على مجال أو شروط التبليغ.
 - ج. أي طلب معلومات تتلقاه من الجهات المخولة بشأن أنشطة تقييم المطابقة.
 - د. أي أنشطة تقييم مطابقة ضمن مجال التبليغ أو أي أنشطة أخرى بما في ذلك أنشطتها خارج الدولة والتعاقد من الباطن، وذلك عند الطلب.
2. يجب على الجهة المعنية تزويد الجهات المعنية الأخرى والتي تقدم عملاً مشابهاً يغطي نفس أداة القياس القانونية عند الطلب بالمعلومات المتعلقة بنتائج فحوصات تقييم المطابقة سواءً كانت نتائج سلبية أو إيجابية.

المادة (24)

إجراءات التعامل مع أدوات القياس القانونية التي تمثل خطراً

1. عندما يتوفر لدى الوزارة وجهات التخويل أسباباً كافية للاعتقاد أن أداة القياس القانونية المشمولة بهذا القرار تُشكل خطراً على حماية المصلحة العامة، عليها تقدير حالة عدم المطابقة لمتطلبات هذا القرار، كما يجب على المشغلين الاقتصاديين التعاون التام مع جهات التخويل لهذا الغرض.
2. إذا تبين لجهات التخويل أثناء عملية تقدير الخطر أن أداة القياس القانونية لا تتطابق مع المتطلبات الواردة في هذا القرار، عليها الطلب مباشرة من المشغلين الاقتصاديين اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وسحب أدوات القياس القانونية أو استدعائها ضمن وقت تحدده الوزارة أو جهات التخويل وبما يتناسب مع طبيعة الخطر، كما يجب على جهات التخويل إبلاغ الجهات المعنية بذلك.
3. يجب على المشغلين الاقتصاديين ضمان أن جميع الإجراءات التصحيحية قد تم اتخاذها بشأن حالة عدم المطابقة لأدوات القياس القانونية التي تم طرحها في الأسواق.
4. في حال عدم قيام المشغل الاقتصادي بالإجراءات التصحيحية المطلوبة خلال الفترة المحددة له، فعلى الوزارة وجهات التخويل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع أو تقييد طرح هذه الأدوات في الأسواق أو سحبها أو استدعائها من الأسواق.

المادة (25)

التعامل مع أدوات القياس القانونية المطابقة ويثبت وجود خطرهما

إذا تبين أن أداة القياس القانونية المطابقة لمتطلبات هذا القرار تنطوي على خطر يؤثر على حماية المصالح العامة، على الوزارة أن تطلب من المشغل الاقتصادي المعني اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تصحيح الوضع وإزالة الخطر بشكل دائم، بما في ذلك سحب أو استدعاء تلك الأدوات من الأسواق خلال فترة تتناسب مع طبيعة الخطر.

المادة (26)

عدم المطابقة المتعلقة بعلامات ووثائق المطابقة

1. إذا ضُبطت حالة عدم مطابقة، على المشغل الاقتصادي إنهاء حالة عدم المطابقة التي تم ضبطها والمتعلقة بإحدى الحالات الآتية:
 - أ. تثبيت علامة المطابقة أو العلامة التكميلية بما يخالف المتطلبات المحددة في الملحق (5) المرفق بهذا القرار.
 - ب. عدم تثبيت علامة المطابقة أو العلامة التكميلية.
 - ج. تثبيت الرقم التعريفي للجهة المعنية، في حال وجوده، بطريقة مخالفة للمادة (18) من هذا القرار أو عدم تثبيته.
 - د. عدم وجود إعلان مطابقة مرافق لأداة القياس القانونية.

- هـ. عدم إصدار إعلان المطابقة بشكل صحيح.
- و. عدم توفر الوثائق الفنية أو عدم اكتمالها.
- ز. عدم اكتمال أو عدم صحة أو عدم وجود المعلومات المنصوص عليها في البند (6) من المادة (6) من هذا القرار.
- ح. عدم تلبية أي من المتطلبات المحددة في المادة (6) والمادة (16) من هذا القرار.
2. في حال عدم زوال حالة عدم المطابقة المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة، على الوزارة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتقييد أو منع إتاحة أدوات القياس القانونية في الأسواق أو ضمان سحبها أو استدعائها من الأسواق.

المادة (27)

الأحكام العامة

1. للوزير تعديل أدوات القياس القانونية المحددة في المادة (2) من هذا القرار سواءً بالحذف أو الإضافة.
2. يُحظر طرح أدوات القياس القانونية في الأسواق أو وضعها في الاستخدام إلا في حال إثبات مطابقتها لمتطلبات هذا القرار، على أن تتم عملية الطرح والوضع في الاستخدام وفقاً للإجراءات التي تصدرها الوزارة.
3. يُمنع استيراد أو تصنيع أدوات قياس قانونية جديدة غير مطابقة لمتطلبات هذا القرار.
4. يحق للوزارة بالتنسيق مع الجهة المخولة سحب عينات أدوات القياس القانونية من الأسواق لإجراء عمليات التحقق التي تراها مناسبة، للتأكد من مطابقة هذه الأدوات لمتطلبات هذا القرار وأي متطلبات أخرى يشترط توافرها بأداة القياس القانونية بموجب أي تشريعات ذات الصلة بأداة القياس القانونية.
5. يتم التصرف في الأدوات المضبوطة المخالفة وفقاً للإجراءات التي تحددها الوزارة.
6. يتم استيفاء الرسوم المتعلقة بالخدمات المترولوجية المقررة بموجب التشريعات النافذة في الوزارة.
7. لا يحول هذا القرار دون قيام مفتشي الوزارة وجهات التخويل بإجراء فحوصات أخرى للتأكد من مطابقة أدوات القياس القانونية للمتطلبات الإلزامية المنصوص عليها في اللوائح الفنية الأخرى.
8. يجب على كل مشغل اقتصادي أن يقدم لمفتش الوزارة كل المعلومات المطلوبة لتحديد مصدر أدوات القياس القانونية وأعدادها وكمياتها وغيرها من الأمور المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القرار، كما يلتزم بتقديم كل المساعدة الممكنة في أعمال النقل والمناولة للوصول إلى العينات المطلوبة لفحصها في الموقع أو في المختبرات المعتمدة.
9. لا يُسمح باستخدام أدوات قياس قانونية غير مطابقة لمتطلبات التحقق الدوري عند تطبيق أحكام هذا القرار.
10. في حال مخالفة أحكام هذا القرار والإجراءات الصادرة بموجبه، تُطبق الجزاءات الإدارية الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (64) لسنة 2022 في شأن النظام الوطني للقياس، والعقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2020 بشأن المواصفات والمقاييس.
11. إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام هذا القرار أو نشأ أي خلاف في تطبيقها، يُرفع الأمر إلى الوزير أو من يفوضه ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة أو ذلك الخلاف.

المادة (28)

القرارات التنفيذية

يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المخولة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

المادة (29)

الإلغاءات

يُلغى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (16) لسنة 2018 بشأن اعتماد اللائحة الفنية لأدوات القياس القانونية، كما يُلغى كل حكم يُخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة (30)

نشر القرار والعمل به

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به بعد (180) مائة وثمانون يوماً من تاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم

رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا:

بتاريخ: // 1446 هـ

الموافق: // 2024 م

الملحق (1) المتطلبات الأساسية Essential Requirements

– مقدمة:

يجب أن تتمتع أداة القياس القانونية بمستوى عالٍ من الحماية المترولوجية بحيث تتوفر الثقة لدى أي طرف متأثر بنتيجة القياسات الصادرة عنها، كما يجب أن تصمم وتصنع بمستوى جودة عالٍ، خصوصاً فيما يتعلق بتقنيات القياس والأمان لبيانات القياس.

يحدد هذا الملحق المتطلبات الأساسية التي يجب على أداة القياس القانونية استيفاءها، بالإضافة إلى المتطلبات الخاصة بكل أداة قياس قانونية والواردة في الملحق (2) من هذا القرار.

– التعاريف:

1. الكمية المقاسة (Measurand):
الكمية المحددة المراد قياسها.
2. الكمية المؤثرة (Influence quantity):
قيمه تؤثر في نتيجة القياس وليست جزءاً من الكمية المقاسة.
3. الظروف التشغيلية الاعتيادية (Rated Operating Conditions):
مجموع القيمة المقاسة بالإضافة إلى الكمية المؤثرة، والتي تشكل معاً الظروف التي يجب المحافظة عليها أثناء القياس لتمكين أداة القياس القانونية من القيام بالعمل الذي صممت من أجله في الظروف الاعتيادية.
4. التشويش (Disturbance):
هي كمية مؤثرة تقع قيمتها ضمن الحدود المطلوبة في متطلبات محددة، ولكنها تقع خارج الظروف التشغيلية لأداة القياس القانونية. وتعتبر الكمية المؤثرة تشويشاً في حال عدم تحديد الظروف التشغيلية لأداة القياس القانونية.
5. كمية التغير الحرجة (Critical change value):
هي الكمية التي يعتبر عندها التغير في نتيجة القياس غير مرغوب به.
6. المقياس المادي (Material measure):
هي أداة قياس معدة لإعطاء أو إعادة إعطاء قيم قياس محددة وبشكل دائم، وليس لهذه الأداة شاشة أو مؤشر لعرض نتيجة القياس.
7. البيع المباشر (Direct sale):
تعتبر الصفقة التجارية بيعاً مباشراً إذا:
أ. كانت نتيجة القياس تستخدم كأساس للسعر المدفوع.
ب. إذا كان أحد الأطراف المشمولين في الصفقة المتعلقة بالقياس هو المستهلك أو أي طرف آخر يتطلب مستوى مماثل من الحماية.

ج. قبول نتيجة القياس من جميع الأطراف.

8. الظروف المناخية (Climatic environments):

هي الظروف المناخية التي ستستخدم بها أداة القياس القانونية، ويحدد هذا القرار مجال لحدود درجات الحرارة التي تتحملها أداة القياس القانونية.

1. الخطأ المسموح به (Allowable Error):

1-1 يجب أن لا تتجاوز قيمة الخطأ في أداة القياس القانونية عن قيمة الخطأ الأقصى المسموح به لأداة القياس القانونية والمبينة في المتطلبات الخاصة بها، وذلك تحت ظروف التشغيل الاعتيادية، مع عدم وجود تشويش ما لم يذكر خلاف ذلك.

2-1 في حال وجود التشويش وتحت ظروف التشغيل الاعتيادية للأداة، فإن متطلبات الأداء لأداة القياس القانونية يجب أن تكون وفقاً لما هو مبين في الملحق الخاص بأداة القياس القانونية الوارد في الملحق (2) من هذا القرار. أما بالنسبة لأدوات القياس القانونية المراد استخدامها بوجود مجال كهرومغناطيسي (Electromagnetic Field) محدد وبشكل مستمر فيجب أن تحافظ أداة القياس القانونية على خواصها المترولوجية ضمن حدود الخطأ الأقصى المسموح به.

3-1 يجب على المصنّع أن يحدد الظروف المناخية والميكانيكية والكهرومغناطيسية التي تعد أداة القياس القانونية للعمل ضمنها، بالإضافة إلى مصدر الطاقة والكميات الأخرى المؤثرة، والتي من المحتمل أن تؤثر على دقة القياس، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة بأداة القياس القانونية.

1-3-1 الظروف المناخية (Climatic environment):

يجب على المصنّع أن يحدد قيم درجات الحرارة العليا والدنيا من أي من القيم المبينة في الجدول (1) من هذا الملحق، ما لم يذكر خلاف ذلك في المتطلبات الخاصة لأداة القياس القانونية، ويجب على المصنّع أن يبين فيما إذا كانت أداة القياس القانونية مصممة للعمل في أجواء رطبة أو جافة، أو في ظروف جوية مفتوحة أو مغلقة مع ذكر تغير القراءة في حال تغير درجة حرارة المحيط.

جدول (1): حدود درجات الحرارة (°س)

الحدود العليا	30	40	55	70
الحدود الدنيا	5	10-	25-	40-

2-3-1 الظروف الميكانيكية المحيطة (Mechanical Environment):

أ. تصنف الظروف الميكانيكية المحيطة إلى الأصناف الآتية:

1. (M₁) ينطبق هذا الصنف على الأدوات المستخدمة في الأماكن ذات الاهتزازات والصدمات الخفيفة، مثل الأدوات المثبتة بالأبنية الداعمة الخفيفة التي تتعرض إلى كمية صغيرة من الاهتزازات والصدمات.

2. (M₂) ينطبق هذا الصنف على الأدوات المستخدمة في الأماكن ذات الاهتزازات والصدمات المتوسطة والعالية نسبياً، مثل التي تنتقل من الآلات والعربات المارة بالقرب من الآلات الثقيلة والأحزمة الناقلة.
3. (M₃) ينطبق هذا الصنف على الأدوات المستخدمة في الأماكن ذات الاهتزازات والصدمات المرتفعة أو المرتفعة جداً، مثل الأدوات التي تربط مباشرة بالآلات والأحزمة الناقلة.

ب. يجب أن تؤخذ الكميات المؤثرة التالية على أنها ذات علاقة مع الظروف الميكانيكية المحيطة:

1. الاهتزازات.

2. الصدمات الميكانيكية.

3-3-1 الظروف الكهرومغناطيسية المحيطة (Electromagnetic environment):

أ. تصنف الظروف الكهرومغناطيسية المحيطة إلى الأصناف التالية، ما لم تنص المتطلبات الخاصة بأدوات القياس القانونية على غير ذلك:

1. (E₁) يطبق هذا التصنيف على الأدوات المستخدمة في الأماكن ذات الاضطراب الكهرومغناطيسي المماثل لما هو موجود في الأبنية ذات الاستعمالات السكنية أو التجارية أو الصناعات الخفيفة.
2. (E₂) يطبق هذا التصنيف على الأدوات المستخدمة في الأماكن ذات الاضطراب الكهرومغناطيسي المماثل لما هو مماثل في المباني الصناعية الأخرى.
3. (E₃) يطبق هذا التصنيف على الأدوات التي تزود بالطاقة عن طريق بطاريات المركبات، حيث يجب أن تتواءم هذه الأدوات مع المتطلبات الخاصة بالصنف (E₂)، بالإضافة إلى المتطلبات الإضافية الآتية:

1. هبوط فرق الجهد الذي يحصل نتيجة تزويد دائرة محرك بدء الحركة لمحرك الاحتراق الداخلي.
2. انخفاض الحمل الانتقالي نتيجة انفصال البطارية عن الدائرة أثناء دوران المحرك.

ب. يجب أن تؤخذ الكميات المؤثرة التالية على أنها ذات علاقة مع الظروف الكهرومغناطيسية المحيطة:

1. انقطاع التيار.
2. انخفاض الفولتية.
3. الفولتيات الانتقالية (Voltage transients) في الخطوط المغذية أو خطوط الإشارة.
4. تفريغات الكهرباء الساكنة (Electrostatic discharges).
5. المجالات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية (Radio frequency magnetic fields).
6. المجالات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية المطبقة على خطوط المغذي أو خطوط الإشارة.
7. التغيرات المفاجئة في خطوط المغذي أو خطوط الإشارة.

4-3-1 كما يجب أن تؤخذ الكميات المؤثرة التالية بالحسبان حيثما كان ملائماً:

- أ. التغير في فرق الجهد.
- ب. التغير في التردد (Mains frequency variation).
- ج. المجالات المغناطيسية لتردد الطاقة (Power frequency magnetic fields).
- د. أي قيمة أخرى من المحتمل أن تؤثر بشكل ملحوظ على دقة أداة القياس القانونية.

4-1 عند إجراء الفحوصات المبينة في هذا القرار، يجب تطبيق الآتي:

1-4-1 القواعد الأساسية للفحوصات وتحديد الخطأ:

أ. يجب التحقق من المتطلبات الأساسية الواردة في البندين (1-1) و (2-1) من هذا الملحق، ولجميع الكميات المؤثرة ذات العلاقة بالفحص، ما لم يذكر خلاف ذلك في المتطلبات الخاصة بأداة القياس القانونية، بحيث يتم بيان أثر كل كمية مؤثرة على حدة عند تثبيت جميع الكميات المؤثرة الأخرى، نسبياً، عند قيم مرجعية.

ب. يجب أن تجرى الفحوصات المترولوجية خلال أو بعد تطبيق الكمية المؤثرة اعتماداً على احتمال ظهور التأثير لهذه الكمية.

2-4-1 الرطوبة المحيطة (Ambient humidity):

أ. يتم إجراء الفحوصات إما في ظروف رطوبة عالية تسبب التكاثف (condensing environment)، أو في ظروف رطوبة منخفضة لا تسبب التكاثف (non-condensing environment)، وذلك وفقاً للظروف التي ستستخدم بها أداة القياس القانونية.

ب. يتم إجراء الفحوصات في ظروف رطوبة عالية تسبب التكاثف عندما يكون من المحتمل دخول الرطوبة إلى أداة القياس القانونية إما من الجو مباشرة أو من خلال التنفس الذي قد يسارع عملية التكثف في أداة القياس القانونية.

2. قابلية إعادة القياسات (Reproducibility):

يجب أن تكون نتائج القياسات لنفس الكمية المقاسة متقاربة عند فحصها في أماكن مختلفة أو من قبل أشخاص مختلفين، عند الحفاظ على نفس الظروف الأخرى، بحيث يكون الاختلاف في نتائج القياس صغيراً نسبياً عند مقارنته مع قيمة الخطأ الأقصى المسموح به.

3. تكرارية القياسات (Repeatability):

يجب أن تكون نتائج القياسات لنفس الكمية المقاسة متقاربة عند فحصها تحت تأثير الظروف نفسها، بحيث يكون الاختلاف في نتائج القياس صغيراً نسبياً عند مقارنته مع قيمة الخطأ الأقصى المسموح به.

4. التمييز والحساسية (Discrimination and Sensitivity):

يجب أن تكون أداة القياس القانونية حساسة بالقدر الكافي للفحص، كما يجب أن تكون عتبة التمييز (Discrimination threshold) صغيرة بالقدر الكافي للكمية المراد قياسها.

5. التحملية (Durability):

يجب أن تصمم وتصنع أداة القياس القانونية بجودة عالية لتحافظ بشكل مستمر على خصائصها المترولوجية خلال الفترة الزمنية المقدرة من قبل المصنِّع، بشرط أن تكون عملية التركيب والاستخدام والإدانة قد تمت بناءً على تعليمات المصنِّع عند الظروف التشغيلية المعدة للاستخدام فيها.

6. الاعتمادية (Reliability):

يجب تصميم أداة القياس القانونية بحيث تقلل إلى أبعد حد تأثير الأعطال التي قد تؤدي إلى إعطاء نتائج قياس غير صحيحة، ما لم تكن هذه الأعطال ظاهرة للعيان.

7. الملائمة (Suitability):

1-7 يجب أن تكون أداة القياس القانونية مصممة ومصنعة بطريقة تضمن عدم التلاعب بها، وبالحد الذي تكون فيه إمكانية إساءة الاستخدام عند حدودها الدنيا.

2-7 يجب أن تكون أداة القياس القانونية متناسبة مع الهدف المصنعة من أجله، في ظروف التشغيل الاعتيادية، كما يجب أن لا تحتاج إلى أي متطلبات غير مبررة من المستخدم للحصول على نتائج قياس صحيحة.

3-7 يجب أن لا تكون الأخطاء الناتجة عن استخدام أداة القياس القانونية عند العمل خارج مجال السيطرة (controlled range) كبيرة للغاية.

4-7 عندما تكون أداة القياس القانونية مصممة لقياس قيم ثابتة للكمية المقاسة بالنسبة للزمن، يجب أن لا تكون أداة القياس القانونية حساسة للتغيرات الصغيرة للقيمة المقاسة.

5-7 يجب أن تكون أداة القياس القانونية قوية، ويجب أن تصنع من مواد مناسبة للظروف المعدة للاستخدام فيها.

6-7 يجب أن يسمح تصميم أداة القياس القانونية بالرقابة عليها بعد أن يتم طرحها في السوق أو وضعها في الاستخدام، كما يجب أن تشمل أداة القياس القانونية على برمجيات خاصة للرقابة عليها، إذا كان ذلك ضرورياً، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن كتيب العمل شرحاً لطريقة فحصها، وعندما يرفق بأداة القياس القانونية برنامجاً (software)، لتمكين أداة القياس القانونية من أداء مهام أخرى بالإضافة إلى مهام القياس، فيجب أن يكون البرنامج، ذو التأثير على الخصائص المتولوجية، معروفاً بشكل واضح وغير قابل للتأثر بالبرامج الأخرى المرافقة له.

8. الحماية من التلاعب (Protection against corruption):

1-8 يجب أن لا تتأثر الخصائص المتولوجية لأداة القياس القانونية، أو نتائج القياس، عند وصلها بأي جهاز أو أداة أخرى، أو بأي جهاز تحكم عن بعد يمكنها أن تتصل به بأي وسيلة كانت.

2-8 يجب أن تكون جميع الأجزاء الهامة في أداة القياس القانونية والتي تؤثر على نتيجة القياس مصممة بطريقة آمنة ومحمية من العبث من أي تلاعب أو سوء استخدام متوقع، كما يجب أن تصمم بطريقة تمكن المفتشين من الحصول على دليل مادي عند حدوث تلاعب أو عبث بها.

3-8 يجب أن تكون البرمجيات ذات التأثير على الخصائص المتولوجية محددة ومصممة بطريقة آمنة وسهلة التحديد ومحمية من العبث، كما يجب أن يزود البرنامج بطريقة لتمكين المفتشين بتحديد حدوث تدخل بأداة القياس القانونية ولفترة معقولة.

4-8 يجب حماية بيانات القياسات والبرمجيات التي تؤثر على خصائص القياس والعوامل والمتغيرات المتولوجية الهامة المخزنة في النظام، بشكل مناسب من جراء الحوادث المتعمدة أو غير المتعمدة.

9. المعلومات الواجب توفيرها مع أداة القياس القانونية:

1-9 يجب أن تحمل أداة القياس القانونية البيانات الآتية:

أ. اسم أو علامة المصنّع.

ب. المعلومات المرتبطة بدرجة الدقة (accuracy class).

ج. المعلومات التالية، حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق:

1. المعلومات المتعلقة بشروط الاستخدام.

2. سعة القياس (capacity).

3. مدى القياس (Range).

4. العلامات المميزة (Identity marking).

5. رقم شهادة إقرار النوع، والجهة المانحة له.

6. معلومات تبين إذا كانت الأجهزة الإضافية المرتبطة بالأداة تعطي نتائج متولوجية تتوافق مع هذا القرار أم لا.

2-9 بالنسبة لأدوات القياس القانونية صغيرة الحجم أو الحساسة، فإنه يتم تغليفها وإرفاق جميع الوثائق المطلوبة في هذا القرار بشكل مناسب وواضح.

3-9 يجب أن يرفق مع أداة القياس القانونية معلومات عن طريقة التشغيل ما لم تكن أداة القياس القانونية سهلة الاستعمال بحيث لا يوجد ضرورة لمثل هذه المعلومات. كما يجب أن تكون هذه المعلومات سهلة

الاستيعاب وأن تشتمل على التالي، حيثما كان ذلك ممكناً:

أ. الظروف التشغيلية الاعتيادية.

ب. تصنيف الظروف الميكانيكية والكهرومغناطيسية المحيطة التي يمكن للأداة أن تعمل بها.

ج. حدود درجة الحرارة القصوى والدنيا.

د. إمكانية حدوث التكاثر للبخار داخل الأداة.

هـ. استخدام الأداة من حيث كونه داخلي أم خارجي.

و. تعليمات التركيب والصيانة والإصلاح والضبط المسموح بها.

ز. تعليمات الاستخدام الأمثل وأي شروط خاصة للاستخدام.

ح. شروط التوافق مع الأجهزة والأدوات والملحقات الأخرى الممكن ربطها مع أداة القياس القانونية.

4-9 عند وجود مجموعة من أدوات القياس القانونية المتماثلة والتي يكون لها نفس الاستخدام العام أو في نفس الموقع فليس من الضروري وجود كتيبات استعمال منفصلة لكل منها.

- 5-9 يجب أن تكون تدرجات المقياس للقيمة المقاسة بإحدى الصيغ الآتية:
- أ. $1 \times 10n$
- ب. $2 \times 10n$
- ج. $5 \times 10n$
- ملاحظة: تعتبر (n) عدد صحيح أو صفر ما لم تنص المتطلبات الخاصة بأداة القياس القانونية على خلاف ذلك. كما يجب أن تكون وحدة القياس القانونية أو رمزها مثبتاً بالقرب من القيمة العددية.
- 6-9 يجب أن يميز المقياس المادي بقيمة اسمية أو تدرج بالإضافة إلى وحدة القياس المستخدمة.
- 7-9 يجب استخدام رموز وبادئات ووحدات القياس القانونية دون غيرها.
- 8-9 يجب أن تكون جميع العلامات والبيانات المطلوبة واضحة وغير قابلة للإزالة أو المحو أو النقل.
- 10. عرض نتائج القياس (Indication of results):**
- 1-10 يجب أن يتم عرض النتائج من خلال شاشة عرض أو نسخة ورقية.
- 2-10 يجب أن يكون عرض نتيجة القياس بشكل واضح، بدون أي لبس، تحت ظروف العمل الاعتيادية، وأن تكون هنالك علامات وبيانات واضحة تدل المستخدم على معنى كل نتيجة قياس. كما يمكن لشاشة عرض نتيجة القياس أو النسخة الورقية أن تتضمن بيانات إضافية شريطة أن لا تؤثر على نتيجة القياس أو تشكل لبساً لها.
- 3-10 في حال طباعة النتائج على نسخة ورقية، فيجب أن تكون النتائج واضحة وغير قابلة للإزالة.
- 4-10 بالنسبة لأدوات القياس القانونية المعدة للبيع المباشر، فيجب أن تكون مصممة بحيث تتيح إظهار نتائج القياس لكل الأطراف المشتركة في عملية التبادل التجاري، وذلك عند تركيبها لغاية الاستخدام. وإذا استخدمت ملحقات غير متطابقة مع هذا القرار، فيجب أن تظهر البطاقات الصادرة عن هذه الملحقات معلومات محدده وواضحة.
- 5-10 يجب على أدوات قياس البيع المباشر أن توفر إمكانية لعرض نتائج القياس للمستهلك بسهولة ويسر، وتعتبر النتيجة الظاهرة عليها أساساً لعمليات دفع القيمة المترتبة على ذلك.
- 11. معالجة البيانات الإضافية لإقرار التبادل التجاري:**
- 1-11 باستثناء أدوات قياس المنافع العامة، يجب على أداة القياس القانونية أن تسجل بطريقة جيدة نتيجة القياس متوافقة مع المعلومات التي تحدد عملية التبادل التجاري خصوصاً في حال:
- أ. كون عملية القياس تتم لمرة واحدة (non-repeatable).
- ب. أن أداة القياس القانونية معدة للاستخدام في غياب أحد أطراف العملية التجارية.
- 2-11 يجب توفير دليل واضح لنتائج القياس النهائية والمعلومات المرافقة لها، وذلك عند طلب الطرف الآخر.

12. تقييم المطابقة (Conformity evaluation):

يجب أن تصمم أداة القياس القانونية بحيث تسمح بإجراء تقييم المطابقة وفقاً للمتطلبات ذات العلاقة بهذا القرار ووفق إجراء واضح معد مسبقاً.

الملحق (2)

المتطلبات الخاصة لأدوات القياس القانونية

Specific Requirements

الملحق (1-2)

المتطلبات الخاصة لأنظمة القياس المستمرة والديناميكية لكميات السوائل عدا الماء

Measuring systems for continuous and dynamic measurement of quantities of liquids other than water

مادة (1) المجال (Scope):

أنظمة القياس المستخدمة للقياسات المستمرة والديناميكية لكميات السوائل عدا الماء، والمستخدمه للأغراض التجارية.

مادة (2) التعاريف (Definitions):

1. العداد (Meter):
جهاز مصمم للقياس المستمر وحفظ وعرض الكمية عند ظروف قياس السائل المتدفق خلال ناقل القياسات في مجرى (قناة توصيل) مغلق ومشحون بالكامل.
2. الحاسب (Calculator):
جزء من العداد يستقبل الإشارات الخارجة من ناقل القياسات أو قد يكون جزء من أجهزة القياس المرافقة ويقوم بحساب وعرض نتيجة القياس.
3. جهاز القياس المرافق (Associated measuring instrument):
جهاز موصول مع الحاسب يستخدم لحساب كمية معينة تكون خاصية للسائل بهدف عمل تصحيح أو تحويل.
4. أداة التحويل (Conversion device):
جزء من الحاسب يقوم بتحويل الكمية المقاسة عند الظروف الفعلية (درجة الحرارة، الكثافة، ... إلخ) والتي تم قياسها باستخدام جهاز القياس المرافق أو الكمية المخزنة في الذاكرة إلى واحدة من الآتي:
أ. حجم الكمية المقاسة عند الظروف الأساسية أو إلى كتلة.
ب. حجم الكمية المقاسة عند ظروف القياس.
5. الظروف الأساسية (Base condition):
الظروف المحددة والتي يتم عندها تحويل كمية السائل المقاس عند ظروف القياس.
6. نظام القياس (Measuring system):

- نظام يشمل العداد نفسه وجميع الأدوات المستخدمة للتأكد من صحة القياس أو التي تهدف لتسهيل عمليات القياس.
7. موزع الوقود (Fuel dispenser):
- نظام قياس يهدف إلى إعادة تعبئة الوقود للمركبات والقوارب الصغيرة والطائرات الصغيرة.
8. ترتيب الخدمة الذاتية (Self-service arrangement):
- ترتيب يسمح للزبون باستخدام نظام القياس بهدف الحصول على السائل لاستخدامه الخاص، بدون مساعدة طرف آخر.
9. الكمية الدنيا المقاسة (Minimum Measured Quantity (MMQ)):
- أصغر كمية للسائل تكون عندها القياسات مقبولة متولوجياً لنظام القياس.
10. القراءة المباشرة (Direct indication):
- القيمة المبينة على أداة القياس القانونية، سواءً كانت حجماً أو كتلة، والمناظرة للكمية المقاسة والتي يكون العداد قادراً على قياسها.
11. قابل للتوقف / غير قابل للتوقف (Interruptible / non interruptible):
- يعتبر نظام القياس قابلاً للتوقف عندما يكون من الممكن وقف تدفق السائل بسهولة وسرعة، والعكس صحيح.
12. مدى معدل التدفق (Flowrate range):
- المدى بين معدل التدفق الأدنى (Q_{min}) ومعدل التدفق الأقصى (Q_{max}).
13. الخطأ الأدنى المسموح به:
- القيمة المطلقة للخطأ المسموح به لأدنى كمية مقاسة، ويرمز لها بالرمز (E_{min}).

مادة (3) المتطلبات الخاصة (Specific requirements):

مادة (1-3) ظروف التشغيل الاعتيادية (Rated operating conditions):

يجب على المصنّع أن يحدد ظروف التشغيل الاعتيادية للجهاز بناءً على الآتي:

1. مدى معدل التدفق (The flow rate range):

يخضع مدى معدل التدفق للشروط الآتية:

أ. يجب أن يكون مدى معدل التدفق لنظام القياس ضمن مدى معدل التدفق لكل عنصر من

عناصره وتحديداً العداد.

ب. العداد ونظام القياس (انظر الجدول 1) الموضح أدناه.

الجدول (1) مدى معدل التدفق لنظام القياس

أدنى نسبة بين Qmax:Qmin	خاصية السائل	نظام القياس الخاص
10 : 1	الغازات غير المسالة Not liquefied gases	موزع الوقود
5 : 1	الغازات المسالة Liquefied gases	
5 : 1	السائل عالي التبريد Cryogenic liquids	نظام القياس
ملائم للاستخدام	جميع السوائل All liquids	أنظمة القياس على خطوط الأنابيب وأنظمة تحميل السفن
4 : 1	جميع السوائل All liquids	جميع أنظمة القياس الأخرى

2. خصائص السائل الذي سيتم قياسه باستخدام الجهاز بواسطة تحديد اسم أو نوع السائل أو الخصائص المتعلقة به مثل:
 - أ. مدى درجة الحرارة.
 - ب. مدى الضغط.
 - ج. مدى الكثافة.
 - د. مدى اللزوجة.
 3. القيمة الاسمية لمزود الجهد الترددي أو حدود مزود الجهد الكهربائي المستمر.
 4. الظروف الأساسية للقيم المحوِّلة.
- مادة (2-3) درجة الدقة والأخطاء القصوى المسموح بها (MPes):
1. يوضح الجدول (2) الموضح أدناه الأخطاء القصوى المسموح بها للكميات التي تساوي أو تزيد على (2) لتر.

الجدول (2) الأخطاء القصوى المسموح بها للكميات ≤ 2 لتر

	Accuracy class				
	0.3	0.5	1.0	1.5	2.5
Measuring systems (A)	0.3 %	0.5 %	1.0 %	1.5 %	2.5 %
Meters (B)	0.2 %	0.3 %	0.6 %	1.0 %	1.5 %

2. يوضح الجدول (3) الأخطاء القصوى المسموح بها للكميات التي تقل عن (2) لتر.

الجدول (3) الأخطاء القصوى المسموح بها للكميات > 2 لتر

Measured volume (V)	MPE
$V < 0.1 \text{ L}$	$4 \times \text{value in table (6-2), applied to } 0.1 \text{ L}$
$0.1 \text{ L} \leq V < 0.2 \text{ L}$	$4 \times \text{value in table (6-2)}$
$0.2 \text{ L} \leq V < 0.4 \text{ L}$	$2 \times \text{value in table (6-2), applied to } 0.4 \text{ L}$
$0.4 \text{ L} \leq V < 1 \text{ L}$	$2 \times \text{value in table (6-2)}$
$1 \text{ L} \leq V < 2 \text{ L}$	$1 \times \text{value in table (6-2), applied to } 2 \text{ L}$

3. على الرغم من عدم أهمية ما قد تكون الكمية المقاسة عليه، فإن قيمة (MPE) تعطى بالقيمة الأكبر من بين القيمتين التاليتين:

أ. القيمة المطلقة للخطأ المسموح به المبين في الجدول (2) والجدول (3) من هذا الملحق.

ب. القيمة المطلقة للخطأ المسموح به لأدنى كمية مقاسة (Emin).

4. تطبق المتطلبات التالية في حالة (Emin) ≤ 2 لتر:

$$2 R \leq E_{min}$$

حيث (R): أصغر فترة تدرج لأداة القياس القانونية.

ب. تعطى (Emin) بالعلاقة التالية:

$$E_{min} = 2MMQ \times A/100$$

حيث (A): القيمة العددية المحددة في السطر (A) من الجدول (2) من هذا الملحق.

ج. يطبق المتطلب ($2 R \leq E_{min}$) للكميات الدنيا المقاسة أقل من (2) لتر، وتكون (Emin)

ضعفي القيمة المحددة في الجدول (3) من هذا الملحق ومرتبطة بالسطر (A) من الجدول

(2) من هذا الملحق.

5. تطبيق قيم (MPes) الواردة في السطر (A) من الجدول (2) من هذا الملحق بالنسبة للقيم المحولة بواسطة أدوات التحويل (overflow).

6. تكون قيم (MPes) بالنسبة للقيم المحولة بواسطة أدوات التحويل مساوية للقيمة $\pm(A - B)$ ، حيث أن: (A) و (B) تمثل القيم المحددة في الجدول (2) من هذا الملحق. ويمكن فحص الأجزاء التالية من أدوات التحويل بشكل منفصل:
أ. الحاسب (Calculator):

قيم (MPes) الموجبة أو السالبة لكميات السوائل القابلة للحساب تساوي (10\1) من قيم (MPes) المعرفة في السطر (A) من الجدول (2) من هذا الملحق.
ب. أدوات القياس القانونية المرافقة (Associated measuring instruments):
تكون الأخطاء القصوى لأدوات القياس القانونية المرافقة، وفقاً لأنظمة القياس المستخدمة، حسب ما هو مبين في الجدول (4) من هذا الملحق.

الجدول (4): الأخطاء القصوى المسموح بها لأجهزة القياس المرافقة وفقاً لدرجة دقة أنظمة القياس

درجة دقة أنظمة القياس Accuracy class of the measuring system				الكمية المقاسة Measured Quantity
2.5	1.5	1.0	0.5	0.3
± 1.0 س°	± 0.5 س°		± 0.3 س°	
أقل من 1 ميغاباسكال: ± 50 كيلوباسكال				درجة الحرارة الضغط
(من 1 إلى 4) ميغاباسكال: $\pm 5\%$				
أكبر من 4 ميغاباسكال: ± 200 كيلوباسكال				
± 5 كغ\م ³	± 2 كغ\م ³	± 1 كغ\م ³		
ملاحظة: تطبيق هذه القيم للإشارة لكميات خصائص السوائل المعروضة بواسطة أداة التحويل.				

ج. دقة الحسابات (Accuracy of calculating functions):

قيم (MPE) الموجبة أو السالبة المستخدمة لحساب كمية كل خاصية للسائل تساوي (5\2) من القيم الثابتة المعطاة في الجدول (4) من هذا الملحق.

7. تطبق الفقرة (3-2-6-أ) من هذه المادة على جميع الحسابات وليس فقط على حسابات القيم المحولة.

مادة (3-3) تأثير التشويش الأقصى المسموح به (Maximum permissible effect of disturbances):

1. يجب أن يكون تأثير التشويش الكهرومغناطيسي على أنظمة القياس واحداً مما يأتي:

أ. أن لا يزيد التغير في نتيجة القياس عن قيمة التغير الحرجة، والمعرفة في البند (3-3-3-2) من هذه المادة.

ب. أن نتيجة القياس التي تظهر تغيراً لحظياً لا يمكن تفسيرها أو حفظها أو نقلها كنتيجة قياس حقيقية. وفي حالة الأنظمة القابلة للتوقف فإن وجود التشويش يؤدي إلى استحالة إجراء أي قياس.

ج. في حال أن التغير في نتيجة القياس أكبر من قيمة التغير الحرجة فيجب أن يكون الجهاز قادراً على قطع التدفق واستعادة نتيجة القياس التي كانت موجودة قبل تجاوز قيمة التغير الحرجة.

2. قيمة التغير الحرجة هي القيمة الأكبر من ناتج قسمة الخطأ الأقصى المسموح به على (5) للكمية المقاسة أو (Emin).

مادة (4-3) التحملية (Durability):

بعد إجراء الفحص المناسب ومع مراعاة الفترة الزمنية المحددة من قبل المصنّع يجب أن لا يزيد اختلاف نتيجة القياس بعد إجراء فحص التحمل عند مقارنته بنتائج القياسات المبدئية على القيمة المحددة في السطر (B) من الجدول (2) المرفق في هذا الملحق.

مادة (5-3) الملائمة (Suitability):

1. يجب أن لا تنحرف نتائج القياس التي يتم الحصول عليها بواسطة عدادات مختلفة لها نفس فترة التدرج (scale interval)، بأكثر من فترة تدرجية واحدة، وفي حال كانت فترات التدرج مختلفة فيجب أن لا يزيد الانحراف على فترة التدرج الأكبر. وعلى أي حال فإنه في حالة ترتيب الخدمة الذاتية فإن فترات التدرج على نظام القياس لأداة القراءة الرئيسية وفترات التدرج لأداة الخدمة الذاتية ينبغي أن يكونا نفسيهما ونتائج القياس لا تنحرف عن بعضها البعض.

2. يجب أن لا يكون من الممكن إجراء تغيير في الكمية المقاسة أثناء ظروف التشغيل العادية ما لم يكن هذا التغيير واضحاً.

3. يجب أن لا يُحدث وجود الهواء أو الغاز المختلط بالسائل، والذي لا يمكن كشفه بسهولة، تغيراً في خطأ القياس يزيد على:

أ. (0.5%) للسوائل غير الصالحة للشرب وللسوائل التي لا تزيد لزوجتها على 1×10^{-10} (3) باسكال × ثانية.

ب. (1%) للسوائل الصالحة للشرب وللسوائل التي تزيد لزوجتها على 1×10^{-3} باسكال × ثانية.

وفي حالة وجود الجيوب الهوائية الغازية، فإن التغير المسموح به يجب أن لا يقل عن (1%) من (MMQ).

4. أجهزة الشراء المباشر (Instruments for direct sales):

- أ. يجب أن تزود أنظمة القياس المعدة للشراء المباشر بوسيلة لإعادة ضبط القراءة على الصفر ويجب أن يكون من غير الممكن تغيير الكمية المقاسة.
- ب. يجب أن يكون الجهاز قادراً على الاحتفاظ بنتيجة القياس لحين قبولها من جميع الأطراف المعنيين بها.
- ج. يجب أن تكون أنظمة القياس للشراء المباشر مناسبة قابلة للتوقف.
5. موزعات الوقود (Fuel dispensers):

- أ. يجب أن لا يكون موزع الوقود قابلاً للتصفير خلال القياس.
- ب. يجب أن يمنع بدء قياس جديد حتى يتم إعادة التصفير.
- ج. عندما يزود نظام القياس بوحدة عرض للسعر، فإنه يجب أن لا يزيد فرق السعر المبين على وحدة عرض السعر، والسعر المحسوب من وحدة السعر مضروباً بالكمية المباعة، عن السعر المناظر لـ (Emin).

مادة (6-3) فشل مزود الطاقة (Power supply failure):

يجب أن يزود نظام القياس بأداة مزودة للطاقة تستخدم في حالة الطوارئ لحماية جميع وظائف القياس خلال فشل مزود الطاقة الرئيسي أو يزود بوسيلة لحفظ وعرض النتائج ووسيلة لإيقاف التدفق لحظة فشل مزود الطاقة.

مادة (7-3) الاستعمال (Putting into use):

يوضح الجدول (5) درجات الدقة لأنظمة القياس المستخدمة في المجالات المختلفة.

الجدول (5): درجات الدقة لأنظمة القياس المستخدمة في المجالات المختلفة

أنواع أنظمة القياس	درجة الدقة
أنظمة القياس على خطوط الأنابيب.	0.3
جميع أنظمة القياس التالية ما لم يرد ذكرها في موضع آخر في هذا الجدول:	0.5
1. موزع الوقود (غير الغازات المسالة).	
2. أنظمة القياس للصهاريج المعدة للسوائل متدنية اللزوجة (> 0.02 باسكال × ثانية).	
3. أنظمة القياس للسفن والقطارات والصهاريج المحملة أو المفرغة.	
4. أنظمة القياس للحليب.	
5. أنظمة القياس لإعادة تعبئة وقود الطائرات.	
1. أنظمة القياس للغازات المسالة تحت الضغط مقاسة عند درجة حرارة ($\leq 10^\circ \text{C}$).	1.0

2. أنظمة القياس ذات درجة الدقة (0.3) أو (0.5) ولكنها تستعمل للسوائل الآتية: أ. ذات درجة حرارة (>10°س) أو أكبر من (50°س). ب. ذات لزوجة ديناميكية (<1 باسكال × ثانية). ج. ذات تدفق حجمي (<20 لتر\ساعة).	
1. أنظمة القياس لغاز ثاني أكسيد الكربون المسال. 2. أنظمة القياس للغازات المسالة تحت الضغط ومقاسة عند درجة حرارة (>10°س) (غير السوائل متدنية درجة الحرارة). أنظمة القياس للسوائل متدنية درجة الحرارة (>153°س).	1.5
أنظمة القياس للسوائل متدنية درجة الحرارة (>153°س).	2.5
ملاحظة: يمكن أن يحدد المصنّع دقة أفضل لنوع معين من أنظمة القياس.	

مادة (4) وحدات القياس:

1. يجب أن تقاس كميات البنزين والديزل والغاز بوحدة اللتر أو المتر المكعب.
2. يجب أن تقاس كميات الغاز البترولي المسال (LPG) بوحدة كغ أو طن، وفي حال قياسها بوحدة اللتر، فيجب أن تضرب بكثافة الغاز البترولي المسال (LPG) الفعلية أو المقررة من قبل جهة رسمية.
3. يجب أن تقاس الكميات الأخرى بأي من الوحدات التالية: مل، سم³، لتر، م³، غ، كغ، طن.

مادة (5) متطلبات تقييم المطابقة:

يجب على المصنّع تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

1. B+F

2. B+D

3. H1

مادة (6) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن يلبي العداد جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (7) متطلبات التحقق الدوري:

1. لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الدوري، يتم إجراء الفحوصات الآتية:

- أ. الفحص الظاهري ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التأكد من سلامة الأختام والعلامات المتولوجية وعدم وجود عيوب ظاهرة بالإضافة إلى الرقم المتسلسل للعداد.
- ب. فحص الخطأ الأقصى المسموح به.
2. تكون قيمة الخطأ الأقصى المسموح به لأغراض التحقق الدوري ضعف قيمة الخطأ الأقصى المسموح به للتحقق الأولي.
3. يتم إجراء الفحوصات الواردة في هذه المادة مرة واحدة سنوياً.

مادة (8) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق الفجائي على جميع الجهات العاملة في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام العدادات لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (9) العلامات المتولوجية:

يجب أن تحمل العدادات العلامات المتولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.
3. سنة وضع العداد في الخدمة أو سنة التحقق، إلا أنه يجوز الاستعاضة عن تثبيت سنة الصنع أو سنة التحقق للعداد بتوفر سجلات موثقة للعدادات لدى الجهات المخولة ومحفوظة بطريقة مناسبة يسهل تتابع الرقم المتسلسل للعداد مع سنة وضعه في الخدمة.

الملحق (2-2)

المتطلبات الخاصة لأجهزة قياس الوزن الأوتوماتيكية

Automatic weighing instruments

مادة (1) المجال (Scope):

الموازين الأوتوماتيكية المستخدمة بقصد تحديد كتلة الجسم باستخدام فعل الجاذبية الأرضية على ذلك الجسم.

مادة (2) التعاريف:

1. جهاز التوزين الأوتوماتيكي (Automatic weighing instrument):
جهاز يحدد كتلة منتج ما دون تدخل المشغل، ويتبع إجراءات أوتوماتيكية مبرمجة مسبقاً بخصائص الجهاز.
2. جهاز التوزين القابض الأوتوماتيكي (Automatic catchweigher):
جهاز توزين أوتوماتيكي يحدد كتلة مجموعة أوزان مجمعة مسبقاً (رزم) بشكل منفصل أو كتلة وزن منفرد.
3. جهاز التوزين التحقيقي الأوتوماتيكي (Automatic checkweigher):
جهاز توزين قابض أوتوماتيكي يقسم مجموعة الكتل المختلفة إلى مجموعتين فرعيتين أو أكثر تبعاً لاختلاف كتلها وقيمها الاسمية المحددة مسبقاً.
4. الميزان الطابع (Weigh labeler):
ميزان قابض أوتوماتيكي يقوم بطباعة قيمة الوزن على المنتج.
5. ميزان طابع السعر/الوزن (Weigh /price labeler):
ميزان قابض أوتوماتيكي يقوم بطباعة الوزن والسعر على المنتج.
6. جهاز التوزين للتعبئة الأوتوماتيكي (Automatic gravimetric filling instrument):
جهاز توزين أوتوماتيكي يعبئ الحاويات، ذات الوزن المتجانس، بوزن محدد مسبقاً من منتج معين.
7. المجمّع المتقطع ((Discontinuous totaliser (totalizing hopper weigher):
جهاز توزين أوتوماتيكي يعمل على توزين كامل الحمل من المنتج عن طريق تجزئته إلى أحمال صغيرة، ومن ثم تحديد كتلة كل حمل صغير على حدا وجمعها بالترتيب، ومن ثم تجميع الحمولات الصغيرة لتشكيل الحمل الكلي للمنتج.
8. المجمّع المتصل (Continuous totalizer):
جهاز توزين أوتوماتيكي يعمل على تحديد وزن حمل كامل من المنتج يسير على الحزام المتحرك دون الحاجة إلى تجزئته إلى حمولات أصغر ومقاطعة حركتها على الحزام المتحرك.

9. سكة توزين (Rail-weighbridge):

جهاز توزين أوتوماتيكي يستقبل الحمل خارج قضبان السكة لتوزين حمل عربات القطار.

الجزء الأول : متطلبات مشتركة لجميع أنواع الموازين الأوتوماتيكية

مادة (1) ظروف التشغيل الاعتيادية:

على المصنّع أن يحدد ظروف تشغيل الجهاز كالاتي:

1. الكمية المقاسة:

تعريف مدى القياس من خلال أقصى وأدنى سعة.

2. الكميات المؤثرة على المزود الكهربائي:

أ. في حالة مزود الجهد المتردد: القيمة الاسمية لمزود الجهد الترددي أو حدود الجهد الترددي.

ب. في حالة مزود الجهد المستمر: القيمة الاسمية وأدنى قيمة لمزود الجهد أو حدود الجهد المستمر.

3. كميات التأثيرات الميكانيكية والمناخية:

أ. أدنى مدى لدرجة الحرارة (30 °س) ما لم يحدد غير ذلك في بنود أخرى من هذا الملحق.

ب. لا تطبق التصنيفات المتبعة على أساس الظروف الميكانيكية المذكورة في الملحق (1) فقرة (1-3-2)، ويجب على المصنّع أن يعرف ظروف الاستعمال الميكانيكي للأجهزة المستخدمة في ظروف الإجهاد الميكانيكي الخاصة (مثل الأجهزة المستخدمة في الآليات).

4. الكميات المؤثرة الأخرى (إن وجدت):

أ. ظروف التشغيل الاعتيادية.

ب. خصائص المنتج المراد توزينه.

مادة (2) التشويش المسموح به – الظروف الكهرومغناطيسية:

الأداء المطلوب والتغيرات الحرجة لكل نوع من أجهزة قياس الوزن الأوتوماتيكية المنصوص عليها في الأجزاء الموضحة أدناه من هذا الملحق.

مادة (3) الملائمة:

1. يجب توفر وسيلة للحد من آثار الإمالة والتحميل وظروف التشغيل الاعتيادية بحيث أن الأخطاء

القصوى المسموح بها يجب أن لا تتجاوز الحدود الطبيعية في التشغيل العادي.

2. يجب توفر أدوات ومواد للتعامل مع الأجهزة بحيث لا تتجاوز الأخطاء القصوى المسموح بها في حالة التشغيل العادي.

3. يجب أن يكون تحكم المشغل مع الآلة واضح وفعال.

4. يجب أن يتحقق المشغل من تكامل عرض النتائج.
5. يجب توفير وضعيات للتصفير بحيث تسمح للجهاز بأن يتم تشغيله للحصول على نتائج أقل من الأخطاء القسوى المسموح بها خلال التوزين في الأوضاع العادية.
6. يجب تعريف أي قيمة خارج مدى القياس المسموح بها وطباعتها إن أمكن.

مادة (4) متطلبات تقييم المطابقة:

1. يجب على مصّنع الموازين المؤتمتة الميكانيكية تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:
 - أ. B+D
 - ب. B+E
 - ج. B+F
 - د. D1
 - هـ. F1
 - و. G
 - ز. H1
2. يجب على مصّنع الموازين المؤتمتة الكهروميكانيكية تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:
 - أ. B+D
 - ب. B+E
 - ج. B+F
 - د. G
 - هـ. H1
3. يجب على مصّنع الموازين الإلكترونية أو التي تتضمن برمجيات تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:
 - أ. B+D
 - ب. B+F
 - ج. G
 - د. H1

الجزء الثاني : موازين القابض الأوتوماتيكي (Automatic Catchweighers)

مادة (1) درجة الدقة:

1. تقسم الأجهزة إلى فئات أولية يتم تحديدها من قبل المصنِّع وهي: (Y) أو (X).
2. هذه الفئات الأولية مقسمة إلى أربع درجات دقة، يتم تحديدها أيضاً من قبل المصنِّع، وهي:

XI	XII	XIII	XIV
Y(I)	Y(II)	Y(a)	Y(b)

مادة (2) الأجهزة فئة (X):

1. الأجهزة فئة (X) تنطبق على الأجهزة المستخدمة للتحقق من الكمية الفعلية للعبوات المعبأة مسبقاً.
2. تتبع درجة الدقة بالمعامل (x) الذي يحدد الانحراف المعياري الأقصى المسموح به كما هو محدد في البند (4) من المادة (4) في هذا الملحق. كما يجب على المصنِّع أن يحدد المعامل (x)، والذي يجب أن يكون $(2 \geq)$ وعلى صيغة (1×10^k) أو (2×10^k) أو (5×10^k) حيث أن (k) عدد صحيح سالب أو صفر.

مادة (3) الأجهزة فئة (Y):

تنطبق فئة (Y) على باقي الأجهزة الأوتوماتيكية للتوزين القابض.

مادة (4) الخطأ الأقصى المسموح به:

1. يبين الجدول (1) الموضح أدناه الخطأ الأقصى المسموح به لأجهزة فئة (Y) ومتوسط الخطأ الأقصى المسموح به لأجهزة فئة (X) بالمقارنة مع الحمولة الصافية في تحقق فترات التدرج.

الجدول (1): الحمولة الصافية في تحقق فترات التدرج ومتوسط الخطأ الأقصى المسموح به

لأجهزة فئة (X) والخطأ الأقصى المسموح به لأجهزة فئة (Y)

Net load (m) in verification scale intervals (e)								متوسط الخطأ الأقصى المسموح به	الخطأ الأقصى المسموح به
XI	Y(I)	XII	Y(II)	XIII	Y(a)	XIV	Y(b)	X	Y

$0 < m \leq 50$ 000	$0 < m \leq 5$ 000	$0 < m \leq 500$	$0 < m \leq 50$	$\pm 0.5 e$	$\pm 1 e$
$50\,000 < m$ $\leq 200\,000$	$5\,000 < m \leq$ 20 000	$500 < m \leq 2$ 000	$50 < m \leq$ 200	$\pm 1 e$	$\pm 1.5 e$
$200 < m$	$20\,000 < m$ $\leq 100\,000$	$2\,000 < m \leq$ 10 000	$200 < m \leq 1$ 000	$\pm 1.5 e$	$\pm 2 e$

2. الانحراف المعياري:

القيمة القصوى المسموح بها للانحراف المعياري للأجهزة من مرتبة $X(x)$ ناتج من عملية ضرب المعامل (x) بالقيمة المحددة في الجدول (2) الموضح أدناه.

الجدول (2): الحمولة الصافية والانحراف المعياري الأقصى المسموح به لمرتبة $X(1)$

Net load (m)	Maximum permissible standard deviation for class X (1)
$M \leq 50$ g	0.48 %
50 g $< m \leq 100$ g	0.24 g
100 g $< m \leq 200$ g	0.24 %
200 g $< m \leq 300$ g	0.48 g
300 g $< m \leq 500$ g	0.16 %
500 g $< m \leq 1000$ g	0.8 g
1000 g $< m \leq 10\,000$ g	0.08 %
$10\,000$ g $< m \leq 15\,000$ g	8 g
$15\,000$ g $< m$	0.053 %
For class XI and XII (x) shall be less than 1. For class XIII (x) shall be not greater than 1. For class XIV (x) shall be greater than 1.	

3. تحقق فترة التدرج للأجهزة أحادية الفترة:

يوضح الجدول (3) أدناه تحقق فترة التدرج للأجهزة أحادية الفترة حسب درجة الدقة.

الجدول (3) تحقق فترة التدرج لمراتب (X) و (Y) للأجهزة أحادية الفترة

Accuracy classes		Verification scale interval	Number of verification scale intervals $n = \text{Max} / e$	
			Minimum	Maximum
XI	Y(I)	$0.001 \text{ g} \leq e$	50 000	-
XII	Y(II)	$0.001 \text{ g} \leq e \leq 0.05 \text{ g}$	100	100 000
		$0.1 \text{ g} \leq e$	5 000	100 000
XIII	Y(a)	$0.1 \text{ g} \leq e \leq 2 \text{ g}$	100	10 000
		$5 \text{ g} \leq e$	500	10 000
XIV	Y(b)	$5 \text{ g} \leq e$	100	1 000

4. تحقق فترة التدرج للأجهزة متعددة الفترات:

يوضح الجدول (4) أدناه تحقق فترة التدرج للأجهزة متعددة الفترات حسب درجة الدقة.

الجدول (4) تحقق فترة التدرج لمراتب (X) و (Y) للأجهزة متعددة الفترات

Accuracy classes		Verification scale interval	Number of verification scale intervals $n = \text{Max} / e$	
			Minimum value ⁽¹⁾ $N = \text{Max}_i / e_{(i+1)}$	Maximum value $N = \text{Max}_i / e_i$
XI	Y(I)	$0.001 \text{ g} \leq e$	50 000	-
XII	Y(II)	$0.001 \text{ g} \leq e \leq 0.05 \text{ g}$	5 000	100 000
		$0.1 \text{ g} \leq e$	5 000	100 000
XIII	Y(a)	$0.1 \text{ g} \leq e \leq 2 \text{ g}$	500	10 000
XIV	Y(b)	$5 \text{ g} \leq e$	50	1 000
Where: $i = 1, 2, \dots r$				

i = partial weighing range

r = total number of partial ranges

(¹) For $i = r$ the corresponding column of Table 3 applies with e replaced by e_r .

مادة (5) مدى القياس (Measuring range):

في حالة تحديد مدى القياس للأجهزة التابعة لمرتبة (Y)، على المصنّع أن يأخذ بعين الاعتبار أن الحد الأدنى للقياس يجب أن لا يقل عن القيم الواردة في الجدول (5) الموضح أدناه.

الجدول (5) درجة الدقة والحد الأدنى للقياس

Accuracy class	Minimum capacity
Y(I)	100 e
Y(II)	20 e for $0.001 \text{ g} \leq e \leq 0.05 \text{ g}$, and 50 e for $0.1 \text{ g} \leq e$
Y(a)	20 e
Y(b)	10 e
الموازين المستخدمة للتصنيف (مثل مقاييس البريد وموازين القمامة)	e 5

مادة (6) الأوضاع الديناميكية (Dynamic setting):

1. يتم تشغيل الأوضاع الديناميكية ضمن مدى حمولة معين يتحدد من قبل المصنّع.
2. الأوضاع الديناميكية التي تعرض لأي تأثيرات ديناميكية على الحمولة المتحركة يجب أن تمنع من التشغيل خارج مدى الحمولة المسموح به، وأن تكون قابلة للحماية من عملية التشغيل على مدى أكبر من المسموح به.

مادة (7) أداء الأجهزة تحت تأثير المعاملات والتشويش الكهرومغناطيسي:

1. الأخطاء القصوى المسموح بها بسبب تأثير المعاملات:
1-1 للأجهزة التابعة لفئة (X):
أ. للتشغيل الأوتوماتيكي كما هو محدد في الجدولين (1) و (2) من هذا الملحق.
ب. للتوازن الثابت للتشغيل غير الأوتوماتيكي كما هو محدد في الجدول (1) من هذا الملحق.

2-1 الأجهزة التابعة لفئة (Y):

- أ. لكل حمل في التشغيل الأوتوماتيكي، كما هو محدد في الجدول (1) من هذا الملحق.
- ب. للتوزين الثابت للتشغيل غير الأوتوماتيكي، كما هو محدد في فئة (X) في الجدول (1) من هذا الملحق.

2. تغيير القيم الحرجة بسبب التشويش هو قيمة واحدة لفترة التحقق.

3. مدى درجة الحرارة:

- أ. أقل مدى لمرتبة (XI) و (VI) هو (5 ° س).
- ب. أقل مدى لمرتبة (XII) و (VII) هو (15 ° س).

الجزء الثالث : أجهزة التوزين للتعبئة الأوتوماتيكية (Automatic Gravimetric Filling Instruments)

مادة (1) درجة الدقة:

1. يجب أن يحدد المصنّع دقة المرتبة المرجعية $Ref(x)$ ودقة مرتبة التشغيل $X(x)$.
2. يتم توضيح نوع الجهاز من درجة الدقة المرجعية $Ref(x)$ والتي تقابل أفضل دقة محتملة للأجهزة من هذا النوع، تختص الأجهزة الفردية بواحد أو أكثر من $X(x)$ بعد التركيب، مع الأخذ بعين الاعتبار المنتجات الخاصة المراد توزيعها. معامل المرتبة (x) يجب أن يكون (≥ 2) على الشكل التالي (1×10^k) أو (2×10^k) أو (5×10^k) حيث أن (k) عدد صحيح سالب أو صفر.
3. تنطبق $Ref(x)$ على الحمولات الثابتة.
4. درجة الدقة التشغيلية $X(x)$ ، هي نظام يربط الدقة بالحمل المقاس في حين أن (x) هو حدود الخطأ المحددة لدرجة الدقة (1) X والمبينة في الجدول (6) الموضح أدناه.

مادة (2) الخطأ الأقصى المسموح به:

1. خطأ التوزين الثابت:

- 1-1 يجب أن يكون الخطأ الأقصى المسموح به لدرجة الدقة المرجعية $Ref(x)$ للحمولات الثابتة تحت ظروف التشغيل الاعتيادية هو (0.312) من أعلى قيمة مسموح به للانحراف عن المعدل لكل تعبئة، كما هو محدد في الجدول (5) من هذا الملحق مضروبة بمعامل المرتبة $(0x)$.
- 2-1 يجب أن يكون الخطأ الأقصى المسموح به للأوزان الثابتة هو الدقة المطلوبة للأوزان المختارة كما هو محدد في الجدول (6) الموضح أدناه بالنسبة للأجهزة التي تكون التعبئة

- فمما من أكثر من حمولة واحدة (أوزان تراكمية، الأحمال المحددة للتعبئة)، ولا يمثل مجموع الحد الأقصى للانحراف للحمولات الفردية.
2. الانحراف عن معدل التعبئة: انظر الجدول (6) الموضح أدناه.

الجدول (6) الانحراف عن معدل التعبئة

Value of the mass, m (g), for the fills قيمة كتلة التعبئة (غ)	Maximum permissible deviation of each fill from the average for class X(1) الانحراف الأقصى المسموح به لكل تعبئة عن المعدل للنوع X (1)
$m \leq 50$	7.2 %
$50 < m \leq 100$	3.6 %
$100 < m \leq 200$	3.6 %
$200 < m \leq 300$	7.2 %
$300 < m \leq 500$	2.4 %
$500 < m \leq 1\,000$	12 %
$1\,000 < m \leq 10\,000$	1.2 %
$10\,000 < m \leq 15\,000$	120 %
$15\,000 < m$	0.8 %
ملاحظة: قيمة الانحراف عن المعدل المحسوبة لكل تعبئة يمكن ضبطها لتأخذ بعين الاعتبار تأثير حجم أجزاء المادة.	

3. الخطأ نسبةً للقيمة المحددة مسبقاً (وضعية الخطأ):
- يجب أن لا يزيد الحد الأقصى للفرق بين القيمة المحددة مسبقاً للوزنة ومتوسط الكتلة للتعبئة بالنسبة للأجهزة التي يمكن فيها تحديد قيمة مسبقاً للوزنة المرادة على (0.312) من الحد الأقصى المسموح به للانحراف لكل تعبئة عن المتوسط، كما هو محدد في الجدول (5) من هذا الملحق.

مادة (3) الأداء تحت عامل التأثير والتشويش الكهرومغناطيسي:

1. يكون الحد الأقصى للخطأ المسموح به بسبب عامل التأثير كما هو محدد في الجدول (8) من المادة (8) من هذا الملحق.

2. قيمة التغير الحرجة بسبب التشويش، هي تغير في قراءة الوزن الثابتة وتساوي الخطأ الأقصى المسموح به كما هو محدد في الجدول (8) من المادة (8) من هذا الملحق، محسوباً لأقل معدل للتعبئة، أو تغير يمكن أن يعطي تأثير مكافئ على التعبئة في حالة الأجهزة المطلوبة عندما تكون العبوة مكونة من أحمال متعددة. يجب أن تقرب قيمة التغير الحرجة المحسوبة للفترة التدريجية التالية الأعلى.

3. يجب على المصنِّع أن يحدد أقل قيمة للتعبئة.

الجزء الرابع : المجمّع المتقطع Discontinuous Totalisers

مادة (1) درجة الدقة:

تقسم أجهزة التوزين إلى أربع مراتب دقة هي: (1, 2, 0.2, 0.5).

مادة (2) الأخطاء القصوى المسموح بها:

يوضح الجدول (7) الموضح أدناه الخطأ الأقصى المسموح به لكل درجة دقة.

الجدول (7) الخطأ الأقصى المسموح به لكل درجة دقة

Accuracy class درجة الدقة	MPE of totalized load الخطأ الأقصى المسموح به للحمولة المجمّعة
0.2	± 0.10 %
0.5	± 0.25 %
1	± 0.50 %
2	± 1.00 %

مادة (3) مجمّع فترات التدرّج:

يجب أن يكون مجمّع فترات التدرّج (d_t) ضمن المجال الآتي:

$$0.01 \% \text{ Max} \leq d_t \leq 0.2 \% \text{ Max}$$

مادة (4) أقل مجموع للحمولة (\sum_{min}):

يجب أن لا يكون أقل مجموع للحمولة أقل من الحمولة التي يكون عندها الخطأ الأقصى المسموح به يساوي مجمّع فترات التدرّج (d_t) ولا تقل عن أقل حمولة كما هو محدد من قبل المصنّع.

مادة (5) أوضاع الصفر (التصفير):

يجب أن تحتوي أجهزة التوزين التي لا تمتلك خاصية التصفير بعد كل توزين على أداة للتصفير، كما يجب أن يمنع التشغيل الأوتوماتيكي إذا تغير الصفر بما يأتي:

1. $(1 d_t)$: للأجهزة ذات التصفير الأتوماتيكي.
2. $(0.5 d_t)$: لأجهزة التوزين ذات التصفير شبه الأتوماتيكي أو غير الأتوماتيكي.

مادة (6) تفاعل المشغل:

يجب أن يُمنع تعديل وإعادة الضبط خلال التشغيل الأوتوماتيكي.

مادة (7) الطباعة:

يجب أن يُمنع إعادة ضبط المجموع في حالة الأجهزة المزودة بألة طباعة لحين أن تتم طباعته كاملاً، كما يجب أن تتم طباعة المجموع في حالة مقاطعة التشغيل الأوتوماتيكي.

مادة (8) الأداء تحت عوامل التأثير والتشويش الكهرومغناطيسي:

1. الأخطاء القصوى المسموح بها بسبب عوامل التأثير محددة في الجدول (8) الموضح أدناه.

الجدول (8) الحمولة في فترات التدرّج المجمع والأخطاء القصوى المسموح بها

Load (m) in tanzation scale intervals (d_t) الحمولة (m) في فترات التدرّج المجمع (d_t)	MPE الخطأ الأقصى المسموح به
$0 < m \leq 500$	$\pm 0.5 d_t$
$500 < m \leq 2\,000$	$\pm 1.0 d_t$
$2\,000 < m \leq 10\,000$	$\pm 1.5 d_t$

2. تعتبر قيمة التغير الحرجة بسبب التشويش فترة تدرّجية واحدة لأي قراءة وزنة وأي مجموع مخزن.

المجمّع المتصل

الجزء الخامس :

Continuous Totalisers

مادة (1) درجة الدقة:

تقسم الأجهزة إلى ثلاث مراتب دقة: (0.5, 1, و2).

مادة (2) مدى القياس:

1. يجب على المصنّع أن يحدد مدى القياس والنسبة بين أقل حمولة صافية على وحدة التوزين وأكبر سعة وأقل مجموع للحمولة.
 2. يجب أن لا يقل أقل مجموع للحمولة (Σ_{min}) عن:
 - أ. (800 d): لدرجة الدقة (0.5).
 - ب. (400 d): لدرجة الدقة (1).
 - ج. (200 d): لدرجة الدقة (2).
- ملاحظة: تعد (d) مجّمع فترات التدرّيج في أجهزة الجمع العامة.

مادة (3) الخطأ الأقصى المسموح به:

يوضح الجدول (9) أدناه الخطأ الأقصى المسموح به للحمولة المجمعّة لكل درجة دقة.

الجدول (9) درجة الدقة والخطأ الأقصى المسموح به للحمولة المجمعّة

Accuracy class درجة الدقة	MPE of totalized load الخطأ الأقصى المسموح به للحمولة المجمعّة
0.5	± 0.25 %
1	± 0.50 %
2	± 1.00 %

مادة (4) سرعة الحزام:

يجب أن يتم تحديد سرعة الحزام من قبل المصنّع، وأن لا تتغير سرعة الحزام بقيمة أكبر من (5%) من القيمة الاسمية للسرعة للموازين الحزامية أحادية السرعة ومتغيرة السرعة والتي يكون لها متحكم يدوي بوضعية السرعة، ويجب أن لا يكون للمنتج سرعة تختلف عن سرعة الحزام.

مادة (5) الأجهزة المجمعّة العامة:

يجب أن يكون من غير الممكن إعادة ضبط الجهاز على الصفر.

مادة (6) الأداء تحت عامل التأثير والتشويش الكهرومغناطيسي:

1. يجب أن يكون الخطأ الأقصى المسموح به الناتج عن عامل التأثير للحمل ليس أقل من (Σ_{min}) هو (0.7) مضروبة بقيمة مناسبة محددة في الجدول (9) من هذا الملحق ومقربة إلى أقرب فترة تدرّيجية (d).
2. يجب أن يكون التغير الحرج في قيمة القراءة الناتج من التشويش هو (0.7) مضروبة بقيمة مناسبة محددة في الجدول (9) من هذا الملحق، وذلك لحمولة تساوي أقل حمولة ممكن العمل بها (Σ_{min}) وتبعاً لنوع جهاز التوزين المستخدم يتم تقريب القراءة إلى فترة التدرّيج الأعلى التالية.

مادة (1) درجة الدقة:

تقسم الأجهزة إلى أربع مراتب للدقة: (1, 2, 0.2, 0.5).

مادة (2) الخطأ الأقصى المسموح به:

1. يبين الجدول (10) الموضح أدناه الخطأ الأقصى المسموح به للتوزين أثناء الحركة لعربة واحدة أو قطار كامل.

الجدول (10) درجة الدقة والخطأ الأقصى المسموح به

Accuracy class درجة الدقة	MPE الخطأ الأقصى المسموح به
0.2	± 0.10 %
0.5	± 0.25 %
1	± 0.50 %
2	± 1.00 %

2. الخطأ الأقصى المسموح به لوزن قاطرات متصلة أو غير متصلة مع بعضها يجب أن يكون لها واحدة من القيم المذكورة أدناه وتأخذ القيمة الأعلى:

- القيمة المحسوبة حسب الجدول (10) من هذا الملحق، مقربة لأقرب فترة تدريجية.
- القيمة المحسوبة حسب الجدول (10) من هذا الملحق، مقربة لأقرب فترة تدريجية لوزن يساوي (35%) من الحد الأقصى لوزن العربة (كما هو معلم على العربة).
- فترة تدريجية واحدة (d).

3. الخطأ الأقصى المسموح به لوزن قاطرة كاملة أثناء الحركة يجب أن تكون لها واحدة من القيم المذكورة أدناه وتأخذ القيمة الأعلى:

- القيمة المحسوبة حسب الجدول (10) من هذا الملحق، مقربة لأقرب فترة تدريجية.
- القيمة المحسوبة حسب الجدول (10) من هذا الملحق، يوزن عربة واحدة ويساوي (35%) من الحد الأقصى للوزنة (كما هو معلم على العربة) مضروباً بعدد العربات المرجعي في القطار (بحيث لا يتجاوز عدد العربات (10))، ومقربة لأقرب فترة تدريجية.
- فترة تدريجية واحدة (d) لكل عربة في القطار دون أن يتجاوز عدد العربات عن (10) (d).

4. عند توزيع عربات متصلة، فإن الأخطاء التي لا تتجاوز (10%) من ناتج التوزيع مأخوذة من وزن مقطورات كاملة من الممكن أن تتجاوز الخطأ الأقصى المسموح به المحدد في البند (2) من هذه المادة ولكن يجب أن لا تتجاوز ضعف الخطأ الأقصى المسموح به.

مادة (3) فترة التدرج (d):

يجب أن تحدد العلاقة بين درجة الدقة وفترة التدرج كما في الجدول (11) الموضح أدناه:

الجدول (11) فترة التدرج لكل درجة دقة

Accuracy class درجة الدقة	Scale interval (d) فترة التدرج
0.2	$d \leq 50 \text{ kg}$
0.5	$d \leq 100 \text{ kg}$
1	$d \leq 200 \text{ kg}$
2	$d \leq 500 \text{ kg}$

مادة (4) مدى القياس:

1. يجب أن لا تقل أقل سعة عن (1) طن ولا يجب أن تزيد عن أقل قيمة لوزن العربة مقسوماً على عدد الوزنات الجزئي.
2. أقل وزن للعربة يجب أن لا يكون أقل من (50 d).

مادة (5) الأداء تحت تأثير عامل التأثير والتشويش الكهرومغناطيسي:

1. يجب أن يحدد الخطأ الأقصى بسبب عامل التأثير كما في الجدول (12) أدناه:

الجدول (12) الحمولة في فترات التحقق التدريجي والخطأ الأقصى المسموح به

Load (m) in tentalization scale intervals (d_i) الحمولة (m) في فترات التدرج المجمع (d_i)	MPE الخطأ الأقصى المسموح به
$0 < m \leq 500$	$\pm 0.5 d$
$500 < m \leq 2\,000$	$\pm 1.0 d$
$2\,000 < m \leq 10\,000$	$\pm 1.5 d$

2. التغيير في القيمة الحرجة بسبب التشويش هو فترة تدرجية واحدة.

الجزء السابع : متطلبات التحقق التالي وعلامات المطابقة لأدوات الوزن المؤتمتة

مادة (1) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن تلبى هذه الأدوات جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (2) متطلبات التحقق الدوري:

1. لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الدوري، يتم إجراء الفحوصات الآتية:
 - أ. الفحص الظاهري ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التأكد من سلامة الأختام والعلامات المترولوجية وعدم وجود عيوب ظاهرة بالإضافة إلى الرقم المتسلسل.
 - ب. فحص الخطأ الأقصى المسموح به.
 - ج. فحص التكرارية.
2. تكون قيمة الخطأ الأقصى المسموح به لأغراض التحقق الدوري ضعف قيمة الخطأ الأقصى المسموح به للتحقق الأولي.
3. يتم إجراء الفحوصات الواردة في هذه المادة مرة واحدة كل سنة.

مادة (3) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق الفجائي على جميع الجهات العاملة في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام الموازين المؤتمتة لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (4) العلامات المترولوجية:

يجب أن تحمل الموازين المؤتمتة العلامات المترولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

الملحق (2-3)

المتطلبات الخاصة لعدادات مركبات الأجرة

Taxi meters

مادة (1) المجال (Scope):

عدادات مركبات الأجرة المستخدمة في مركبات الأجرة.

مادة (2) التعاريف:

1. عداد مركبات الأجرة (Taximeter):

أداة تعمل مع مولد إشارة لتشكيل جهاز القياس، وتقوم هذه الأداة بقياس الفترة الزمنية وحساب المسافة على أساس الإشارة الواصلة من مولد إشارة المسافة، وبالإضافة إلى ذلك يقوم عداد مركبات الأجرة بحساب وعرض الأجرة المستحقة للرحلة على أساس المسافة المحسوبة أو الفترة الزمنية المقاسة للرحلة.

2. الأجرة (Fare):

القيمة الكلية للمبلغ المستحق للرحلة اعتماداً على رسوم الاستئجار الأولية ومسافة الرحلة ومدة الرحلة ولا تشمل الأجرة على أي رسوم ملحقة مقابل الخدمات الإضافية.

3. السرعة الحرجة (Cross-over speed):

قيمة السرعة الناتجة من قسمة تعرفه الوقت على قيمة تعرفه المسافة.

4. طريقة الحساب العادية (S) (تطبيق فردي للتعرفة)

(Normal calculation mode (S) (single application of tariff)):

حساب الأجرة بناءً على تطبيق تعرفه الوقت عندما تكون السرعة أقل من السرعة الحرجة وتطبيق تعرفه المسافة عندما تكون السرعة أكبر من السرعة الحرجة.

5. طريقة الحساب العادية (D) (تطبيق مزدوج للتعرفة):

حساب الأجرة بناءً على التطبيق المتزامن لتعريفه الوقت وتعريفه المسافة لكامل الرحلة.

6. وضع التشغيل:

هي الأوضاع المختلفة لعداد مركبات الأجرة التي تبين حالته التشغيلية، وهي:

أ. وضع "للتأجير" "For Hire":

وهو الوضع الذي يكون فيه العداد متوقفاً عن احتساب الأجرة.

ب. "مؤجر" "Hired":

وهو الوضع الذي يقوم فيه العداد باحتساب الأجرة.

ج. "متوقف" "Stopped":

وهو الوضع الذي تكون فيه الأجرة المستحقة معروضة على الشاشة إلا أن العداد متوقف عن احتساب الأجرة في تلك اللحظة.

مادة (3) متطلبات التصميم:

1. يجب أن يصمم عداد مركبات الأجرة لحساب مسافة وزمن الرحلة.
2. يجب أن يصمم عداد مركبات الأجرة لحساب وعرض الأجرة بوحدة النقد.
3. يجب أن يكون العداد قابلاً لضبط عدد الخانات العشرية للأجرة من خانة عشرية واحدة إلى ثلاث خانات عشرية.
4. يجب أن يصمم عداد مركبات الأجرة لحساب وعرض الأجرة بالدرهم الإماراتي وبدقة خانتين عشريتين، وعلى أن يظهر العداد قيمة الصفر (0.xx).
5. يجب أن يتوفر في العداد ثلاث ضغوطات لتحديد وضعية التشغيل.
6. يجب أن يصمم عداد مركبات الأجرة لعرض القيمة النهائية للرحلة في حالة وضعية التشغيل "متوقف".
7. يجب أن يكون عداد مركبات الأجرة قادراً على تطبيق طرق الاحتساب العادي (S)، وفي حال أن تصميم العداد يسمح بتطبيق طريقة الاحتساب العادي (D)، فإنه يجب أن يسمح التصميم بالاختيار بين هذين النمطين من خلال آلية لا يمكن الوصول إليها إلا بعد نزع أختام الحماية.
8. يجب أن يكون عداد مركبات الأجرة قادراً على تزويد البيانات التالية من خلال وصلات مناسبة ومضمونة من العبث:
 - أ. وضع التشغيل.
 - ب. البيانات المحفوظة في مُجمَع البيانات (Totaliser data).
 - ج. معلومات عامة متعلقة بثابت مولد إشارة المسافة (constant of the distance) (signal generator) وتاريخ الضبط (date of securing) ومعرّف مركبات الأجرة (taxi identifier) والوقت الحقيقي (real time) وتحديد التعرّف (identification of the tariff).
 - د. معلومات الأجرة للرحلة والمتضمنة:
 1. الأجرة الكلية للرحلة.
 2. كيفية حساب الأجرة.
 3. الرسوم الإضافية.
 4. التاريخ ووقت البدء ووقت الانتهاء للرحلة.
 5. المسافة المقطوعة.
 6. معلومات التعرّف: العوامل التي تحدد أجرة الرحلة.

هـ. يمنع أن يكون العداد مزوداً بأي وسيلة لتعديل أي من العوامل التي تؤثر على نتيجة القياس دون نزع أختام الحماية.

9. يجب أن يكون العداد قابلاً للضبط لجميع المتغيرات التي تؤثر على نتيجة القياس (الأجرة)، مثل ثابت مولد إشارة المسافة، وقيمة الأجرة الأولية والسرعة الحرجة والمسافة المقطوعة لكل فلس، وذلك ضمن منطقة محمية بختم الحماية الرسمي.

مادة (4) ظروف التشغيلية الاعتيادية:

1. مرتبة الظروف الميكانيكية المحيطة هي (M3).
2. الحد الأدنى لمدى درجة الحرارة هو (80 °س).
3. يجب أن يحدد المصنّع حدود التيار المستمر لمزود الطاقة الكهربائية والذي صمم على أساسه الجهاز.

مادة (5) الأخطاء القصوى المسموح بها (MPes):

الأخطاء القصوى المسموح بها باستثناء أي خطأ نتيجة تشغيل عداد مركبات الأجرة هي:

1. للوقت المنقضي: ($\pm 0.1\%$)، وبحد أدنى (0.2) ث.
2. للمسافة المقطوعة: ($\pm 0.2\%$)، وبحد أدنى (4) م.
3. لحساب الأجرة: ($\pm 0.1\%$)، وبحد أدنى (0.25) درهم.

مادة (6) تأثير التشويش المسموح به / الممانعة الكهرومغناطيسية:

1. تكون مرتبة الظروف الكهرومغناطيسية المحيطة هي (E3).
2. يجب أن تؤخذ الأخطاء القصوى المسموح بها بعين الاعتبار عند وجود التشويش الكهرومغناطيسي.

مادة (7) فقدان مزود الطاقة:

يجب أن يحقق عداد مركبات الأجرة التالي في حالة هبوط الجهد المزود لقيمة دون الحد الأدنى للتشغيل المحدد من قبل المصنّع:

1. مواصلة العمل بشكل صحيح أو استئناف وظيفته الصحيحة دون فقدان البيانات المتوفرة قبل هبوط الجهد إذا كان هبوط الجهد مؤقتاً (على سبيل المثال: بسبب إعادة تشغيل المحرك).
2. إنهاء القياسات الموجودة والعودة إلى وضعية "للتأجير" إذا كان هبوط الجهد لفترة أطول.

مادة (8) متطلبات أخرى:

1. يجب أن يحدد المصنّع لعداد مركبات الأجرة شروط التوافق بين عداد مركبات الأجرة ومولد إشارة المسافة.
2. إذا كان هناك رسوم إضافية للخدمات الإضافية المدخلة من السائق فيجب أن تعرض بشكل منفصل وواضح.
3. يجب أن تكون جميع القيم المعروضة للراكب معروضة بشكل مناسب، ومقروءة بوضوح في الليل والنهار، ودون أي لبس.
4. يجب أن يكون العداد قابلاً للحماية من أي تلاعب محتمل، سواءً من المستخدم مباشرة أو من الأدوات والأجهزة المرتبطة به أو عبر أي وسيلة أخرى.
5. يجب أن يزود عداد مركبات الأجرة بمجمع (Totalizer) غير قابل للضبط أو إعادة التصفير ولجميع القيم الآتية:
 - أ. المسافة الكلية المقطوعة بمركبات الأجرة.
 - ب. المسافة الكلية المقطوعة عندما يكون عداد مركبات الأجرة في وضعية "مؤجر".
 - ج. العدد الكلي للرحلات المؤجرة.
 - د. مقدار المبلغ الكلي المستحق للملحقات.
 - هـ. مقدار المبلغ الكلي المستحق للأجرة.
6. يجب أن تشمل القيم المجمعة على القيم المحفوظة (المخزنة) حسب ما ورد في البند (7) من هذه المادة، وتحت شروط فقدان مزود الطاقة.
7. في حالة فصل الطاقة، يجب أن تتوفر في عداد مركبات الأجرة إمكانية تخزين القيم المجمعة لمدة سنة بهدف قراءة قيم العداد من وسيط آخر.
8. يجب أن تؤخذ الاحتياطات الكافية لمنع استخدام القيم المجمعة في عملية خداع الراكب.
9. يجب أن يكون العداد مجهزاً بوسائل محمية من العبث لتعديل التعرّف بشكل أوتوماتيكي وفقاً للآتي:
 - أ. مسافة الرحلة.
 - ب. مدة الرحلة.
 - ج. الوقت من اليوم.
 - د. التاريخ.
 - هـ. اليوم من الأسبوع.
 - و. الافتتاح الابتدائي وفقاً للوقت من اليوم.
10. يجب أن يركب العداد بطريقة محمية ومضمونة لعدم تأثر نتيجة القياس (الأجرة) بتجهيزات مركبات الأجرة.
11. يجب أن يركب العداد بطريقة سهلة تضمن فحصه بعد التركيب من حيث دقة الوقت وقياسات المسافة ودقة حساب الأجرة.

12. يجب أن يركب العداد في مكان واضح للراكب في جميع مقاعد مركبات الأجرة.
13. يجب تركيب العداد وتجهيزه وفقاً لتعليمات المصنّع وبطريقة تضمن التحقق منه بسهولة.
14. يجب أن يكون عداد مركبات الأجرة محمياً بطريقة تضمن مصالح الراكب والسائق وصاحب العمل والجهات الرسمية.
15. يجب أن يصمم عداد مركبات الأجرة بحيث لا يتجاوز (MPes) دون الحاجة للضبط خلال فترة زمنية قدرها سنة واحدة بالنسبة للاستعمال العادي.
16. يجب أن يُجهز عداد مركبات الأجرة بساعة وقت حقيقية، بمعنى أنه في حالة حفظ وقت اليوم والتاريخ فمن الممكن استعمال أحدهما أو كلاهما للتغيير الأتوماتيكي للتعرفة، وتكون متطلبات ساعة الوقت الحقيقية هي:
- أ. الحفاظ على الوقت بدقة (0.02%).
- ب. إمكانية تصحيح الساعة، بأن لا يتجاوز دقيقتين لكل أسبوع، كما يجب تصحيحها حسب التوقيت الشتوي والصيفي أوتوماتيكياً إذا اقتضت الحاجة.
- ج. يجب أن يُمنع التصحيح اليدوي أو الآلي خلال الرحلة.
17. يتم إظهار المسافة المقطوعة بوحدة (km)، ووحدة الزمن على الشكل (hh:mm:ss).
18. متطلبات الطابعة:
- يجب أن يكون العداد مزوداً بطابعة مربوطة بشكل مباشر وغير قابلة لأي ضبط يؤثر على نتيجة القياس (الأجرة) بحيث يبين الوصل المطبوع ما يأتي:
- أ. اسم الجهة التي يتبع لها مركبات الأجرة ورقم الهاتف.
- ب. رقم السيارة.
- ج. الرقم التعريفي للسائق.
- د. تاريخ بدء الرحلة على الشكل (DD/mm/yyyy)، ووقت بدء الرحلة على الشكل (hh:mm:ss).
- هـ. تاريخ نهاية الرحلة على الشكل (DD/mm/yyyy)، ووقت نهاية الرحلة على الشكل (hh:mm:ss).
- و. المسافة المقطوعة بوحدة (km).
- ز. أجرة الرحلة.
- ح. الأجر الإضافية.
- ط. الأجرة الكلية.
- ي. مكان بداية ونهاية الرحلة.

مادة (9) يجوز أن يزود عداد مركبات الأجرة بنظام للدفع بواسطة البطاقات البنكية أو البطاقات الذكية (Smart Cards)، وفقاً للشروط الآتية:

1. أن يكون النظام غير قابل لأي ضبط خارجي يؤدي إلى التلاعب به.
2. أن يكون النظام مربوط بشكل مباشر من العداد بحيث يتيح أخذ قيمة الأجرة من العداد دون أي تدخل من قبل السائق.
3. أن يكون النظام آمن للاستخدام.
4. أن يزود النظام بطابعة تزود الراكب بوصل مالي يبين القيمة المستوفاة.

مادة (10) يجوز أن يزود عداد مركبات الأجرة بنظام لتعديل التعرفة لاسلكياً بموافقة الجهات الرسمية في الدولة وبشرط ضمان حماية التلاعب بالتعرفة.

مادة (11) يجب أن يكون العداد مزود بوسيلة لربط ضغطه "للتأجير" مع لمبة إشارة مركبات الأجرة، بحيث تسمح بإضاءة الإشارة في حال كون مركبات الأجرة غير مؤجر، وتطفأ هذه الإشارة أثناء تأجير مركبات الأجرة.

مادة (12) متطلبات تقييم المطابقة:

يجب على مصنّع عداد مركبات الأجرة تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

أ. B+D

ب. B+F

ج. H1

مادة (13) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن يلبي العداد جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (14) متطلبات التحقق الدوري:

1. لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الدوري، يتم إجراء الفحوصات الآتية:
 - أ. الفحص الظاهري ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التأكد من سلامة الأختام والعلامات المتولوجية وعدم وجود عيوب ظاهرة بالإضافة إلى الرقم المتسلسل للعداد.
 - ب. فحص الخطأ الأقصى المسموح به.
2. تكون قيمة الخطأ الأقصى المسموح به لأغراض التحقق الدوري على النحو الآتي:
 - أ. للوقت المنقضي: $(\pm 0.2\%)$.
 - ب. للمسافة المقطوعة: $(\pm 2\%)$.
3. يتم إجراء الفحوصات الواردة في هذه المادة مرة واحدة كل سنة.

مادة (15) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق الفجائي على جميع الجهات العاملة في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام العدادات لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (16) العلامات المتروولوجية:

يجب أن تحمل العدادات العلامات المتروولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

الملحق (4-2)

المتطلبات الخاصة لأدوات القياس القانونية المادية (ذات الكمية المحددة)

Material measures

أدوات قياس الطول المادية (Material measures of length)

أولاً :

مادة (1) المجال (Scope):

مقاييس الطول المادية المستخدمة للأغراض التجارية.

مادة (2) التعاريف:

المقياس المادي للطول (Material measure of length):

أداة تحتوي على علامات مدرجة بحيث أن المسافات بينها معطاة بالوحدات القانونية للطول.

مادة (3) الظروف المرجعية:

1. في حالة أشربة الطول التي تكون مساوية أو أكبر من (5) م، فإن قيم الأخطاء القصوى المسموح بها (MPes) يجب أن تكون متوافقة مع القيم المبينة في الجدول (1) من هذا الملحق، وذلك عند جرها بقوة مقدارها (50) نيوتن أو قيم أخرى للقوة كما هي محددة من قبل المصنّع ومعلّمة على الشريط، وكذلك الحال بالنسبة لمقاييس الطول الجاسئة أو شبه الجاسئة (rigid or semi rigid measures) التي لا تحتاج لقوة جر.

2. درجة الحرارة المرجعية هي (20⁵ س) ما لم يحدد المصنّع قيمة أخرى، شريطة أن تكون مثبتة على المقياس.

مادة (4) الخطأ الأقصى المسموح به (MPE):

1. يكون الخطأ الأقصى المسموح به بوحدة (مم)، سالباً أو موجباً، بين علامتي تدرج غير متتاليتين هو $(a + bL)$ ، حيث تمثل الآتي:

أ. (L) : قيمة الطول مدوّرةً للقيمة التالية (rounded up) بوحدة المتر الصحيح.

ب. (a) و (b) : قيمة محددة في الجدول (1) الموضح أدناه.

2. عندما يكون طرف أداة القياس محدداً (bounded) بسطح، فإن قيمة (MPE) لأي مسافة تبدأ من عند هذه النقطة تزداد بقيمة مقدارها (c) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$(a + bL + c)$$

الجدول (1)

Accuracy class درجة الدقة	a (mm)	B	C (mm)
I	0.1	0.1	0.1
II	0.3	0.2	0.2
III	0.6	0.4	0.3
D – Special class for dipping tapes ⁽¹⁾ . Up to and including (30) m ⁽²⁾ . - مرتبة خاصة للأشرطة الغاطسة ⁽¹⁾ . - أكبر من وتشمل (30) م ⁽²⁾ .	1.5	0	0
S – special class for tank strapping tapes. For each (30) m length when the tape is supported on a flat surface. - مرتبة خاصة للأشرطة الطويلة المستخدمة لقياس الخزانات. لكل (30) م طول عندما يوضع الشريط على سطح مستو.	1.5	0	0
<p>1. تطبق على وزن الشريط/الغاطس.</p> <p>2. إذا زاد الطول الاسمي للشريط على (30) م، فيسمح بزيادة (MPE) (0.75) مم لكل (30) م من طول للشريط.</p>			

3. يمكن أن تكون الأشرطة الغاطسة أيضاً من درجة الدقة (I) أو (II) وفي هذه الحالة تكون قيمة (MPE) لأي طول بين علامتي تدرج أحدهما على الغاطس والأخرى على الشريط هي (± 0.6) مم، عندما تكون القيمة المعطاة من تطبيق العلاقة المحددة في المادة (2-3) أقل من (0.6) مم.
4. يوضح الجدول (2) الموضح أدناه قيم (MPE) لكل من الطول بين علامتي تدرج متتاليتين، والفرق الأقصى المسموح به بين فترتين متتاليتين.

الجدول (2)

Length i of the interval (i) طول الفترة	MPE or difference in mm according to accuracy class الخطأ الأقصى المسموح به أو الفرق بالمليمترات حسب درجة الدقة		
	I	II	III
$i \leq 1 \text{ mm}$	0.1	0.2	0.3
$1 \text{ mm} < i \leq 1 \text{ cm}$	0.2	0.4	0.6

5. إذا كانت مسطرة القياس من النوع الذي يُطوى (يثنى) فيجب أن لا يتجاوز الخطأ الأقصى المسموح به عن القيم الواردة في الجدول (2) من هذا الملحق مضافاً إليه:

- 1) (0.3) mm for Class II.
- 2) (0.5) mm for Class III.

مادة (5) المواد:

1. يجب أن تُصنع المقاييس المادية من مواد بحيث أن التغير في الطول نتيجة تغير درجة الحرارة حتى $(\pm 8^5 \text{ س})$ عن درجة الحرارة المرجعية لا تتجاوز (MPE)، وهذا لا يطبق على درجة الدقة (S) و (D) حيث أن المصنّع يقصد تطبيق تصحيحات التمدد الحراري لملاحظة القراءات حيثما كان ذلك ضرورياً.
2. يجب أن تكون المقاييس المصنوعة من مواد قد تتغير أبعادها بشكل دائم عندما تتعرض لمدى واسع من الرطوبة النسبية من درجة الدقة (II) أو (III) فقط.

مادة (6) العلامات:

1. القيمة الاسمية للمقياس.
2. يجب أن يرقم تدرج المليمترات لكل سم.
3. يجب أن ترقم جميع التدرجات للمقاييس ذات فترة التدرج الأكبر من (2) سم.

مادة (7) متطلبات تقييم المطابقة:

يجب على مصنّع أدوات قياس الطول المادية تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

- أ. B+D
- ب. F1

ج. D1

د. H

هـ. G

مادة (8) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن تلبى أدوات قياس الطول المادية جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (9) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق الفجائي على جميع الجهات العاملة في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام أدوات قياس الطول المادية لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (10) العلامات المترولوجية:

يجب أن تحمل أدوات قياس الطول المادية العلامات المترولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

مكاييل السعة الخدمية (capacity serving measure)

مادة (1) المجال (Scope):

مكاييل الطعام والشراب محددة السعة التي تقدم للاستهلاك المباشر مقابل ثمن، مثل أكواب العصير والشراب التي تقدم في المطاعم.

مادة (2) التعاريف:

1. مقياس السعة الخدمية (Capacity serving measure):
مقياس سعة (مثل: كأس الشراب أو الدورق) صمم لتحديد حجم معين من المواد التي تأخذ شكل الوعاء الذي توضع به (مثل السوائل اللزجة وغير اللزجة، والمواد السائبة)، والتي تباع مباشرة للاستهلاك المباشر، ويُستثنى من ذلك المستحضرات الطبية.
2. المقياس الخطي (Line measure):
مقياس سعة خدمي معلّم بخط يشير إلى السعة الأسمية.
3. المقياس الطافح (Brim measure):
مقياس سعة خدمي يكون فيه الحجم الداخلي الكلي مساوٍ للسعة الأسمية.
4. المقياس المتنقل (Transfer measure):
مقياس سعة يتم فتحه قبل استهلاكه.
5. السعة (Capacity):
الحجم الداخلي الكلي للمقياس الطافح، أو الحجم الداخلي حتى علامة الملاء للمقياس الخطي.

مادة (3) الظروف المرجعية:

1. درجة الحرارة المرجعية لقياس السعة (20⁵ س).
2. الموقع المناسب للقراءة الصحيحة هو الوقوف الحر على سطح مستو.

مادة (4) الأخطاء القصوى المسموح بها (MPes):

يحدد الجدول (3) الموضح أدناه قيم (MPes) للقياس الخطي والقياس الطافح.

الجدول (3): للقياس الخطي والقياس الطافح (MPEs)

		Line المقياس الخطي	Brim المقياس الطافح
Transfer measure المقياس المتنقل	< 100 ml	± 2 ml	- 0 + 4 ml
	≥ 100 ml	± 3%	- 0 + 6%
Serving measure المقياس الخدمي	< 200 ml	± 5%	- 0 + 10%
	≥ 200 ml	± 5 ml + 2.5 %	- 0 + 10 ml + 5 %

مادة (5) المواد:

يجب أن تُصنع مقاييس السعة الخدمية من مادة صلبة بشكل كافٍ وذات أبعاد مستقرة للحفاظ على السعة ضمن (MPE).

مادة (6) الشكل:

1. يجب أن يصمم المقياس المتنقل بحيث أن التغير في المحتويات المساوي لـ (MPE) يسبب تغيراً في المستوى بمقدار (2) مم على الأقل عند الطفح أو عند علامة الملاء.
2. يجب أن يصمم المقياس المتنقل بحيث لا يحدث إعاقة للسائل المقاس عند التفريغ الكلي.

مادة (7) العلامات:

1. يجب أن تكون القيمة الاسمية المعلن عنها معلّمة على المقياس بوضوح وبشكل غير قابل للمحو.
2. من الممكن أن تعلّم مقاييس السعة حتى ثلاث ساعات مميزة بشرط ألا يحدث تضارب بين أي منها.
3. يجب أن تكون جميع علامات الملاء واضحة بشكل كافٍ وغير قابلة للإزالة لضمان عدم تجاوز الأخطاء القصوى المسموح بها (MPEs) أثناء الاستعمال.

مادة (8) متطلبات تقييم المطابقة:

يجب على مصنع أدوات السعة الخدمية تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

- أ. A2
- ب. F1
- ج. D1
- د. E1
- هـ. B+E
- و. B+D
- ز. H

مادة (9) متطلبات التحقق الأولي:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن تلبى مكاييل السعة الخدمية جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (10) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق الفجائي على جميع الجهات المستوردة أو المصنعة والمستخدمة لمكاييل السعة الخدمية لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (11) العلامات المتروولوجية:

يجب أن تحمل مكاييل السعة الخدمية العلامات المتروولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

الملحق (2-5)

المتطلبات الخاصة لأدوات قياس الأبعاد Dimensional measuring instruments

المادة (1) المجال (Scope):

1. أجهزة قياس الطول.
2. أجهزة قياس المساحة.
3. أجهزة القياس المتعددة الأبعاد.

المادة (2) التعاريف:

1. جهاز قياس الطول (length measuring instrument):
أجهزة تستخدم لتحديد الطول للمواد التي تكون على شكل أحبال (على سبيل المثال: المنسوجات والأحزمة والكوابل) خلال حركة التغذية للمنتج المراد قياسه.
2. أجهزة قياس المساحة (Area measuring instrument):
أجهزة تستخدم لتحديد مساحة أشكال المواد غير المنتظمة (على سبيل المثال: الجلد).
3. أجهزة القياس المتعددة الأبعاد (Multi-dimensional measuring instrument):
أجهزة تستخدم لقياس طول الحواف (الطول والارتفاع والعرض) لأصغر متوازي مستطيلات يحتويه المنتج.

أولاً : المتطلبات المشتركة لجميع أجهزة قياس الأبعاد

مادة (1) الممانعة الكهرومغناطيسية:

- يجب أن يكون تأثير التشويش الكهرومغناطيسي على أجهزة قياس الأبعاد كالاتي:
1. لا يكون التغيير في نتائج القياسات أكبر من قيمة التغيير الحرجة المحددة في المادة (2) من هذا الملحق.
 2. عدم إمكانية تنفيذ أي قياس.
 3. وجود تغيرات لحظية على نتائج القياس لا يمكن تفسيرها أو حفظها أو نقلها كنتيجة قياس.
 4. وجود تغيرات حادة في نتائج القياس يمكن ملاحظتها من المهتمين بتلك النتائج.

مادة (2) قيمة التغيير الحرجة مساوية لفترة تدريجية واحدة.

مادة (3) متطلبات تقييم المطابقة:

1. يجب على مصنع أجهزة قياس الأبعاد الميكانيكية أو الكهروميكانيكية تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

أ. F1

ب. E1

ج. D1

د. B+F

هـ. B+E

و. B+D

ز. H

ح. H1

ط. G

2. يجب على مصنع أجهزة قياس الأبعاد الإلكترونية أو التي تتضمن برمجيات تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

أ. B+F

ب. B+D

ج. H1

د. G

مادة (4) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن تلبى أدوات قياس الأبعاد جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (5) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق الفجائي على جميع الجهات في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام أدوات قياس الأبعاد لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (6) العلامات المترولوجية:

يجب أن تحمل مكاييل السعة الخدمية العلامات المترولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.

2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

مادة (1) خصائص المنتج الذي سيتم قياسه:

تميز المنسوجات بواسطة معامل التمييز (K) والذي يأخذ بالحساب قابلية الشد والقوة لكل وحدة مساحة من المنتج، ومعرف حسب المعادلة الآتية:

$$K = \varepsilon \times (G_A + 2,2 \text{ N/m}^2)$$

حيث أن:

ε : الاستطالة النسبية لعينة من القماش عرضها (1) م عند قوة شد (10) نيوتن.

G_A : القوة الناتجة عن الوزن لكل وحدة مساحة لعينة القماش وتقاس بوحدة نيوتن\م².

مادة (2) الظروف التشغيلية:

مادة (1-2) المدى:

الأبعاد والمعامل (K) المطبقة ضمن المدى المحدد من قبل مصنع الجهاز مبينة في الجدول (1) الموضح أدناه:

الجدول (1): مدى المعامل (K)

Group	Range of K (N/m ²)	Product stretchability قابلية المط للمنتج
I	$0 < K < 2 \times 10^{-2}$	Low
II	$2 \times 10^{-2} < K < 8 \times 10^{-2}$	Medium
III	$8 \times 10^{-2} < K < 24 \times 10^{-2}$	High
IV	$24 \times 10^{-2} < K$	Very high

مادة (2-2) المادة المقاسة لا تنقل بواسطة جهاز القياس فإن سرعتها يجب أن تكون ضمن المدى المحدد من قبل مصنع الجهاز.

مادة (3-2) إذا كانت نتيجة القياس تعتمد على السماكة وظروف السطح ونوع التسليم (على سبيل المثال: من لفة كبيرة أو من كومة) فإن المحددات المقابلة تحدد من قبل المصنّع.

مادة (3) الأخطاء القصوى المسموح بها (MPEs):

1. يحدد الجدول (2) قيم (MPE) لكل درجة الدقة.

الجدول (2) درجة الدقة وقيم (MPE)

Accuracy class	MPE
I	0.125 %, but not less than 0.005 L _m
II	0.25 %, but not less than 0.01 L _m
III	0.5 %, but not less than 0.02 L _m

*L_m: أقل طول يمكن قياسه، أي هو أقل طول محدد من قبل المصنِّع للجهاز المراد استخدامه.

2. يجب أن تكون قيمة الطول الحقيقية لأنواع المختلفة من المواد مقاسة باستخدام جهاز مناسب (على سبيل المثال: شريط قياس للطول)، والمادة التي ستخضع للقياس يجب أن تكون ممددة فوق سطح مناسب (طاولة مناسبة) مستقيم وغير مشدود.

مادة (4) متطلبات أخرى:

يجب أن تضمن الأجهزة قياس المنتج، وهو غير مشدود وحسب قابلية الشد المقصود الذي صمم له الجهاز.

ثالثاً : أدوات قياس المساحة (Area)

مادة (1) الظروف التشغيلية:

مادة (1-1) المدى:

تكون الأبعاد ضمن المدى المحدد من قبل مُصنِّع الجهاز.

مادة (2-1) شرط المنتج:

يجب أن يحدد المصنِّع محددات الجهاز الناتجة عن سرعة أداة القياس القانونية وسماكة سطحه.

مادة (2) الأخطاء القصوى المسموح بها (MPEs):

قيمة (MPE) (1.0%)، ولكن ليست أقل من (1) دسم².

مادة (3) المتطلبات الأخرى:

مادة (1-3) عرض أداة القياس القانونية:

يجب أن لا يكون هناك خطأ في القياس في حالة سحب أداة القياس القانونية للخلف أو توقفه أو أن يكون الإظهار فارغاً.

مادة (2-3) فترة التدرج:

يجب أن يكون للأجهزة فترة تدرج مقدارها (1) دسم²، كما يجب أن يكون من الممكن وجود فترة تدرج مقدارها (0.1) دسم² لأغراض الفحص.

أدوات القياس القانونية متعددة الأبعاد
(multi-dimensional measuring instruments)

رابعاً :

مادة (1) الظروف التشغيلية:

مادة (1-1) المدى:

تكون الأبعاد ضمن المدى المحدد من قبل مُصنِّع الجهاز.

مادة (2-1) البعد الأدنى:

يبين الجدول (3) الموضح أدناه الحد الأقل للبعد الأدنى لجميع قيم فترة التدرج.

الجدول (3) الحد الأقل للبعد الأدنى

Scale interval (d) (cm)	Minimum dimension (min) (Lower limit)
$d \leq 2$	10 d
$2 < d \leq 10$	20 d
$10 < d$	50 d

مادة (3-1) سرعة المنتج:

يجب أن تكون سرعة المنتج ضمن المدى المحدد من قبل مُصنِّع الجهاز.

مادة (2) الخطأ الأقصى المسموح به للأداة = $\pm 1,0 d$.

الملحق (2-6)

المتطلبات الخاصة لأدوات قياس ضغط الإطارات

Tyre pressure gauges for motor vehicles

مادة (1) المجال:

أدوات قياس ضغط إطارات المركبات وتشمل:

1. أدوات القياس القانونية الثابتة في محطات الخدمة (fixed in service station) والتي يتم استخدامها لقياس ضغط الإطارات أثناء نفخها.
2. أدوات القياس القانونية اليدوية (hand-held) التي تستخدم للتحقق من قيمة ضغط الهواء داخل الإطار بشرط أن لا تكون موصولة مع مصدر الهواء المضغوط أثناء نفخ الإطار.

مادة (2) متطلبات خاصة:

مادة (1-2) أداة القراءة (Reading device):

1. يجب أن تعمل أداة القراءة على إمكانية قراءة مؤشرات قيم الضغط المقاسة مباشرة (دون تطبيق معامل ضرب) ودون أن يزيد خطأ القراءة على (0.2) من تدرج المقياس.
2. يبين الجدول (1) الموضح أدناه فترات التدرج (scale intervals) لأدوات قياس الضغط المستخدمة في محطات الخدمة وأدوات قياس الضغط اليدوية، ويجب أن تكون فترة التدرج ثابتة على طول التدرج.

الجدول (1)

فترات التدرج لأدوات قياس ضغط الإطارات ميغاباسكال		الحدود العليا للقياس ميغاباسكال
اليدوية	الثابتة	
0.01	0.01	أقل من أو تساوي (0.4)
0.02 أو 0.025	0.01	من (0.4) ولغاية (1.0)

مادة (3) الأدوات الإضافية:

1. يمكن أن تحتوي أدوات قياس الضغط اليدوية على وسيلة إيقاف للسماح بقراءة مؤشراتها بعد فصلها عن صمام الإطار، وفي هذه الحالة يجب أن تحتوي هذه الأدوات على مزود لإعادة المؤشر لموقعه الابتدائي (المقابل للضغط الجوي).

2. يجب أن تزود فتحات التوصيل من مقياس الضغط إلى صمام الإطار على مانع لتسرب الهواء، لمنع أي خطأ ناتج عن تسرب الهواء أثناء قياس الضغط.

مادة (4) الخطأ الأقصى المسموح به (MPE):

1. يبين الجدول (2) الموضح أدناه قيمة الخطأ الأقصى المسموح به لأدوات قياس ضغط الإطارات ضمن مدى درجات الحرارة (20 ± 5 °س).

جدول رقم (2)

الخطأ الأقصى المسموح به ميغاباسكال		الحد الأعلى للقياس ميغاباسكال
لأغراض التحقق الأولي أو التحقق بعد الصيانة	لأغراض التحقق الدوري	
0.008 ±	0.01 ±	أقل من أو يساوي (0.4)
0.016 ±	0.02 ±	أكبر من (0.4) إلى (1.0) (مشمولاً)

2. يضاف إلى القيم الواردة في الجدول (2) من هذا الملحق، قيمة مقدارها (0.4%) من الحد الأعلى للقياس، لكل (10 °س) خارج المدى (20 ± 5 °س).

مادة (5) التخلفية (Hysteresis):

يجب أن لا تزيد قيمة التخلفية لأدوات قياس الضغط عن القيم المبينة في الجدول (2) من هذا الملحق.

مادة (6) يجب أن يتوقف رأس المؤشر لمقياس الضغط عند الضغط الجوي مقابل اتجاه علامة الصفر على التدرج ضمن حدود الانحراف التي لا تزيد على القيمة القصوى للخطأ المسموح بها.

مادة (7) يجب أن يتوقف المؤشر عند الضغط الجوي أسفل العلامة المقابلة لحد القياس الأدنى باتجاه الصفر وعلى مسافة أكبر من ثلاثة أضعاف قيمة الخطأ الأقصى المسموح به، وذلك لأدوات قياس الضغط التي لا يحتوي تدرجها على علامة للصفر.

مادة (8) وحدات القياس:

يجب استخدام وحدات القياس الآتية:

1. الباسكال (Pa) أو مضاعفاته.

2. البار (Bar).

مادة (9) متطلبات التركيب والاستخدام السليم:

1. يجب أن لا تستخدم أدوات قياس الضغط بشكل دوري فوق ضغط يساوي (75%) من الحد الأعلى للقياس.
2. يجب تركيب واستخدام أدوات قياس ضغط العجلات وفقاً لمتطلبات المصنّع.

مادة (10) متطلبات تقييم المطابقة:

يجب على مصنّع أجهزة قياس ضغط الإطارات تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

أ. B+F

ب. B+D

ج. H1

مادة (11) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن تلي أداة القياس القانونية جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (12) متطلبات التحقق الدوري:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الدوري، يتم إجراء الفحوصات الآتية:

1. الفحص الظاهري ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التأكد من سلامة الأختام والعلامات المترولوجية وعدم وجود عيوب ظاهرة بالإضافة إلى الرقم المتسلسل لأداة القياس القانونية.
2. فحص الخطأ الأقصى المسموح به.
3. يتم إجراء الفحوصات الواردة في هذه المادة مرة واحدة كل سنة.

مادة (13) متطلبات التحقق المفاجئ:

يحق للوزارة إجراء التحقق المفاجئ على جميع الجهات العاملة في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام أجهزة قياس ضغط الإطارات لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (14) العلامات المترولوجية:

يجب أن تحمل أجهزة قياس ضغط الإطارات العلامات المترولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

الملحق (7-2)

المتطلبات الخاصة لأجهزة قياس الغازات العادمة للمركبات

Exhaust gas analyzers

مادة (1) المجال (Scope):

أجهزة تحليل غازات العادم والموضحة فيما يلي بهدف فحص أو صيانة أو ترخيص المركبات المستخدمة، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية والجهات المخولة.

مادة (2) التعاريف:

1. محلل غاز العادم (Exhaust gas analyzer):

جهاز قياس لتحديد الحجم الجزئي للمكونات الخاصة بغاز العادم والنتيجة من محرك المركبات ذات الاشتعال بالشرارة عند مستوى الرطوبة للعينة المحللة، على أن يتوافر فيه الآتي:

أ. مكونات غاز العادم:

(1) غاز أول أكسيد الكربون (CO).

(2) غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂).

(3) غاز الأوكسجين (O₂).

(4) الهيدروكربونات (HC).

ب. يتم التعبير عن محتويات (HC) بتركيز الهكسان الطبيعي (C₆H₁₄) ويتم قياسها باستخدام مدى امتصاص الأشعة تحت الحمراء.

ج. يتم التعبير عن الحجم الجزئي لمكونات غاز العادم بالنسبة المئوية (% حجم) لكل من غازات (CO) و (CO₂) و (O₂) ويتم التعبير عنها كذلك بوحدة حجميه لكل جزء من المليون (ppm).

د. يقوم محلل غاز العادم بحساب قيمة لمدا (λ) من الحجم الجزئية لمكونات الغاز.

2. لمدا (λ) (Lambda):

قيمة ليس لها وحدة قياس، تمثل كفاءة حرق المحرك للوقود ممثلة بنسبة الهواء إلى الوقود في غاز العادم وتحدد بصيغة قياسية مرجعية.

مادة (3) مدى القياسات:

يوضح الجدول (1) أدناه مدى القياسات الصغرى المتعلقة بمحلات الغاز العادم.

الجدول (1) مدى القياسات

Parameter العامل	Minimum measuring range for Class 0 and class 2
CO fraction	From 0 to 5 % vol
CO ₂ fraction	From 0 to 16 % vol
HC fraction	From 0 to 2 000 ppm vol
O ₂ fraction	From 0 to 21 % vol
λ	From 0.8 to 1.2

مادة (4) الظروف التشغيلية:

يجب أن تحدد القيم المتعلقة بالظروف التشغيلية من قبل المصنِّع كالتالي، ويتم الالتزام بها من قبل المستخدم:

1. كميات المؤثرات الميكانيكية والمناخية:
 - أ. مدى درجة الحرارة الصغرى للظروف المناخية المطلوبة (35 °س).
 - ب. تصنيف الظروف الميكانيكية المحيطة هو (M1).
2. مؤثرات كميات الطاقة الكهربائية:
 - أ. تحديد مدى فرق الجهد والتردد لمزود التيار الكهربائي الترددي (AC).
 - ب. حدود مزود التيار الكهربائي المستمر (DC).
3. الضغط المحيط ببيئة العمل لكلا الصنفين:
 - أ. القيمة الصغرى للضغط ($\geq 86 \times 310$) باسكال.
 - ب. القيمة العظمى للضغط ($\leq 106 \times 310$) باسكال.

مادة (5) الأخطاء القصوى المسموح بها:

يتم تعريف الأخطاء القصوى المسموح بها كالتالي:

1. لكل نسبة مقاسة من غاز العادم، تكون قيمة الخطأ القصوى المسموح بها تحت الظروف التشغيلية القيمة الأكبر بين القيمتين الموجودتين في الجدول (2) الموضح أدناه، ويعبر عن القيم المطلقة بالنسبة المئوية (% حجم) أو وحدة حجمية لكل جزء من المليون، أما القيم المئوية (المبينة في نفس الجدول) فهي نسبة من القيمة الحقيقية.

الجدول (2) الأخطاء القصوى المسموح بها لأجهزة قياس انبعاثات عوادم المركبات

Class درجة التصنيف	نوع الخطأ Type of Error	CO	CO ₂	O ₂	HC
00	Absolute	± 0.02 % vol	± 0.3 % vol	± 0.1 % vol	± 4 ppm vol
	Relative	± 5 %	± 5 %	± 5 %	± 5 %
0	Absolute	± 0.03 % vol	± 0.5 % vol	± 0.1 % vol	± 10 ppm vol
	Relative	± 5 %	± 5 %	± 5 %	± 5 %
I	Absolute	± 0.06 % vol	± 0.5 % vol	± 0.1 % vol	± 12 ppm vol
	Relative	± 5 %	± 5 %	± 5 %	± 5 %

*الخطأ المطلق أو النسبي أيهما أكبر.

2. الأخطاء القصوى المسموح بها لحسابات لمدا (λ) تساوي (0.3%)، حيث تم حساب القيمة الحقيقية الاصطلاحية وفقاً للصيغة المحددة في الملحق (1) من هذا القرار، البند (3-7-3) من التوجيهات الأوروبية (EC/69/98) والتوجيهات الأوروبية المعدلة (EC/220/70) واعتماداً على قياسات يتم أخذها من المواد المنبعثة من عوادم المركبات، وتستخدم لهذا الغرض القيم التي تعرض عن طريق الجهاز من أجل الحسابات.

مادة (6) أثر التشويش المسموح به:

1. لكل حجم جزئي تم قياسه بواسطة الجهاز فإن قيمة التغير الحرجة تساوي قيمة الحد الأقصى للخطأ المسموح به.
2. في حال وجود تشويش الكهرومغناطيسي، فإنه يجب أن يكون:
 - أ. التغير في نتيجة القياس أقل من قيمة التغير الحرجة الموضحة في البند (1) من هذه المادة.
 - ب. أو اعتبار نتيجة القياس غير صحيحة.

مادة (7) متطلبات أخرى:

1. يجب أن تكون دقة قراءة الجهاز مساوية أو أعلى من القيم الموجودة في الجدول (3) الموضح أدناه.

الجدول (3) دقة قراءة الجهاز

Class	CO	CO ₂	O ₂	HC
Class 0	0.01 % vol	0.1 % vol	(¹)	1 ppm vol
Class 1	(1) 0.01 % vol for measurand values below or equal to 4 % vol, otherwise 0.1 % vol.			
ملاحظة: يجب أن تظهر قيمة (λ) بدقة تساوي (0.001).				

2. يجب أن لا يكون الانحراف المعياري لعشرين قياس أكبر من (1\3) معامل الخطأ الأقصى المسموح به لكل حجم جزئي من الغاز.
3. عند قياس غازات (CO) و (CO₂) و (HC) فإن الجهاز المستخدم يجب أن يكون قادراً خلال (15) ثانية على قياس وإظهار النتيجة بما لا يقل عن (95%) من القيمة النهائية لهذه الغازات. مثال: الهواء النقي، لقياس نسبة (O₂) فإن الجهاز المستخدم تحت ظروف مشابه يجب أن يدل على قيمة تختلف بأقل من (0,1%) عن الصفر خلال (60) ثانية بعد التحول من هواء نقي إلى غاز خالي من الأكسجين.
4. يجب أن لا تؤثر مكونات غاز العادم الأخرى غير تلك المراد قياس نسبتها على نتائج القياس المرادة بما هو أكثر من نصف قيمة معامل الخطأ الأقصى المسموح به عندما توجد هذه المكونات الأخرى بالأحجام الجزئية القصوى التالية: (6% CO)، (16% CO₂)، (10% O₂)، (5% H₂)، (0.3% NO)، (2,000) وحدة حجمية لكل جزء من المليون (HC) (الهكسان الطبيعي)، بخار الماء إلى حد الإشباع.
5. يجب أن يكون محلل غاز العادم إمكانية الضبط التي تزود بعمليات تشمل ضبط الصفر ومعايرة الغاز والضبط الداخلي، كما يجب أن تكون إمكانية ضبط الصفر والضبط الداخلي أوتوماتيكية.
6. يجب أن لا يكون الجهاز المستخدم للقيام بعمليات الضبط الأوتوماتيكية ونصف الأوتوماتيكية قادراً على عمل القياسات طالما أن عمليات الضبط لم تتم بعد.
7. يجب أن يكشف محلل غاز العادم عن بقايا (HC) في نظام حمل الغاز المخصص، كما يجب التأكد من أنه لا يمكن أن ينفذ قياس ما إذا كانت نسبة بقايا (HC) قبل إجراء هذا القياس تتجاوز (20) وحدة حجمية لكل جزء من المليون.
8. يجب أن يحتوي محلل غاز العادم على جهاز أوتوماتيكي يكون قادر على تمييز أي خلل في مستشعر قناة الأكسجين نتيجة لكسر أو اهتراء في خط التوصيل.

9. يجب أن تتوافر الإمكانية لاختيار المعاملات المناسبة لحسابات لمدا (λ) بدون أي غموض باستخدام الصيغة المناسبة لذلك إذا كان محلل غاز العادم قادراً على التعامل مع أنواع الوقود المختلفة (البتروول أو الغاز المسال).

مادة (8) متطلبات تقييم المطابقة:

يجب على مصنع أجهزة قياس الغازات العادمة تقديم شهادة تقييم مطابقة وفقاً لأحد نماذج المطابقة الآتية:

أ. B+F

ب. B+D

ج. H1

مادة (9) متطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة:

لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الأولي والتحقق بعد الصيانة، يجب أن تلي أجهزة قياس الغازات العادمة جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

مادة (10) متطلبات التحقق الدوري:

1. لأغراض المطابقة لمتطلبات التحقق الدوري، يتم إجراء الفحوصات الآتية:
 - أ. الفحص الظاهري ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التأكد من سلامة الأختام والعلامات المترولوجية وعدم وجود عيوب ظاهرة بالإضافة إلى الرقم المتسلسل لأجهزة قياس الغازات العادمة.
 - ب. فحص الخطأ الأقصى المسموح به.
2. يتم إجراء الفحوصات الواردة في هذه المادة مرة واحدة كل سنة.

مادة (11) متطلبات التحقق المفاجئ:

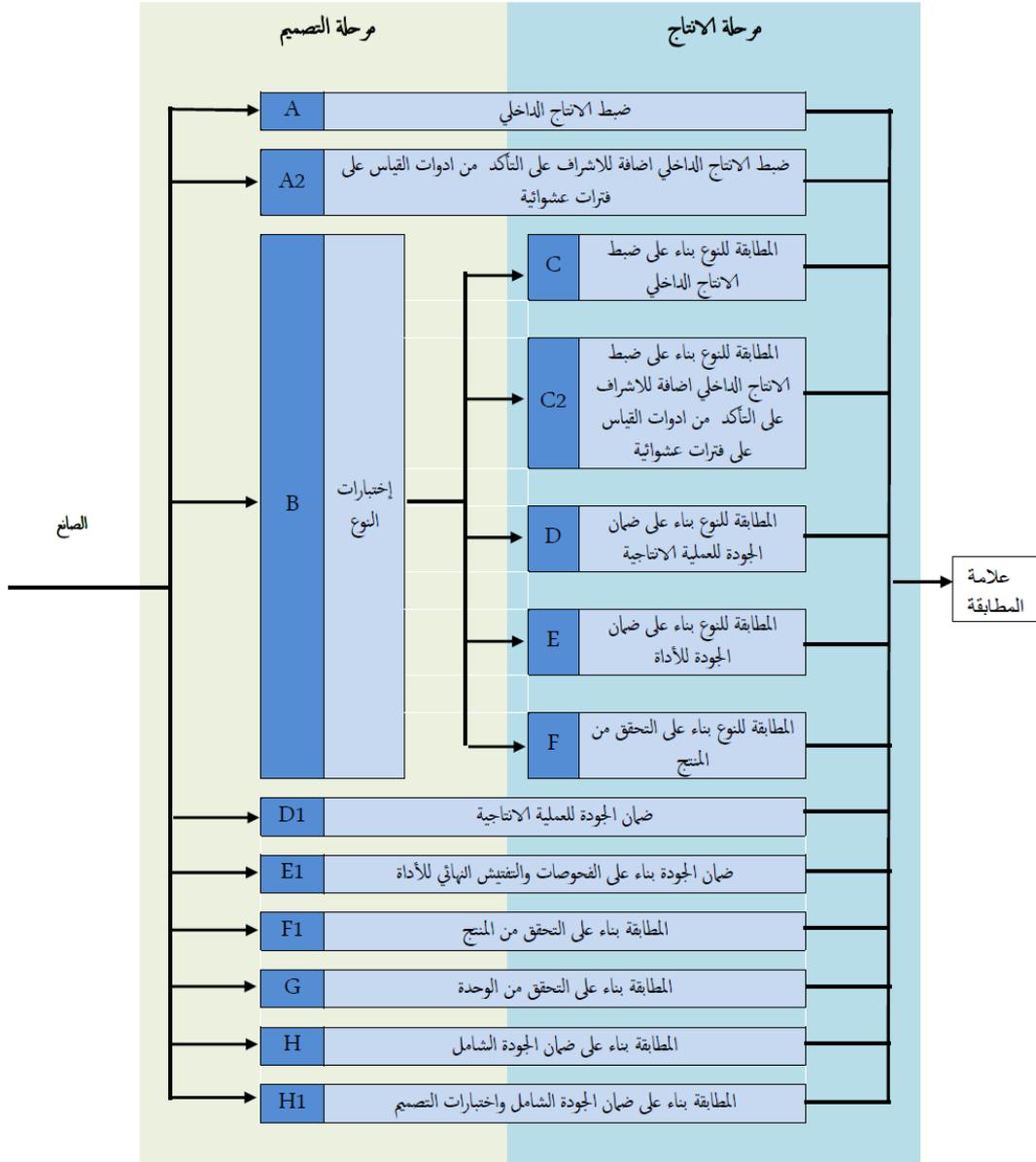
يحق للوزارة إجراء التحقق المفاجئ على جميع الجهات العاملة في مجال صيانة وإصلاح وتركيب وصناعة واستيراد وتأجير واستخدام أجهزة قياس الغازات العادمة لبيان مدى مطابقتها لهذا القرار.

مادة (12) العلامات المترولوجية:

يجب أن تحمل أجهزة قياس الغازات العادمة العلامات المترولوجية الآتية:

1. علامة إقرار النوع أو المطابقة.
2. علامة التحقق / الختم الموافق عليها من قبل الوزارة.

الملحق (3) نماذج المطابقة Conformity Modules



مخطط نماذج المطابقة

نموذج المطابقة (A)

ضبط الإنتاج الداخلي

Internal Production Control

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البنود (2) و(3) و(4) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله تلي جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. الوثائق الفنية:
 - أ. يجب على المصنّع أن يحضّر الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار.
 - ب. يجب أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار.
 - ج. يجب أن تتضمن الوثائق الفنية تحليلاً وتقييماً كافياً للمخاطر.
 - د. يجب أن تحدد الوثائق الفنية المتطلبات ذات العلاقة بها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، وكلما كان ذلك ممكناً.
3. التصنيع:

يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة الأدوات المصنّعة للوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج والمتطلبات الواردة في هذا القرار.
4. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:
 - أ. يجب على المصنّع تثبيت علامة المطابقة والعلامة التكميلية المحددة في هذا القرار على كل أداة قياس قانونية تلي المتطلبات ذات العلاقة الواردة في هذا القرار.
 - ب. يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به مع الوثائق الفنية لتكون متوفرة فوراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
 - ج. يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.
5. الممثل المفوض:

أن التزامات المصنّع المحددة في البند (4) من هذا النموذج يمكن القيام بها من خلال الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (A2)

ضبط الإنتاج الداخلي بالإضافة للإشراف على التأكد من أدوات القياس القانونية على فترات عشوائية

Internal Production Control Plus Supervised Instrument Checks at Random Intervals

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع بتلبية المتطلبات الواردة في البنود (2) و(3) و(4) و(5) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله تلي جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2. الوثائق الفنية:

أ. يجب على المصنّع أن يحضّر الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار.

ب. يجب أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار.

ج. يجب أن تتضمن الوثائق الفنية تحليلاً وتقييماً كافياً للمخاطر.

د. يجب أن تحدد الوثائق الفنية المتطلبات ذات العلاقة بها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، وكلما كان ذلك ممكناً.

3. التصنيع:

يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة الأدوات المصنّعة للوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج والمتطلبات الواردة في هذا القرار.

4. التأكد من أداة القياس القانونية:

أ. يحق للمصنّع أن يختار أي جهة مُعينة للتأكد من أداة القياس القانونية.

ب. يجب على الجهة المُعينة التي تم اختيارها من قبل المصنّع القيام بالتأكد من أداة القياس القانونية بشكل دائم أو على فترات عشوائية تحددها الجهة المُعينة بهدف التحقق من جودة إجراءات ضبط الإنتاج الداخلية، آخذة بعين الاعتبار تعقيد العمليات التكنولوجية والكميات المنتجة.

ج. يجب على الجهة المُعينة أخذ عينة مناسبة من المنتج النهائي لأدوات القياس القانونية لفحصها قبل طرح المنتج في الأسواق.

د. يجب تحديد فحوصات أداة القياس القانونية المناسبة للتحقق من مطابقة أداة القياس القانونية للمتطلبات ذات العلاقة في هذا القرار من خلال الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار. هـ. في حال عدم توفر وثائق توجيهية في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المُعينة تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجراؤها لتحقيق المتطلبات الواردة في هذا القرار.

و. في الحالات التي يثبت فيها وجود عدد معين من الأدوات ضمن عينة الفحص غير مطابقة لمستوى الجودة المقبول، فإنه يجب على الجهة المُعينة اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ز. في حال إجراء الفحوصات من قبل الجهة المُعينة، يجب على المصنّع تثبيت الرقم التعريفي للجهة المُعينة أثناء عملية التصنيع وتحت مسؤولية الجهة المُعينة.

5. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

- أ. يجب على المصنّع تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار على كل أداة قياس قانونية تلي المتطلبات الواردة في هذا القرار.
- ب. يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به مع الوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
- ج. يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.

6. الممثل المفوض:

- أن التزامات المصنّع المحددة في البند (5) من هذا النموذج يمكن القيام بها من خلال الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (B)

اختبارات النوع

Type Examination

1. هو جزء من إجراء تقييم المطابقة ومن خلاله تقوم الجهة المُعينة باختبار التصميم الفني لأداة القياس القانونية وتحقق وتشهد أن التصميم الفني لأداة القياس القانونية يحقق متطلبات هذا القرار الذي ينطبق عليها.
2. يمكن القيام باختبار النوع بإحدى الطرق الآتية:
 - أ. فحص نوع الإنتاج وهو فحص عينة للإنتاج المتوقع من أداة القياس القانونية الكاملة.
 - ب. فحص نوع التصميم وهو تقييم مدى كفاية التصميم الفني لأداة القياس القانونية من خلال فحص الوثائق الفنية والأدلة الداعمة المنصوص عليها في البند (3) من هذا النموذج، بدون فحص عينة.
 - ج. الجمع بين فحص نوع الإنتاج وفحص نوع التصميم عن طريق تقييم مدى كفاية التصميم الفني لأداة القياس القانونية من خلال فحص الوثائق الفنية والأدلة الداعمة المنصوص عليها في البند (3) من هذا النموذج، بالإضافة إلى فحص عينات للإنتاج المتوقع.
3. يجب على المصنّع أن يقدم طلباً لاختبار النوع لجهة مُعينة واحدة من اختياره، على أن يحتوي الطلب على الآتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع.
 - ب. تعهد مكتوب أن الطلب لم يتم تقديمه على أي جهة مُعينة أخرى.
 - ج. الوثائق الفنية كما هو موضح في المادة (16) من هذا القرار، على أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وعلى أن تتضمن على تحليل وتقييم كافٍ للمخاطر، وتحدد الوثائق الفنية المتطلبات التي تنطبق عليها، وأن تغطي فيما يتعلق بالتقييم تصميم وعمل أداة القياس القانونية.
 - د. عينات من الإنتاج المتوقع، ومن الممكن للجهة المُعينة أن تطلب عينات إضافية عند الحاجة لتنفيذ برنامج الفحوصات.
 - هـ. دليل داعم مدى كفاية حلول التصميم الفني، ويجب على هذا الدليل الداعم أن يذكر أي وثائق تم استخدامها، خاصة فيما يتعلق بالوثائق التوجيهية الواردة في الملحق (6) من هذا القرار التي لم يتم الالتزام بتطبيقها بالكامل، على أن يحتوي الدليل الداعم، عند الضرورة، على نتائج الفحوصات التي تمت بناءً على مواصفات فنية أخرى ذات علاقة من قبل مختبر معتمد، أو من قبل مختبر فحوصات آخر قام بالفحوصات بالنيابة عن المصنّع وتحت مسؤوليته.
4. يجب على الجهة المُعينة أن تقوم بالتالي فيما يتعلق بأداة القياس القانونية والعينة/ العينات:
 - 4.1 فحص الوثائق الفنية والدليل الداعم لتقييم مدى كفاية التصميم الفني لأداة القياس القانونية.
 - 4.2 التحقق من أن العينة/ العينات قد تم تصنيعها بشكل مطابق للوثائق الفنية وتحديد العناصر التي تم تصميمها وفقاً للأحكام التي تنطبق عليها من الوثائق التوجيهية الواردة في الملحق (6) من هذا القرار، بالإضافة إلى العناصر التي تم تصميمها بناءً على مواصفات فنية أخرى ذات علاقة.

- 4.3 إجراء الفحوصات والاختبارات المناسبة، أو الإشراف على إجرائها، للتأكد من أن المصنّع، في حال اختياره لتطبيق الحلول الواردة في الوثائق التوجيهية الواردة في الملحق (6) من هذا القرار، قد قام بتطبيقها بشكل صحيح.
- 4.4 إجراء الفحوصات والاختبارات المناسبة، أو الإشراف على إجرائها، للتأكد من أن المصنّع يحقق المتطلبات الأساسية الواردة في هذا القرار، وذلك في حال اختيار المصنّع عدم تطبيق حلول غير واردة في الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، واختياره تطبيق الحلول الواردة في مواصفات فنية أخرى ذات علاقة.
- 4.5 الاتفاق مع المصنّع على المكان الذي سيتم فيه إجراء الفحوصات والاختبارات بالنسبة للأجزاء الأخرى من أداة القياس القانونية.
- 4.6 فحص الوثائق الفنية والدليل الداعم لتقييم مدى كفاية التصميم الفني للأجزاء الأخرى من أداة القياس القانونية.
5. يجب على الجهة المعنية إعداد تقرير تقييمي يسجل كل الإجراءات التي تم القيام بها بناءً على البند (4) من هذا النموذج ونتائجها، دون الإخلال بالتزاماتها تجاه الجهات المبلغة، كما أن على الجهة المعنية أن تصرح بمحتويات هذا التقرير بشكل كامل أو جزئي، بعد الحصول على موافقة المصنّع.
6. في حال كان النوع يحقق متطلبات هذا القرار، يجب على الجهة المعنية إصدار شهادة اختبار النوع للمصنّع، والتي يجب أن تحتوي على اسم وعنوان المصنّع، ونتائج الفحوصات، والشروط (إذا لزم) لصلاحياتها والبيانات الضرورية للتعريف بالنوع الموافق عليه، كما يمكن لشهادة اختبار النوع أن تحتوي على ملحق أو أكثر. على أن تتضمن شهادة اختبار النوع وملحقاتها على جميع المعلومات التالية، والتي تجعل من الممكن تقييم مطابقة أداة القياس القانونية المصنّعة وفقاً للنوع المفحوص، وخصوصاً ما يتعلق بالخصائص المترولوجية عندما يتم ضبطها بشكل مناسب باستخدام أساليب مناسبة، وهي كالآتي:
- أ. الخصائص المترولوجية لنوع أداة القياس القانونية.
- ب. الإجراءات المطلوبة للتأكد من سلامة أداة القياس القانونية (الختم، الرقم التمييزي للبرمجيات المستخدمة، وغيرها).
- ج. معلومات عن عناصر أخرى ضرورية لتحديد أداة القياس القانونية والتأكد من مطابقتها الخارجية النظرية للنوع.
- د. أي معلومات أخرى ضرورية للتحقق من خصائص أداة القياس القانونية المصنّعة، إذا كان ذلك مناسباً.
- 6.1 تكون صلاحية شهادة اختبار النوع لمدة (10) سنوات من تاريخ الإصدار، ويمكن تجديدها لفترات لاحقة لـ(10) سنوات لكل منها.
- 6.2 في حال عدم تلبية النوع للمتطلبات المتعلقة به في هذا القرار، على الجهة المعنية رفض إصدار شهادة اختبار النوع، كما يجب عليها إبلاغ الجهة المقدمة للطلب بذلك مبينة سبب الرفض بشكل تفصيلي.

7. يجب أن تبقى الجهة المعنية مطلعة على أي تغيير يطرأ على أداة القياس القانونية، بحيث تصبح غير مطابقة لمتطلبات هذا القرار إذا طرأ عليها تغيير، كما يجب أن تحدد فيما إذا التغيير الذي طرأ على أداة القياس القانونية يتطلب مزيداً من التحقيق، على أن يتم إبلاغ المصنّع بذلك.
8. يجب على المصنّع إبلاغ الجهة المعنية التي تحتفظ بالوثائق الفنية الخاصة بشهادة اختبار النوع بجميع التغييرات التي تطرأ على النوع المقرر والتي يمكن أن تؤثر على مطابقة أداة القياس القانونية للمتطلبات الأساسية في هذا القرار أو الظروف الخاصة بصلاحية الشهادة، والتي تتطلب القيام بفحوصات إضافية على الواردة في شهادة اختبار النوع الأصلية.
9. يجب على كل جهة مُعينة تزويد السلطة المبلغة (Notifying Authority) التابعة لها بشهادات اختبار النوع التي أصدرتها أو عدلتها أو حددت مجالها أو علقتها أو ألغتها وذلك بشكل دوري أو حين الطلب. ويحق للوزارة أو الجهات المعنية الأخرى الحصول على نسخة من هذه الشهادات أو الوثائق الفنية أو نتائج الفحوصات التي أجرتها الجهة المعنية. كما يجب على الجهة المعنية الاحتفاظ بنسخة عن شهادة اختبار النوع وملحقاتها وتعديلاتها وملف الوثائق الفنية بالإضافة إلى الوثائق التي قدمها المصنّع، وذلك حتى نهاية صلاحية الشهادة.
10. يجب على المصنّع الاحتفاظ بنسخة عن شهادة اختبار النوع وملحقاتها وتعديلاتها وملف الوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
11. يمكن للممثل المفوض التقدم بالطلب وفقاً للبند (3) من هذا النموذج وتلبية المتطلبات المبينة في البندين (8) و(10) من هذا النموذج، بشرط أن تكون مثبته بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (C)

المطابقة للنوع بناءً على ضبط الإنتاج الداخلي

Conformity to type based on internal production control

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع بتلبية المتطلبات الواردة في البندين (2)، و(3) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. التصنيع:
يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة الأدوات المصنّعة للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
3. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:
أ. يجب على المصنّع تثبيت علامة المطابقة وعلامة المتولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار وعلى كل أداة قياس قانونية تلي المتطلبات الواردة في هذا القرار.
ب. يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به مع الوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرة عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
ج. يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.
4. الممثل المفوض:
أن التزامات المصنّع المحددة في البند (3) من هذا النموذج، يمكن القيام بها من خلال الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (C2)

المطابقة للنوع بناءً على التحكم الداخلي في الإنتاج بالإضافة إلى فحوصات أدوات القياس القانونية الخاضعة للإشراف على فترات عشوائية

Conformity to type based on internal production control plus supervised instrument checks at random intervals

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع بتلبية المتطلبات الواردة في البنود (2) و(3) و(4) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. التصنيع:
يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة الأدوات المصنّعة للنوع المقرر في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
3. التأكد من أداة القياس القانونية:
 - أ. يحق للمصنّع أن يختار أي جهة مُعينة للتأكد من أداة القياس القانونية.
 - ب. يجب على الجهة المُعينة التي تم اختيارها من قبل المصنّع التأكد من أداة القياس القانونية بشكل دائم أو على فترات عشوائية تحددها الجهة المُعينة بهدف التحقق من جودة إجراءات ضبط الإنتاج الداخلية، على أن يراعى تعقيد العمليات التكنولوجية والكميات المنتجة.
 - ج. يجب على الجهة المُعينة أخذ عينة من المنتج النهائي لأدوات القياس القانونية لفحصها قبل طرح المنتج في الأسواق.
 - د. يجب تحديد فحوصات أداة القياس القانونية المناسبة للتحقق من مطابقة الأدوات المصنّعة للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات ذات العلاقة في هذا القرار من خلال الوثائق التوجيهية المنصوص عليها في الملحق (6) من هذا القرار أو الفحوصات المكافئة المحددة في المواصفات الفنية الأخرى ذات العلاقة.
 - هـ. في حال عدم توفر الوثائق التوجيهية المنصوص عليها في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المُعينة تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجراؤها.
 - و. في الحالات التي يثبت فيها وجود عدد معين من الأدوات القياس القانونية ضمن عينة الفحص غير مطابقة لمستوى الجودة المقبول، فإنه يجب على الجهة المُعينة اتخاذ الإجراءات المناسبة.
 - ز. إن الغاية من إجراء قبول العينات المطبق هو لتحديد فيما إذا كانت العملية الإنتاجية لأدوات القياس القانونية تتم ضمن الحدود المقبولة لضمان مطابقتها للمتطلبات.
 - ح. في حال إجراء الفحوصات من قبل الجهة المُعينة، يجب على المصنّع تثبيت الرقم التعريفي للجهة المُعينة أثناء عملية التصنيع وتحت مسؤولية الجهة المُعينة.

4. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

- أ. يجب على المصنّع تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار على كل أداة قياس قانونية تلي المتطلبات الواردة في هذا القرار.
- ب. يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به مع الوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
- ج. يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.

5. الممثل المفوض:

- أن التزامات المصنّع المحددة في البند (4) من هذا النموذج، يمكن القيام بها من خلال الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (D)

المطابقة للنوع بناءً على ضمان الجودة للعملية الإنتاجية

Conformity to type based on quality assurance of the production process

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع بتلبية المتطلبات الواردة في البندين (2) و(5) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. التصنيع:
يلتزم المصنّع بالآتي:
 - أ. أن يعمل وفقاً لنظام جودة موافق عليه من قبل الجهة المعنية.
 - ب. أن تتم عمليات الفحص والتفتيش على المنتج النهائي وفقاً للبند (3) من هذا النموذج.
 - ج. أن يكون خاضعاً لعمليات رقابة مستمرة وفقاً للبند (4) من هذا النموذج.
3. نظام الجودة:
 - 1-3 يجب على المصنّع أن يقدم طلباً للجهة المعنية التي يختارها لتقييم نظام الجودة المستخدم في تصنيع أدوات القياس القانونية، على أن يتضمن الطلب ما يأتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع أو الممثل المفوض بحسب الأحوال.
 - ب. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة مُعينة أخرى.
 - ج. جميع المعلومات ذات العلاقة بأداة القياس القانونية المراد تصنيعها.
 - د. الوثائق الخاصة بنظام الجودة.
 - هـ. الوثائق الفنية المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القرار.
 - 2-3 يجب على المصنّع التأكيد من أن نظام الجودة يضمن مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وتوثيق جميع العناصر والشروط والأحكام المتبناة بطريقة منهجية ومنظمة وواضحة على شكل سياسات وإجراءات وتعليمات عمل مكتوبة، وأن يتضمن نظام الجودة وصفاً كافياً ومناسباً وفقاً للآتي:
 - أ. أهداف الجودة والهيكل التنظيمي ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة فيما يتعلق بجودة الإنتاج.
 - ب. إجراءات ضبط الجودة وضمان الجودة والعمليات والإجراءات المنهجية والتي سيتم استخدامها أثناء التصنيع.
 - ج. الفحوصات التي سيتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد عملية التصنيع وتكرارية إجراؤها.
 - د. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص، بيانات المعايرة، تقارير مؤهلات الأشخاص المعنيين.
 - هـ. وسائل مراقبة تحقيق الجودة المطلوبة للمنتج والإدارة الفعالة لنظام الجودة.
- 3-3 يجب على الجهة المعنية تقييم نظام الجودة للتحقق من مدى استيفائه للمتطلبات الواردة في البند (2-3) من هذا النموذج.

4-3 يجب على فريق التدقيق أن يكون مؤهلاً وذو خبرة في عمليات التقييم، على أن يضم فريق التدقيق خبير فني واحد على الأقل من ذوي الخبرة في مجال أداة القياس من الناحية التقنية ولديه معرفة جيدة في متطلبات هذا القرار. كما يجب أن تتضمن عملية التدقيق على زيارة تقييمية إلى موقع المصنع. وعلى فريق التدقيق مراجعة الوثائق الفنية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من البند (3-1) من هذا النموذج للتحقق من قدرة المصنع على الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، والقدرة على إجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان المطابقة لها. كما يجب على فريق التدقيق إبلاغ المصنع بنتائج التدقيق التي يجب أن تتضمن على النتائج وقرارات عملية التدقيق.

5-3 يجب على المصنع أن يتخذ جميع الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في نظام الجودة المقرر، والمحافظة عليها بشكل مناسب وفعال.

6-3 يجب على المصنع إبقاء الجهة المعنية التي أقرت نظام الجودة على علم بأي تغييرات من المقترح إجراؤها على نظام الجودة. كما يجب على الجهة المعنية تقييم الاقتراحات المقدمة وتقرير فيما إذا كان نظام الجودة سيستمر بتلبية المتطلبات الواردة في البند (3-2) من هذا النموذج أو إذا كان هنالك حاجة لإعادة التقييم في حال الضرورة. وعلى الجهة المعنية إبلاغ المصنع بقرارها والذي يجب أن يتضمن ملخصاً لعملية التقييم والأسباب الموجبة لقرارها.

4. زيارات المتابعة تحت مسؤولية الجهة المعنية:

1-4 تهدف زيارة المتابعة للتأكد من استمرارية تنفيذ المصنع بالتزاماته المنصوص عليها بنظام الجودة بشكل كامل.

2-4 يجب على المصنع السماح للجهة المعنية الوصول إلى مواقع التصميم والتصنيع والفحص والتخزين، وتزويد الجهة المعنية بجميع المعلومات الضرورية لعمليات التقييم، وبشكل خاص الآتي:
أ. وثائق نظام الجودة.

ب. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص والمعايرة وتقارير كفاءة الأشخاص المعنيين.

3-4 يجب على الجهة المعنية إجراء تدقيق دوري على المصنع للتأكد من استمرارية إدامة وتطبيق المصنع لنظام الجودة، ويجب على الجهة المعنية تزويد المصنع بتقرير التدقيق.

4-4 يجوز للجهة المعنية إجراء زيارات فجائية إلى المصنع، يتم خلالها إجراء فحوصات أو اختبارات، أو طلب إجراؤها، بهدف التأكد من أن نظام الجودة يعمل بشكل صحيح، وفي هذه الحالة فإن على الجهة المعنية تزويد المصنع بتقرير زيارة وتقاريراً عن الفحوصات والاختبارات التي تم إجراؤها من قبل الجهة المعنية أو بناءً على طلبها.

5. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

1-5 يجب على المصنع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (3-1) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة

المُعينة، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتلبي المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2-5 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

3-5 يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.

6. يجب على المصنّع توفير التالي للجهات المختصة عند الطلب، وذلك لمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق:

أ. الوثائق المنصوص عليها في البند (3-1) من هذا النموذج.

ب. المعلومات المتعلقة بالتغيير المنصوص عليها في البند (3-6) من هذا النموذج، كما هو موافق عليها.

ج. القرارات والتقارير الصادرة عن الجهة المُعينة المنصوص عليها في البنود (3-6) و (4-3) و (4-4) من هذا النموذج.

7. يجب على كل جهة مُعينة إبلاغ السلطة المبلغة بكل نظام جودة مقر تم إصداره أو سحبه، كما يجب، وبشكل دوري أو عند الطلب، توفير قائمة بأنظمة الجودة التي تم رفضها أو تعليقها أو تحديدها.

8. الممثل المفوض:

أن التزامات المصنّع المحددة في البنود (3-1) و (3-6) و (5) و (6)، يمكن القيام بها من خلال الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (D1)
ضمان الجودة للعملية الإنتاجية
Quality assurance of the production process

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البنود (2) و(4) و(7) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله تلي جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. الوثائق الفنية:
 - أ. يجب على المصنّع أن يحضّر الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار.
 - ب. يجب أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار.
 - ج. يجب أن تتضمن تحليلاً وتقييماً كافياً للمخاطر.
 - د. يجب أن تحدد المتطلبات ذات العلاقة بها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، وكلما كان ذلك ممكناً.
3. يجب على المصنّع الاحتفاظ بالوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
4. التصنيع:
 - أ. يلتزم المصنّع بالآتي:
 - أ. أن يعمل وفقاً لنظام جودة موافق عليه من قبل الجهة المعنية.
 - ب. أن تتم عمليات الفحص والتفتيش على المنتج النهائي وفقاً للبند (5) من هذا النموذج.
 - ج. أن يكون خاضعاً لعمليات رقابة مستمرة وفقاً للبند (6) من هذا النموذج.
5. نظام الجودة:
 - 1-5 يجب على المصنّع أن يقدم طلباً للجهة المعنية التي يختارها لتقييم نظام الجودة المستخدم في تصنيع أدوات القياس القانونية، على أن يتضمن الطلب ما يأتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع أو الممثل المفوض بحسب الأحوال.
 - ب. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة مُعينة أخرى.
 - ج. جميع المعلومات ذات العلاقة بأداة القياس القانونية المراد تصنيعها.
 - د. الوثائق الخاصة بنظام الجودة.
 - هـ. الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج.
 - 2-5 يجب على المصنّع التأكد من أن نظام الجودة يضمن مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وتوثيق جميع العناصر والشروط والأحكام المتبناة بطريقة منهجية ومنظمة وواضحة على شكل سياسات وإجراءات وتعليمات عمل مكتوبة، وأن يتضمن نظام الجودة وصفاً كافياً ومناسباً وفقاً للآتي:
 - أ. أهداف الجودة والهيكل التنظيمي ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة فيما يتعلق بجودة الإنتاج.

ب. إجراءات ضبط الجودة وضمان الجودة والعمليات والإجراءات المنهجية والتي سيتم استخدامها أثناء التصنيع.

ج. الفحوصات التي سيتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد عملية التصنيع وتكرارية إجراؤها.

د. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش، وبيانات الفحص، وبيانات المعايرة، وتقارير مؤهلات الأشخاص المعنيين.

هـ. وسائل مراقبة تحقيق الجودة المطلوبة للمنتج والإدارة الفعّالة لنظام الجودة.

3-5 يجب على الجهة المعنية تقييم نظام الجودة للتحقق من مدى استيفائه للمتطلبات الواردة في البند (2-5) من هذا النموذج.

4-5 يجب على فريق التدقيق أن يكون مؤهلاً وذو خبرة في عمليات التقييم، على أن يضم فريق التدقيق خبير في واحد على الأقل من ذوي الخبرة في مجال أداة القياس القانونية من الناحية التقنية ولديه معرفة جيدة في متطلبات هذا القرار. على أن تتضمن عملية التدقيق زيارة تقييمية إلى موقع المصنّع. كما يجب على فريق التدقيق مراجعة الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج للتحقق من قدرة المصنّع على الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، والقدرة على إجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان المطابقة لها. على فريق التدقيق إبلاغ المصنّع بنتائج التدقيق التي يجب أن تتضمن على النتائج وقرارات عملية التدقيق.

5-5 يجب على المصنّع أن يتخذ جميع الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في نظام الجودة المقرر، والمحافظة عليها بشكل مناسب وفعّال.

6-5 يجب على المصنّع إبقاء الجهة المعنية التي أقرت نظام الجودة على علم بأي تغييرات من المقترح إجراؤها على نظام الجودة. كما يجب على الجهة المعنية تقييم الاقتراحات المقدمة وتقرير فيما إذا كان نظام الجودة سيستمر بتلبية المتطلبات الواردة في البند (2-5) من هذا النموذج أو إذا كان هنالك حاجة لإعادة التقييم في حال الضرورة، وعلى الجهة المعنية إبلاغ المصنّع بقرارها والذي يجب أن يتضمن ملخصاً لعملية التقييم والأسباب الموجبة لقرارها.

6. زيارات المتابعة تحت مسؤولية الجهة المعنية:

1-6 تهدف زيارة المتابعة للتأكد من استمرارية تنفيذ المصنّع بالتزاماته المنصوص عليها بنظام الجودة بشكل كامل.

2-6 يجب على المصنّع السماح للجهة المعنية الوصول إلى مواقع التصميم والتصنيع والفحص والتخزين، وتزويد الجهة المعنية بجميع المعلومات الضرورية لعمليات التقييم، وبشكل خاص الآتي:
أ. وثائق نظام الجودة.

ب. الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج.

ج. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص والمعايرة وتقارير كفاءة الأشخاص المعنيين.

3-6 يجب على الجهة المعنية إجراء تدقيق دوري على المصنّع للتأكد من استمرارية إدامة وتطبيق المصنّع لنظام الجودة، ويجب على الجهة المعنية تزويد المصنّع بتقرير التدقيق.

4-6 يجوز للجهة المعنية إجراء زيارات فجائية إلى المصنّع، يتم خلالها إجراء فحوصات أو اختبارات، أو طلب إجراؤها، بهدف التأكد من أن نظام الجودة يعمل بشكل صحيح، وفي هذه الحالة فإن على الجهة المعنية تزويد المصنّع بتقرير زيارة وتقريراً عن الفحوصات والاختبارات التي تم إجراؤها من قبل الجهة المعنية أو بناءً على طلبها.

7. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

- 1-7 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المُعينة المنصوص عليها في البند (5-1) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المُعينة، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتلبي المتطلبات الواردة في هذا القرار
- 2-7 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
- 3-7 يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.
8. يجب على المصنّع توفير التالي للجهات المختصة عند الطلب، وذلك لمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق:
- أ. الوثائق المنصوص عليها في البند (5-1) من هذا النموذج.
- ب. المعلومات المتعلقة بالتغيير المنصوص عليها في البند (5-6) من هذا النموذج، كما هو موافق عليها.
- ج. القرارات والتقارير الصادرة عن الجهة المُعينة المنصوص عليها في البنود (5-6) و(6-3) و(6-4) من هذا النموذج.
9. يجب على كل جهة مُعينة إبلاغ السلطة المبلغة بكل نظام جودة مقر تم إصداره أو سحبه، كما يجب وبشكل دوري أو عند الطلب، توفير قائمة بأنظمة الجودة التي تم رفضها أو تعليقها أو تحديدها.
10. الممثل المفوض:
- أن التزامات المصنّع المحددة في البنود (3) و(5-1) و(5-6) و(7) و(8) من هذا النموذج، يجوز تنفيذها من قبل الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (E)

المطابقة للنوع بناءً على ضمان الجودة لأداة القياس القانونية

Conformity to type based on instrument quality assurance

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البندين (2) و(5) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنعة من قبله مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. التصنيع:
يلتزم المصنّع بالآتي:
 - أ. أن يعمل وفقاً لنظام جودة موافق عليه من الجهة المعنية.
 - ب. أن تتم عمليات الفحص والتفتيش على المنتج النهائي وفقاً للبند (3) من هذا النموذج.
 - ج. أن يكون خاضعاً لعمليات رقابة مستمرة وفقاً للبند (4) من هذا النموذج.
3. نظام الجودة:
 - 1-3 يجب على المصنّع أن يقدم طلباً للجهة المعنية التي يختارها لتقييم نظام الجودة المستخدم في تصنيع أدوات القياس القانونية، على أن يتضمن الطلب ما يأتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع أو الممثل المفوض بحسب الأحوال.
 - ب. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة مُعينة أخرى.
 - ج. جميع المعلومات ذات العلاقة لأداة القياس القانونية المراد تصنيعها.
 - د. الوثائق الخاصة بنظام الجودة.
 - هـ. الوثائق الفنية المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القرار.
 - 2-3 يجب على المصنّع التأكد من أن نظام الجودة يضمن مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وتوثيق جميع العناصر والشروط والأحكام المتبناة بطريقة منهجية ومنظمة وواضحة على شكل سياسات وإجراءات وتعليمات عمل مكتوبة، وأن يتضمن نظام الجودة وصفاً كافياً ومناسباً وفقاً للآتي:
 - أ. أهداف الجودة والهيكل التنظيمي ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة فيما يتعلق بجودة الإنتاج.
 - ب. إجراءات ضبط الجودة وضمان الجودة والعمليات والإجراءات المنهجية والتي سيتم استخدامها أثناء التصنيع.
 - ج. الفحوصات التي سيتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد عملية التصنيع وتكرارية إجراؤها.
 - د. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش، وبيانات الفحص، وبيانات المعايرة، وتقارير مؤهلات الأشخاص المعنيين.
 - هـ. وسائل مراقبة تحقيق الجودة المطلوبة للمنتج والإدارة الفعالة لنظام الجودة.
 - 3-3 يجب على الجهة المعنية تقييم نظام الجودة للتحقق من مدى استيفائه للمتطلبات الواردة في البند (2-3) من هذا النموذج.

4-3 يجب على فريق التدقيق أن يكون مؤهلاً وذو خبرة في عمليات التقييم، على أن يضم فريق التدقيق خبير في واحد على الأقل من ذوي الخبرة في مجال أداة القياس القانونية من الناحية التقنية ولديه معرفة جيدة في متطلبات هذا القرار، على أن تتضمن عملية التدقيق على زيارة تقييمية إلى موقع المصنع، كما يجب على فريق التدقيق مراجعة الوثائق الفنية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من البند (3-1) من هذا النموذج للتحقق من قدرة المصنع على الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، والقدرة على إجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان المطابقة لها، كما يجب على فريق التدقيق إبلاغ المصنع بنتائج التدقيق التي يجب أن تتضمن على النتائج وقرارات عملية التدقيق.

5-3 يجب على المصنع أن يتخذ جميع الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في نظام الجودة المقر، والمحافظة عليها بشكل مناسب وفعال.

6-3 يجب على المصنع إبقاء الجهة المعنية التي أقرت نظام الجودة على علم بأي تغييرات من المقترح إجراؤها على نظام الجودة، كما يجب على الجهة المعنية تقييم الاقتراحات المقدمة وتقرير فيما إذا كان نظام الجودة سيستمر بتلبية المتطلبات الواردة في البند (3-2) من هذا النموذج أو إذا كان هنالك حاجة لإعادة التقييم في حال الضرورة، وعلى الجهة المعنية إبلاغ المصنع بقرارها والذي يجب أن يتضمن ملخصاً لعملية التقييم والأسباب الموجبة لقرارها.

4. زيارات المتابعة تحت مسؤولية الجهة المعنية:

1-4 تهدف زيارة المتابعة للتأكد من استمرارية استيفاء المصنع بالتزاماته المنصوص عليها بنظام الجودة بشكل كامل.

2-4 يجب على المصنع السماح للجهة المعنية الوصول إلى مواقع التصميم والتصنيع والفحص والتخزين، وتزويد الجهة المعنية بجميع المعلومات الضرورية لعمليات التقييم، وبشكل خاص الآتي:
أ. وثائق نظام الجودة.

ب. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص والمعايرة وتقارير كفاءة الأشخاص المعنيين.

3-4 يجب على الجهة المعنية إجراء تدقيق دوري على المصنع للتأكد من استمرارية إدامة وتطبيق المصنع لنظام الجودة، ويجب على الجهة المعنية تزويد المصنع بتقرير التدقيق.

4-4 يجوز للجهة المعنية إجراء زيارات فجائية إلى المصنع، يتم خلالها إجراء فحوصات أو اختبارات، أو طلب إجراؤها، بهدف التأكد من أن نظام الجودة يعمل بشكل صحيح، وفي هذه الحالة فإن على الجهة المعنية تزويد المصنع بتقرير زيارة، وتقريراً عن الفحوصات والاختبارات التي تم إجراؤها من قبل الجهة المعنية أو بناءً على طلبها.

5. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

1-5 يجب على المصنع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (3-1) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المعنية، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتلبي المتطلبات الواردة في هذا القرار.

- 2-5 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق، على أن ترفق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.
6. يجب على المصنّع توفير التالي للجهات المختصة عند الطلب، وذلك لمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق:
- أ. الوثائق المنصوص عليها في البند (1-3) من هذا النموذج.
- ب. المعلومات المتعلقة بالتغيير المنصوص عليها في البند (3-6) من هذا النموذج، كما هو موافق عليها.
- ج. القرارات والتقارير الصادرة عن الجهة المعنية المنصوص عليها في البنود (3-6) و(4-3) و(4-4) من هذا النموذج.
7. يجب على كل جهة مُعينة إبلاغ السلطة المبلغة بكل نظام جودة مقر تم إصداره أو سحبه، كما يجب وبشكل دوري أو عند الطلب، توفير قائمة بأنظمة الجودة التي تم رفضها أو تعليقها أو تحديدها.
8. الممثل المفوض:
- أن التزامات المصنّع المحددة في البنود (1-3) و(3-6) و(5) و(6) من هذا النموذج، يجوز تنفيذها من قبل الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (E1)

ضمان الجودة بناءً على الفحوصات والتفتيش النهائي لأداة القياس القانونية

Quality assurance of final instrument inspection and testing

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البنود (2) و(4) و(7) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله تلي جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. الوثائق الفنية:
 - أ. يجب على المصنّع أن يحضّر الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار.
 - ب. يجب أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار.
 - ج. يجب أن تتضمن تحليلاً وتقييماً كافياً للمخاطر.
 - د. يجب أن تحدد المتطلبات ذات العلاقة بها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، وكلما كان ذلك ممكناً.
3. يجب على المصنّع الاحتفاظ بالوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
4. التصنيع:
 - أ. يلتزم المصنّع بالآتي:
 - أ. أن يعمل وفقاً لنظام جودة موافق عليه من الجهة المعنية.
 - ب. أن تتم عمليات الفحص والتفتيش على المنتج النهائي وفقاً للبند (5) من هذا النموذج.
 - ج. أن يكون خاضعاً لعمليات رقابة مستمرة وفقاً للبند (6) من هذا النموذج.
5. نظام الجودة:
 - 1-5 يجب على المصنّع أن يقدم طلباً للجهة المعنية التي يختارها لتقييم نظام الجودة المستخدم في تصنيع أدوات القياس القانونية، على أن يتضمن الطلب ما يأتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع أو الممثل المفوض بحسب الأحوال.
 - ب. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة مُعينة أخرى.
 - ج. جميع المعلومات ذات العلاقة بأداة القياس القانونية المراد تصنيعها.
 - د. الوثائق الخاصة بنظام الجودة.
 - هـ. الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج.
 - 2-5 يجب على المصنّع التأكيد من أن نظام الجودة يضمن مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وتوثيق جميع العناصر والشروط والأحكام المتبناة بطريقة منهجية ومنظمة وواضحة على شكل سياسات وإجراءات وتعليمات عمل مكتوبة، وأن يتضمن نظام الجودة وصفاً كافياً ومناسباً وفقاً للآتي:
 - أ. أهداف الجودة والهيكل التنظيمي ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة فيما يتعلق بجودة الإنتاج.

ب. إجراءات ضبط الجودة وضمان الجودة والعمليات والإجراءات المنهجية والتي سيتم استخدامها أثناء التصنيع.

ج. الفحوصات التي سيتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد عملية التصنيع وتكرارية إجراؤها.

د. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش، وبيانات الفحص، وبيانات المعايرة، وتقارير مؤهلات الأشخاص المعنيين.

هـ. وسائل مراقبة تحقيق الجودة المطلوبة للمنتج والإدارة الفعالة لنظام الجودة.

3-5 يجب على الجهة المعنية تقييم نظام الجودة للتحقق من مدى استيفائه للمتطلبات الواردة في البند (2-5) من هذا النموذج.

4-5 يجب على فريق التدقيق أن يكون مؤهلاً وذو خبرة في عمليات التقييم، على أن يضم فريق التدقيق خبير فني واحد على الأقل من ذوي الخبرة في مجال أداة القياس القانونية من الناحية التقنية ولديه معرفة جيدة في متطلبات هذا القرار، على أن تتضمن عملية التدقيق زيارة تقييمية إلى موقع المصنع، كما يجب على فريق التدقيق مراجعة الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج للتحقق من قدرة المصنع على الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، والقدرة على إجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان المطابقة لها، وعلى فريق التدقيق إبلاغ المصنع بنتائج التدقيق التي يجب أن تتضمن على النتائج وقرارات عملية التدقيق.

5-5 يجب على المصنع أن يتخذ جميع الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في نظام الجودة المقرر، والمحافظة عليها بشكل مناسب وفعال.

6-5 يجب على المصنع إبقاء الجهة المعنية التي أقرت نظام الجودة على علم بأي تغييرات من المقترح إجراؤها على نظام الجودة، كما يجب على الجهة المعنية تقييم الاقتراحات المقدمة وتقرير فيما إذا كان نظام الجودة سيستمر بتلبية المتطلبات الواردة في البند (2-5) من هذا النموذج أو إذا كان هنالك حاجة لإعادة التقييم في حال الضرورة، وعلى الجهة المعنية إبلاغ المصنع بقرارها والذي يجب أن يتضمن ملخصاً لعملية التقييم والأسباب الموجبة لقرارها.

6. زيارات المتابعة تحت مسؤولية الجهة المعنية:

1-6 تهدف زيارة المتابعة للتأكد من استمرارية تنفيذ المصنع بالتزاماته المنصوص عليها بنظام الجودة بشكل كامل.

2-6 يجب على المصنع السماح للجهة المعنية الوصول إلى مواقع التصميم والتصنيع والفحص والتخزين، وتزويد الجهة المعنية بجميع المعلومات الضرورية لعمليات التقييم، وبشكل خاص الآتي:

أ. وثائق نظام الجودة.

ب. الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (2) من هذا النموذج.

ج. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص والمعايرة وتقارير كفاءة الأشخاص المعنيين.

3-6 يجب على الجهة المعنية إجراء تدقيق دوري على المصنع للتأكد من استمرارية إدامة وتطبيق المصنع لنظام الجودة، ويجب على الجهة المعنية تزويد المصنع بتقرير التدقيق.

4-6 يجوز للجهة المعنية إجراء زيارات فجائية إلى المصنع، يتم خلالها إجراء فحوصات أو اختبارات، أو طلب إجرائها، بهدف التأكد من أن نظام الجودة يعمل بشكل صحيح، وفي هذه الحالة فإن على الجهة المعنية تزويد المصنّع بتقرير زيارة وتقريباً عن الفحوصات والاختبارات التي تم إجرائها من قبل الجهة المعنية أو بناءً على طلبها.

7. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

1-7 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (1-5) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المعنية، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتلبي المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2-7 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

3-7 يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.

8. يجب على المصنّع توفير التالي للجهات المختصة عند الطلب، وذلك لمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق:

أ. الوثائق المنصوص عليها في البند (1-5) من هذا النموذج.

ب. المعلومات المتعلقة بالتغيير المنصوص عليها في البند (5-6) من هذا النموذج، كما هو موافق عليها.

ج. القرارات والتقارير الصادرة عن الجهة المعنية المنصوص عليها في البنود (5-6) و(6-3) و(6-4) من هذا النموذج.

9. يجب على كل جهة مُعينة إبلاغ السلطة المبلغة بكل نظام جودة مقرر تم إصداره أو سحبه، كما يجب وبشكل دوري أو عند الطلب، توفير قائمة بأنظمة الجودة التي تم رفضها أو تعليقها أو تحديدها.

10. الممثل المفوض:

أن التزامات المصنّع المحددة في البنود (3) و(1-5) و(5-6) و(7) و(8) من هذا النموذج، يجوز تنفيذها من قبل الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (F)

المطابقة للنوع بناءً على التحقق من المنتج

Conformity to type based on product verification

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البنود (2) و(5-1) و(6) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنعة من قبله، والخاضعة لأحكام البند (3) من هذا النموذج، مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2. التصنيع:

يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة أدوات القياس القانونية المصنعة للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.

3. التحقق:

يجب على الجهة المعنية التي تم اختيارها من قبل المصنّع القيام بالفحوصات والاختبارات المناسبة، أو طلب إجرائها، للتحقق من مطابقة أداة القياس القانونية للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار، كما يجب على المصنّع أن يختار واحدة من الطريقتين التاليتين للتحقق من أدوات القياس القانونية:

أ. التحقق من المطابقة بواسطة اختبار وفحص كل أداة قياس قانونية، كما هو مبين بالبند (4) من هذا النموذج.

ب. التحقق من المطابقة بواسطة الطرق الإحصائية، كما هو مبين بالبند (5) من هذا النموذج.

4. التحقق من المطابقة بواسطة اختبار وفحص كل أداة قياس قانونية:

1-4 يجب على المصنّع اختبار جميع أدوات القياس القانونية بشكل فردي، وإجراء الاختبارات والفحوصات المناسبة المنصوص عليها في الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار أو الفحوصات المكافئة المنصوص عليها في المواصفات الفنية ذات العلاقة، وذلك للتحقق من مطابقة أدوات القياس القانونية المصنعة للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار، وفي حال عدم توفر الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المعنية تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجراؤها.

2-4 يجب على الجهة المعنية إصدار شهادة مطابقة بالنسبة للاختبارات والفحوصات التي تم إجراؤها، وتلتزم بتثبيت الرقم التعريفي الخاص بها، أو السماح بتثبيتها من قبل المصنّع وتحت مسؤولية الجهة المعنية، كما

يجب على المصنّع الاحتفاظ بشهادة المطابقة لتكون متوفرة للتفتيش من قبل الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

5. التحقق من المطابقة بواسطة الطرق الإحصائية:

1-5 يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون عملية التصنيع والرقابة عليها تضمن تجانس الدفعة المصنّعة، كما يجب عليه تقديم أدوات القياس القانونية للتحقق على شكل دفعات متجانسة.

2-5 يلتزم المصنّع بأخذ عينات عشوائية وفقاً للبند (5-3) من هذا النموذج، وذلك لإجراء الاختبارات والفحوصات المناسبة عليها جميعها بشكل فردي، وفقاً للوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار أو الفحوصات المكافئة المنصوص عليها في المواصفات الفنية ذات العلاقة، وذلك للتحقق من مطابقة أدوات القياس القانونية المصنّعة للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار، وفي حال عدم توفر الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المعنية تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجراؤها.

3-5 يجب أن يستوفي الإجراء الإحصائي المتطلبات الآتية:

أ. مستوى جودة (level of quality) مناظر لاحتمالية قبول (level of acceptance) مقداره (95%) مع حالة عدم المطابقة مقدارها أقل من (1%).

ب. حد جودة (limit quality) مناظر لاحتمالية قبول (level of acceptance) مقداره (5%) مع حالة عدم المطابقة مقدارها أقل من (7%).

4-5 في حال قبول الدفعة، تُعد جميع الدفعات موافق عليها باستثناء العينات التي ثبت فشلها أثناء الفحص، كما يجب على الجهة المعنية إصدار شهادة مطابقة بالنسبة للاختبارات والفحوصات التي تم إجراؤها، كما تلتزم بتثبيت الرقم التعريفي الخاص بها، أو السماح بتثبيتها من قبل المصنّع وتحت مسؤولية الجهة المعنية، ويجب على المصنّع الاحتفاظ بشهادة المطابقة لتكون متاحة للتفتيش من قبل الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

5-5 في حالة الرفض، على الجهة المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع طرح الدفعات غير المطابقة في الأسواق، وفي حال تكرار الرفض للدفعات، يجوز للجهة المعنية تعليق التحقق من المطابقة وفقاً للإجراء الإحصائي واتخاذ الإجراءات المناسبة.

6. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

1-6 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (3) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المعنية، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتبلي المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2-6 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

- 3-6 يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.
7. إذا وافقت جهة التعيين المنصوص عليها في البند (3) من هذا النموذج، وتحت مسؤوليتها، يجوز للمصنّع أن يثبت الرقم التعريفي للجهة المُعينة على أداة القياس القانونية أثناء عملية التصنيع.
8. الممثل المفوض:
- أن التزامات المصنّع يجوز تنفيذها من قبل الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض، ولا يجوز للممثل المفوض أن يقوم نيابةً عن المصنّع بتنفيذ المتطلبات المحددة في البندين (2) و(1-5) من هذا النموذج.

نموذج المطابقة (F1)

المطابقة بناءً على التحقق من المنتج

Conformity based on product verification

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البنود (2) و(3) و(6-1) و(7) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنعة من قبله، والخاضعة لأحكام البند (4) من هذا النموذج، مطابقة للمتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. الوثائق الفنية:
 - أ. يجب على المصنّع أن يحضّر الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار.
 - ب. يجب أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار.
 - ج. يجب أن تتضمن تحليلاً وتقييماً كافياً للمخاطر.
 - د. يجب أن تحدد المتطلبات ذات العلاقة بها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، وكلما كان ذلك ممكناً.
 - هـ. يجب على المصنّع الاحتفاظ بالوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
3. التصنيع:

يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة أدوات القياس القانونية المصنّعة للنوع المقرر في شهادة اختبار النوع، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار.
4. التحقق:

يجب على الجهة المُعينة التي تم اختيارها من قبل المصنّع القيام بالفحوصات والاختبارات المناسبة، أو طلب إجراءاتها، للتحقق من مطابقة أداة القياس القانونية للنوع المقرر المبين في شهادة اختبار النوع بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار، كما يجب على المصنّع أن يختار واحدة من الطريقتين التاليتين للتحقق من أدوات القياس القانونية:

 - أ. التحقق من المطابقة بواسطة اختبار وفحص كل أداة قياس قانونية، كما هو مبين بالبند (5) من هذا النموذج.
 - ب. التحقق من المطابقة بواسطة الطرق الإحصائية، كما هو مبين بالبند (6) من هذا النموذج.
5. التحقق من المطابقة بواسطة اختبار وفحص كل أداة قياس قانونية:

1-5 يجب على المصنّع اختبار جميع أدوات القياس القانونية بشكل فردي، وإجراء الاختبارات والفحوصات المناسبة المنصوص عليها في الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار أو الفحوصات المكافئة المنصوص عليها في المواصفات الفنية ذات العلاقة، وذلك للتحقق من مطابقة أدوات القياس القانونية المصنّعة للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار، وفي

حال عدم توفر الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المعنية تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجراؤها.

2-5 يجب على الجهة المعنية إصدار شهادة مطابقة بالنسبة للاختبارات والفحوصات التي تم إجراؤها، وتلتزم بتثبيت الرقم التعريفي الخاص بها، أو السماح بتثبيتها من قبل المصنّع وتحت مسؤولية الجهة المعنية، كما يجب على المصنّع الاحتفاظ بشهادة المطابقة لتكون متوفرة للتفتيش من قبل الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

6. التحقق من المطابقة بواسطة الطرق الإحصائية:

1-6 يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون عملية التصنيع والرقابة عليها تضمن تجانس الدفعة المصنّعة، كما يجب عليه تقديم أدوات القياس القانونية للتحقق على شكل دفعات متجانسة.

2-6 يلتزم المصنّع بأخذ عينات عشوائية وفقاً للبند (3-6) من هذا النموذج، وذلك لإجراء الاختبارات والفحوصات المناسبة عليها جميعها بشكل فردي، وفقاً للوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار أو الفحوصات المكافئة المنصوص عليها في المواصفات الفنية ذات العلاقة، وذلك للتحقق من مطابقة أدوات القياس القانونية المصنّعة للنوع المقرر كما هو مبين في شهادة اختبار النوع بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في هذا القرار، وفي حال عدم توفر الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المعنية تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجراؤها.

3-6 يجب أن يستوفي الإجراء الإحصائي المتطلبات الآتية:

أ. مستوى جودة (level of quality) مناظر لاحتمالية قبول (level of acceptance) مقداره (95%) مع حالة عدم المطابقة مقدارها أقل من (1%).

ب. حد جودة (limit quality) مناظر لاحتمالية قبول (level of acceptance) مقداره (5%) مع حالة عدم المطابقة مقدارها أقل من (7%).

4-6 في حال قبول الدفعة، تُعد جميع الدفعات موافق عليها باستثناء العينات التي ثبت فشلها أثناء الفحص، كما يجب على الجهة المعنية إصدار شهادة مطابقة بالنسبة للاختبارات والفحوصات التي تم إجراؤها، كما تلتزم بتثبيت الرقم التعريفي الخاص بها، أو السماح بتثبيتها من قبل المصنّع وتحت مسؤولية الجهة المعنية، ويجب على المصنّع الاحتفاظ بشهادة المطابقة لتكون متاحة للتفتيش من قبل الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

5-6 في حالة الرفض، على الجهة المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع طرح الدفعات غير المطابقة في الأسواق، وفي حال تكرار الرفض للدفعات، يجوز للجهة المعنية تعليق التحقق من المطابقة وفقاً للإجراء الإحصائي واتخاذ الإجراءات المناسبة.

7. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

1-7 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (4) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المعنية،

وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتلبي المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2-7 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.

3-7 يُلزم المصنّع بإرفاق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.

8. إذا وافقت جهة التعيين المنصوص عليها في البند (3) من هذا النموذج، وتحت مسؤوليتها، يجوز للمصنّع أن يثبت الرقم التعريفي للجهة المعينة على أداة القياس القانونية أثناء عملية التصنيع.

9. الممثل المفوض:

أن التزامات المصنّع يجوز تنفيذها من قبل الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض، ولا يجوز للممثل المفوض أن يقوم نيابةً عن المصنّع بتنفيذ المتطلبات المحددة في البنود (2) و(3) و(1-6) من هذا النموذج.

نموذج المطابقة (G)
المطابقة بناءً على التحقق من الوحدة
Conformity based on unit verification

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البنود (2) و(3) و(5) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله، والخاضعة لأحكام البند (4) من هذا النموذج، مطابقة للمتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. الوثائق الفنية:
 - أ. يجب على المصنّع أن يحضّر الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار، وجعلها متاحة للجهة المعنية المنصوص عليها في البند (4) من هذا النموذج.
 - ب. يجب أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار.
 - ج. يجب أن تتضمن تحليلاً وتقييماً كافياً للمخاطر.
 - د. يجب أن تحدد المتطلبات ذات العلاقة بها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، وكلما كان ذلك ممكناً.
 - هـ. يجب على المصنّع الاحتفاظ بالوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرة عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
3. التصنيع:

يجب على المصنّع اتخاذ جميع التدابير الضرورية حيث تكون جميع عمليات التصنيع ومراقبتها تضمن مطابقة أدوات القياس القانونية المصنّعة للمتطلبات الواردة في هذا القرار.
4. التحقق:

يجب على الجهة المعنية التي تم اختيارها من قبل المصنّع القيام بالفحوصات والاختبارات المناسبة، أو طلب إجرائها، والمنصوص عليها في الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار أو الفحوصات المكافئة المنصوص عليها في المواصفات الفنية ذات العلاقة، وذلك للتحقق من مطابقة أداة القياس القانونية للمتطلبات الواردة في هذا القرار، وفي حال عدم توفر الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، على الجهة المعنية تحديد الفحوصات المناسبة التي يجب إجرائها، كما يجب على الجهة المعنية إصدار شهادة مطابقة بالنسبة للاختبارات والفحوصات التي تم إجرائها، وتلتزم بتثبيت الرقم التعريفي الخاص بها، أو السماح بتثبيتها من قبل المصنّع وتحت مسؤولية الجهة المعنية، ويجب على المصنّع الاحتفاظ بشهادة المطابقة لتكون متوفرة للتفتيش عليها من قبل الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
5. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:

1-5 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (4) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المعنية،

وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للنوع المقرر المبين في شهادة إعلان المطابقة وتلبي المتطلبات الواردة في هذا القرار.

2-5 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لأداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق، كما يجب أن تزود أداة القياس القانونية التي تم طرحها بالأسواق بنسخة عن إعلان المطابقة.

6. الممثل المفوض:

أن التزامات المصنّع المحددة في البندين (2) و(5) يجوز تنفيذها من قبل الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (H)
المطابقة بناءً على ضمان الجودة الشامل
Conformity based on full quality assurance

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البندين (2) و(5) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله تستوفي جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. **التصنيع:**
 - أ. يلتزم المصنّع بالآتي:
 - أ. أن يعمل وفقاً لنظام جودة موافق عليه من الجهة المعنية.
 - ب. أن تتم عمليات الفحص والتفتيش على المنتج النهائي وفقاً للبند (3) من هذا النموذج.
 - ج. أن يكون خاضعاً لعمليات رقابة مستمرة وفقاً للبند (4) من هذا النموذج.
3. **نظام الجودة:**
 - 1-3 يجب على المصنّع أن يقدم طلباً للجهة المعنية التي يختارها لتقييم نظام الجودة المستخدم في تصنيع أدوات القياس القانونية، على أن يتضمن الطلب ما يأتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع أو الممثل المفوض بحسب الأحوال.
 - ب. الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار، لكل موديل (model) من كل تصنيف (category) لأداة قياس قانونية مراد تصنيعها، على أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وعلى أن تتضمن على تحليل وتقييم كافٍ للمخاطر، وتحدد الوثائق الفنية المتطلبات التي تنطبق عليها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، كلما أمكن ذلك.
 - ج. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة معيّنة أخرى.
 - د. الوثائق الخاصة بنظام الجودة.
 - 2-3 يجب على المصنّع التأكيد من أن نظام الجودة يضمن مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وتوثيق جميع العناصر والشروط والأحكام المتبناة بطريقة منهجية ومنظمة وواضحة على شكل سياسات وإجراءات وتعليمات عمل مكتوبة، وأن يتضمن نظام الجودة وصفاً كافياً ومناسباً وفقاً للآتي:
 - أ. أهداف الجودة والهيكل التنظيمي ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة فيما يتعلق بجودة الإنتاج.
 - ب. المواصفات الفنية للتصميم، متضمنة المواصفات القياسية التي سيتم تطبيقها، وبيان أي استثناءات لم يتم تطبيقها من هذه المواصفات، وأي بنود تم الاستناد إليها في مواصفات فنية أخرى لتلبية المتطلبات الأساسية الواردة في هذا القرار.
 - ج. تقنيات ضبط والتحقق من التصميم والعمليات والإجراءات المنهجية التي ستستخدم عند تصميم أداة القياس القانونية.

د. إجراءات ضبط الجودة وضمان الجودة والعمليات والإجراءات المنهجية والتي سيتم استخدامها أثناء التصنيع.

هـ. الفحوصات التي سيتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد عملية التصنيع وتكرارية إجراؤها.

و. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش، وبيانات الفحص، وبيانات المعايرة، وتقارير مؤهلات الأشخاص المعنيين.

ز. وسائل مراقبة تحقيق الجودة المطلوبة للمنتج والإدارة الفعالة لنظام الجودة.

3-3 يجب على الجهة المعنية تقييم نظام الجودة للتحقق من مدى استيفائه للمتطلبات الواردة في البند (2-3) من هذا النموذج.

4-3 يجب على فريق التدقيق أن يكون مؤهلاً وذو خبرة في عمليات التقييم، على أن يضم فريق التدقيق خبير فني واحد على الأقل من ذوي الخبرة في مجال أداة القياس القانونية من الناحية التقنية ولديه معرفة جيدة في متطلبات هذا القرار، كما يجب أن تتضمن عملية التدقيق على زيارة تقييمية إلى موقع المصنع، وعلى فريق التدقيق مراجعة الوثائق الفنية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (1-3) للتحقق من قدرة المصنع على الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، والقدرة على إجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان المطابقة لها، كما يجب على فريق التدقيق إبلاغ المصنع بنتائج التدقيق التي يجب أن تتضمن على النتائج وقرارات عملية التدقيق.

5-3 يجب على المصنع أن يتخذ جميع الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في نظام الجودة المقرر، والمحافظة عليها بشكل مناسب وفعال.

6-3 يجب على المصنع إبقاء الجهة المعنية التي أقرت نظام الجودة على علم بأي تغييرات من المقترح إجراؤها على نظام الجودة، كما يجب على الجهة المعنية تقييم الاقتراحات المقدمة وتقرير فيما إذا كان نظام الجودة سيستمر بتلبية المتطلبات الواردة في البند (2-3) من هذا النموذج أو إذا كان هنالك حاجة لإعادة التقييم في حال الضرورة، وعلى الجهة المعنية إبلاغ المصنع بقرارها والذي يجب أن يتضمن ملخصاً لعملية التقييم والأسباب الموجبة لقرارها.

4. زيارات المتابعة تحت مسؤولية الجهة المعنية:

1-4 تهدف زيارة المتابعة للتأكد من استمرارية تنفيذ المصنع بالتزاماته المنصوص عليها بنظام الجودة بشكل كامل.

2-4 يجب على المصنع السماح للجهة المعنية الوصول إلى مواقع التصميم والتصنيع والفحص والتخزين، وتزويد الجهة المعنية بجميع المعلومات الضرورية لعمليات التقييم، وبشكل خاص الآتي:

أ. وثائق نظام الجودة.

ب. سجلات الجودة كما تم تزويدها في جزء التصميم من نظام الجودة، مثل نتائج التحاليل والحسابات والفحوصات.

ج. سجلات الجودة كما تم تزويدها في جزء التصنيع من نظام الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص والمعايرة وتقارير كفاءة الأشخاص المعنيين.

- 3-4 يجب على الجهة المعنية إجراء تدقيق دوري على المصنّع للتأكد من استمرارية وإدامة تطبيق المصنّع لنظام الجودة، ويجب على الجهة المعنية تزويد المصنّع بتقرير التدقيق.
- 4-4 يجوز للجهة المعنية إجراء زيارات فجائية إلى المصنّع، يتم خلالها إجراء فحوصات أو اختبارات، أو طلب إجرائها، بهدف التأكد من أن نظام الجودة يعمل بشكل صحيح، وفي هذه الحالة على الجهة المعنية تزويد المصنّع بتقرير زيارة وتقريراً عن الفحوصات والاختبارات التي تم إجرائها من قبل الجهة المعنية أو بناءً على طلبها.
5. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:
- 1-5 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المعنية المنصوص عليها في البند (1-3) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المتولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المعنية، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة للمتطلبات الواردة في هذا القرار.
- 2-5 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق، على أن تُرفق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.
6. يجب على المصنّع توفير التالي للجهات المختصة عند الطلب، وذلك لمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق:
- أ. الوثائق المنصوص عليها في البند (1-3) من هذا النموذج.
- ب. الوثائق المتعلقة بنظام الجودة المنصوص عليها في البند (1-3) من هذا النموذج.
- ج. المعلومات المتعلقة بالتغيير المنصوص عليها في البند (3-6) من هذا النموذج، كما هو موافق عليها.
- د. القرارات والتقارير الصادرة عن الجهة المعنية المنصوص عليها في البنود (3-6) و(4-3) و(4-4) من هذا النموذج.
7. يجب على كل جهة مُعينة إبلاغ السلطة المبلغة بكل نظام جودة مقر تم إصداره أو سحبه، كما يجب، وبشكل دوري أو عند الطلب، توفير قائمة بأنظمة الجودة التي تم رفضها أو تعليقها أو تحديدها.
8. الممثل المفوض:
- أن التزامات المصنّع المحددة في البنود (1-3) و(3-6) و(5) و(6)، يمكن القيام بها من خلال الممثل المفوض، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

نموذج المطابقة (H1)

المطابقة بناءً على ضمان الجودة الشامل واختبارات التصميم

Conformity based on full quality assurance plus design examination

1. هو إجراء تقييم مطابقة يقوم خلاله المصنّع باستيفاء المتطلبات الواردة في البندين (2) و(6) من هذا النموذج، ويضمن ويعلن عن مسؤوليته الكاملة أن أداة القياس القانونية المصنّعة من قبله تستوفي جميع المتطلبات الواردة في هذا القرار.
2. التصنيع:
يلتزم المصنّع بالآتي:
 - أ. أن يعمل وفقاً لنظام جودة موافق عليه من الجهة المعنية.
 - ب. أن تتم عمليات الفحص والتفتيش على المنتج النهائي وفقاً للبند (3) من هذا النموذج.
 - ج. أن يكون خاضعاً لعمليات رقابة مستمرة وفقاً للبند (5) من هذا النموذج.
 - د. يجب اختبار تناسب التصميم الفني لأداة القياس القانونية بما يتوافق مع البند (4) من هذا النموذج.
3. نظام الجودة:
 - 1-3 يجب على المصنّع أن يقدم طلباً للجهة المعنية التي يختارها لتقييم نظام الجودة المستخدم في تصنيع أدوات القياس القانونية، على أن يتضمن الطلب ما يأتي:
 - أ. اسم وعنوان المصنّع أو الممثل المفوض بحسب الأحوال.
 - ب. كل المعلومات ذات العلاقة بصنف أداة القياس القانونية المتوقع تصنيعها.
 - ج. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة مُعينة أخرى.
 - د. الوثائق الخاصة بنظام الجودة.
 - هـ. الوثائق الفنية المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القرار.
 - 2-3 يجب على المصنّع التأكيد من أن نظام الجودة يضمن مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وتوثيق جميع العناصر والشروط والأحكام المتبناة بطريقة منهجية ومنظمة وواضحة على شكل سياسات وإجراءات وتعليمات عمل مكتوبة، وأن يتضمن نظام الجودة وصفاً كافياً ومناسباً وفقاً للآتي:
 - أ. أهداف الجودة والهيكل التنظيمي ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة فيما يتعلق بجودة الإنتاج.
 - ب. المواصفات الفنية للتصميم، متضمنة المواصفات القياسية التي سيتم تطبيقها، وبيان أي استثناءات لم يتم تطبيقها من هذه المواصفات، وأي بنود تم الاستناد إليها في مواصفات فنية أخرى لتلبية المتطلبات الأساسية الواردة في هذا القرار.
 - ج. تقنيات ضبط والتحقق من التصميم والعمليات والإجراءات المنهجية التي ستستخدم عند تصميم أداة القياس المعنية.
 - د. إجراءات ضبط الجودة وضمان الجودة والعمليات والإجراءات المنهجية والتي سيتم استخدامها أثناء التصنيع.

- هـ. الفحوصات التي سيتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد عملية التصنيع وتكرارية إجراؤها.
- و. سجلات الجودة، مثل تقارير التفتيش، وبيانات الفحص، وبيانات المعايرة، وتقارير مؤهلات الأشخاص المعنيين.
- ز. وسائل مراقبة تحقيق الجودة المطلوبة للمنتج والإدارة الفعالة لنظام الجودة.
- 3-3 يجب على الجهة المعنية تقييم نظام الجودة للتحقق من مدى استيفائه للمتطلبات الواردة في البند (2-3) من هذا النموذج.
- 4-3 يجب على فريق التدقيق أن يكون مؤهلاً وذو خبرة في عمليات التقييم، على أن يضم فريق التدقيق خبير فني واحد على الأقل من ذوي الخبرة في مجال أداة القياس القانونية من الناحية التقنية ولديه معرفة جيدة في متطلبات هذا القرار، كما يجب أن تتضمن عملية التدقيق على زيارة تقييمية إلى موقع المصنع، وعلى فريق التدقيق مراجعة الوثائق الفنية المنصوص عليها في البند (هـ) من البند (1-3) للتحقق من قدرة المصنع على الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، والقدرة على إجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان المطابقة لها، كما يجب على فريق التدقيق إبلاغ المصنع بنتائج التدقيق التي يجب أن تتضمن على النتائج وقرارات عملية التدقيق.
- 5-3 يجب على المصنع أن يتخذ جميع الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في نظام الجودة المقرر، والمحافظة عليها بشكل مناسب وفعال.
- 6-3 يجب على المصنع إبقاء الجهة المعنية التي أقرت نظام الجودة على علم بأي تغييرات من المقترح إجراؤها على نظام الجودة، كما يجب على الجهة المعنية تقييم الاقتراحات المقدمة وتقرير فيما إذا كان نظام الجودة سيستمر بتلبية المتطلبات الواردة في البند (2-3) من هذا النموذج أو إذا كان هنالك حاجة لإعادة التقييم في حال الضرورة، وعلى الجهة المعنية إبلاغ المصنع بقرارها والذي يجب أن يتضمن ملخصاً لعملية التقييم والأسباب الموجبة لقرارها.
- 7-3 يجب على كل جهة مُعينة إبلاغ السلطة المبلغة بكل نظام جودة مقر تم إصداره أو سحبه، كما يجب، وبشكل دوري أو عند الطلب، توفير قائمة بأنظمة الجودة التي تم رفضها أو تعليقها أو تحديدها.
4. اختبارات التصميم:
- 1-4 يجب على المصنع أن يقدم طلباً للجهة المعنية المنصوص عليها في البند (1-3) من هذا النموذج، وذلك بخصوص اختبار التصميم.
- 2-4 يلزم أن يكون الطلب واضحاً لضمان فهم التصميم والتصنيع وتشغيل أداة القياس القانونية، لتقييم مدى مطابقتها لمتطلبات هذا القرار، على أن يتضمن الطلب على الآتي:
- أ. اسم وعنوان المصنع.
- ب. تعهد خطي بأن الطلب لم يقدم لدى أي جهة مُعينة أخرى.
- ج. الوثائق الفنية وفقاً للمادة (16) من هذا القرار، على أن تكون الوثائق الفنية كافية لتقييم مطابقة أداة القياس القانونية لمتطلبات هذا القرار، وعلى أن تتضمن على تحليل وتقييم كافٍ للمخاطر،

وتحدد الوثائق الفنية المتطلبات التي تنطبق عليها، وأن تغطي عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل لأداة القياس القانونية، كلما أمكن ذلك.

د. الأدلة والوثائق الداعمة لكفاية التصميم الفني، على أن تبين أي وثائق قد تم استخدامها، وبشكل خاص المتطلبات التي لم يتم استيفائها من الوثائق التوجيهية المبينة في الملحق (6) من هذا القرار، كما يجب أن تتضمن، وكلما كان ذلك ضرورياً، نتائج الفحوصات التي تم إجراؤها وفقاً للمواصفات الفنية، في مختبرات معتمدة.

3-4 يجب على الجهة المعنية اختبار الطلب، وفي حال مطابقة التصميم لمتطلبات هذا القرار، على الجهة المعنية إصدار شهادة اختبار التصميم لصالح المصنّع، والتي يجب أن تحتوي على الآتي:

أ. اسم وعنوان المصنّع.

ب. نتائج الاختبار.

ج. شروط صلاحية الشهادة (إذا لزم ذلك).

د. البيانات اللازمة لتحديد التصميم المقر، ويجوز للشهادة أن تحتوي على ملحق أو أكثر.

4-4 تتضمن شهادة اختبار التصميم وملحقاتها على جميع المعلومات اللازمة للسماح بضبط أدوات القياس القانونية أثناء الخدمة (in-service control)، وتقييم مطابقتها مع التصميم المختبر (examined design)، وخاصةً فيما يتعلق بتكرارية (reproducibility) الخصائص المترولوجية عندما يتم ضبطها باستخدام الأدوات المناسبة، والتي تشمل على الآتي:

أ. الخصائص المترولوجية للتصميم.

ب. التدابير المطلوبة لضمان عدم العبث بالأداة (الختم، البرمجيات، وغيرها).

ج. المعلومات عن العناصر الأخرى الضرورية لتمييز أداة القياس القانونية والتأكد من مطابقتها النظرية الخارجية (visual external conformity) للتصميم.

د. أي معلومات خاصة للتحقق من أداة القياس القانونية المصنّعة، إذا كان ذلك ضرورياً.

هـ. جميع المعلومات الضرورية لضمان موافقة الوحدات الملحقة (sub-assembly) مع أداة القياس القانونية أو الوحدات الملحة الأخرى.

5-4 يجب على الجهة المعنية إعداد تقرير تقييمي عن اختبارات التصميم والاحتفاظ به ليكون بمتناول السلطة المبلغة، على أن تُصرح الجهة المعنية بمحتويات هذا التقرير بشكل كامل أو جزئي، بعد الحصول على موافقة المصنّع، وتكون صلاحية شهادة اختبار التصميم لمدة (10) سنوات من تاريخ الإصدار، ويمكن تجديدها لفترات لاحقة لـ (10) سنوات لكل منها. في حال عدم تلبية التصميم للمتطلبات المتعلقة به في هذا القرار، على الجهة المعنية رفض إصدار شهادة اختبار التصميم (Design examination certificate) كما يجب عليها إبلاغ الجهة المقدمة للطلب بذلك مبينة سبب الرفض بشكل تفصيلي.

6-4 يجب أن تبقى الجهة المعنية مطلعة على أي تغيير يطرأ على أداة القياس القانونية، بحيث تصبح غير مطابقة لمتطلبات هذا القرار إذا طرأ عليها تغيير، كما يجب أن تحدد فيما إذا التغيير الذي طرأ على أداة القياس القانونية يتطلب مزيداً من التحقيق وإبلاغ المصنّع بذلك.

- 7-4 يجب على المصنّع إبلاغ الجهة المُعيّنة التي أصدرت شهادة اختبار التصميم بجميع التغييرات التي تطرأ على التصميم المقر والتي يمكن أن تؤثر على مطابقة أداة القياس القانونية للمتطلبات الأساسية في هذا القرار أو الظروف الخاصة بصلاحية الشهادة، والتي تتطلب القيام باختبارات إضافية على الواردة في شهادة اختبار التصميم الأصلية.
- 8-4 يجب على كل جهة معيّنة تزويد السلطة المبلّغة (Notifying Authority) التابعة لها بشهادات اختبار التصميم التي أصدرتها أو عدلتها أو حددت مجالها أو علقتها أو ألغتها وذلك بشكل دوري أو حين الطلب. ويحق للوزارة أو الجهات المُعيّنة الأخرى الحصول على نسخة من هذه الشهادات أو الوثائق الفنية أو نتائج الاختبارات التي أجرتها الجهة المُعيّنة. كما يجب على الجهة المُعيّنة الاحتفاظ بنسخة عن شهادة اختبار التصميم وملحقاتها وتعديلاتها وملف الوثائق الفنية بالإضافة إلى الوثائق التي قدمها المصنّع، وذلك حتى نهاية صلاحية الشهادة.
- 9-4 يجب على المصنّع الاحتفاظ بنسخة عن شهادة اختبار التصميم وملحقاتها وتعديلاتها وملف الوثائق الفنية لتكون متوفرة مباشرةً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق.
5. زيارات المتابعة تحت مسؤولية الجهة المُعيّنة:
- 1-5 تهدف زيارة المتابعة للتأكد من استمرارية تنفيذ المصنّع بالتزاماته المنصوص عليها بنظام الجودة بشكل كامل.
- 2-5 يجب على المصنّع السماح للجهة المُعيّنة الوصول إلى مواقع التصميم والتصنيع والفحص والتخزين، وتزويد الجهة المُعيّنة بجميع المعلومات الضرورية لعمليات التقييم، وبشكل خاص الآتي:
- أ. وثائق نظام الجودة.
- ب. سجلات الجودة كما تم تزويدها في جزء التصميم من نظام الجودة، مثل نتائج التحاليل والحسابات والفحوصات.
- ج. سجلات الجودة كما تم تزويدها في جزء التصنيع من نظام الجودة، مثل تقارير التفتيش وبيانات الفحص والمعايرة وتقارير كفاءة الأشخاص المعنيين.
- 3-5 يجب على الجهة المُعيّنة إجراء تدقيق دوري على المصنّع للتأكد من استمرارية إدامة وتطبيق المصنّع لنظام الجودة، ويجب على الجهة المُعيّنة تزويد المصنّع بتقرير التدقيق.
- 4-5 يجوز للجهة المُعيّنة إجراء زيارات فجائية إلى المصنّع، يتم خلالها إجراء فحوصات أو اختبارات، أو طلب إجرائها، بهدف التأكد من أن نظام الجودة يعمل بشكل صحيح، وفي هذه الحالة فإن على الجهة المُعيّنة تزويد المصنّع بتقرير زيارة وتقاريراً عن الفحوصات والاختبارات التي تم إجرائها من قبل الجهة المُعيّنة أو بناءً على طلبها.
6. علامة المطابقة والإعلان عن المطابقة:
- 1-6 يجب على المصنّع، وتحت مسؤولية الجهة المُعيّنة المنصوص عليها في البند (3-1) من هذا النموذج، تثبيت علامة المطابقة وعلامة المترولوجيا التكميلية المحددة في هذا القرار، بالإضافة إلى الرقم التعريفي للجهة المُعيّنة، وذلك على كل أداة قياس قانونية مطابقة لمتطلبات هذا القرار.

2-6 يجب على المصنّع إصدار إعلان مطابقة خطي لكل موديل من أداة القياس القانونية، بشكل واضح ومحدد، والاحتفاظ به ليكون متوفراً عند الطلب من الجهات المختصة ولمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق، على أن تُرفق نسخة من إعلان المطابقة لكل أداة قياس قانونية تم طرحها بالأسواق، ويجوز إرفاق نسخة واحدة لدفعة أدوات القياس القانونية لمستخدم واحد.

7. يجب على المصنّع توفير التالي للجهات المختصة عند الطلب، وذلك لمدة (10) سنوات من تاريخ طرح أداة القياس القانونية في الأسواق:

أ. الوثائق المتعلقة بنظام الجودة المنصوص عليها في البند (1-3) من هذا النموذج.

ب. المعلومات المتعلقة بالتغيير المنصوص عليها في البند (3-6) من هذا النموذج، كما هو موافق عليها.

ج. القرارات والتقارير الصادرة عن الجهة المُعينة المنصوص عليها في البنود (3-6) و(3-5) و(4-5) من هذا النموذج.

8. الممثل المفوض:

يجوز للممثل المفوض تقديم الطلب المنصوص عليها في البندين (1-4) و(2-4)، كما يجوز له تنفيذ متطلبات المصنّع المحددة في البنود (1-3) و(3-6) و(4-4) و(4-6) و(6) و(7)، نيابةً عن المصنّع وتحت مسؤوليته، بشرط أن تكون محددة بالتزامات الممثل المفوض.

ملحق (4)

إعلان المطابقة

Declaration of Conformity

يجب أن يتضمن إعلان المطابقة المعلومات التالية كحد أدنى:

1. استخدام رقم تمييزي للمطابقة الصادر عنه.
2. موديل أداة القياس القانونية، النوع، الدفعة أو الرقم المتسلسل.
3. اسم وعنوان المصنّع.
4. اسم وعنوان الممثل المفوض، بحسب الأحوال.
5. أن الإعلان قد صدر عن المصنّع وتحت مسؤوليته التامة.
6. وصف أداة القياس القانونية بطريقة تسمح بالتعرف على سلسلة توريدها، وعند الضرورة إضافة صورة أداة القياس القانونية.
7. عبارة تصرح بأن المنتج الموصوف أعلاه يطابق جميع المتطلبات ذات العلاقة باللوائح الفنية ذات العلاقة.
8. الإشارة إلى المواصفات المرجعية المنصوص عليها في الملحق (7) المرفق بهذا القرار أو الوثائق التقييسية المنصوص عليها في المادة (13) من هذا القرار أو الخصائص الفنية ذات العلاقة التي تم مطابقة أداة القياس القانونية وفقاً لها.
9. اسم الجهة المعنية ورقمها التعريفي ورقم الشهادة الصادرة عنها، بحسب الأحوال.
10. معلومات إضافية ذات علاقة.
11. اسم وتوقيع الشخص المخول ووظيفته، وتاريخ ومكان الإصدار.

ملحق (5) علامات المطابقة Conformity Marks

مادة (1) تعاريف:

1. علامة المطابقة:
هي علامة ذات شكل خاص توضع على المنتج أو على وثيقة إقرار المطابقة في حال عدم التمكن من تثبيتها على المنتج للدلالة على مطابقة المنتج لجميع المتطلبات الواردة في القرار.
2. علامة المترولوجيا التكميلية (العلامة التكميلية):
هي علامة توضع بعد علامة المطابقة وتختص فقط بأدوات القياس القانونية الواردة في هذا القرار.
3. تدل علامة المطابقة المثبتة على المنتج أنه يلبي جميع المتطلبات الواجب توفرها في هذا القرار المتعلق بالمنتج، وأن الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي قام بوضعها أو من أصبح مسؤولاً عن وضعها قد تأكد بأن المنتج يفي بجميع المتطلبات الواجب توفرها في القرار المتعلقة بالمنتج وأنها وضعت بعد القيام بكافة الإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار واللوائح الفنية الأخرى ذات العلاقة.
4. يجب تثبيت علامة المطابقة على جميع المنتجات الخاضعة لهذا القرار والتي تلزم بوضع علامة المطابقة عليها قبل طرحها في السوق.
5. علامة المطابقة هي العلامة الوحيدة التي تؤكد بأن المنتج يتوافق مع هذا القرار.

مادة (2) تصدر الوزارة تصميم وأبعاد علامة المطابقة الإماراتية والعلامة التكميلية.

مادة (3) تعتبر علامات المطابقة التالية معترف بها لأغراض هذا القرار:

1. العلامة الأوروبية (CE marking) وعلامة المترولوجيا التكميلية والتي تلي متطلبات الدليل الأوروبي لهذه الغاية (Measuring Instrument Directive).
2. أية علامة مطابقة أخرى توافق عليها الوزارة.

ملحق (6)
الوثائق التوجيهية
Guidance Documents

مادة (1) تعتبر الوثائق التوجيهية، والصادرة عن المنظمة الأوروبية للمترولوجيا القانونية European Cooperation in legal Metrology (WELMEC) مقبولة لأغراض هذا القرار.

مادة (2) تعتبر التفسيرات الواردة في هذه الوثائق تفسيرات غير ملزمة قانونية.

ملحق (7)
المواصفات المرجعية
Reference standards

1. التوجيه الأوروبي رقم EU/32/2024 بتاريخ 26 فبراير 2014 بشأن مواثمة التشريعات المتعلقة بأدوات القياس الموضوعة في الأسواق.
Directive 2014/32/EU of the European parliament and of the council of 26 February 2014 on the harmonization of the laws of the Member States relating to the making available on the market of measuring instruments.
2. التوجيه العربي لأدوات القياس القانونية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
2015.